

جامعة امحمد بوقرة بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل
شهادة الماستر أكاديمي
تخصص: محاسبة وتدقيق

الموضوع:

استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة وترشيد
قراراتها " دراسة مؤسسة سوفديماك "

تحت إشراف الأستاذ:

شاوشي كهينة

من إعداد الطلبة:

-قريش محمد

-نجار عبد الغني

رقم المذكرة 169

السنة الجامعية: 2023 / 2022

جامعة امحمد بوقرة بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل
شهادة الماستر أكاديمي
تخصص: محاسبة وتدقيق

الموضوع:

استخدام التحليل المالي في تقييم المؤسسة اداء وترشيد
قراراتها "دراسة مؤسسة سوفديماك"

تحت إشراف الأستاذ:

شاوشي كهينة

من إعداد الطلبة:

-قريش محمد

-نجار عبد الغني

رقم المذكرة 169

السنة الجامعية: 2022 / 2023



الشكر والتقدير

نشكر الله سبحانه وتعالى ونحمده لأنه وفقنا لإتمام هذه المذكرة

ونصلي ونسلم على خير الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد

عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "شاوشي كهينة" على كل ما قدمته لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمة في إثراء موضوع دراستنا في جوانبه المختلفة.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى السادة " أعضاء لجنة المناقشة" على قبولهم مناقشة هذا البحث وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.

كما نشكر الالاهل وبالاخص الوالدين الذان تعبوا واجتهدا في سبيل مواصلة مسيرتنا التعليمية

ولا ننسى ان نشكر كل من ساهم من قريب او من بعيد في انجاز بحثنا.
وفي الأخير لا يسعنا إلا ان ندعو الله عزوجل ان يرزقنا السداد، والرشاد،
والعفاف والغنى وأن يجعلنا من عباده الصالحين.

الإهداء

نحمد الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا الى إتمام هذا العمل ومنحنا
الصبر والقوة والثبات، الحمد لله كثيرا
اما بعد اهدي ثمرة جهدي هذا الى
قرة العين.....الى من جعلت الجنة تحت اقدامها....الى التي حرمت نفسها واعطتني من نبع حنانها
التي وهبتني الحياة ومنحتني الحب والحنان
الى تلك المرأة العظيمة
امي الحبيبة اطال الله في عمرها
الى أعظم الرجال صبورا ورمز الحب والعطاء، الى الذي تعب كثيرا من اجل راحتني، ولم يبخل بشيء
في سبيل تعليمي وكان سندي في الأوقات العصيبة
الى ذلك الرجل الكريم
ابي الحبيب الغالي اطال الله في عمره
الي اختي
الى كل اخوالي و خالتي
الي كل ابناء اخوالي و خالتي
الى رفقاء الدرب والأصدقاء
الي كل استاذتني
الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

الإهداء

إليك انت وحدك يا صاحب السيرة العطرة وصاحب الفكر المستنير، فأنت وحدك من كان له الفضل علي

لأبلغ التعليم العالي لك انت

والدي الحبيب الذي أتمنى من الله ان يطيل عمرك

إليك انت يا من وضعتني على طريق الحياة، ويا من رعتني حتى صرت طالب

لك انت يا امي الغالية حفظك الله ورعاك

الى جميع إخوتي واخواتي الذين كان لهم الفضل في إزالة الكثير من العقبات من طريقي

اليكم اساتذتي الكرام الذين لم يخلوا في تقديم يد العون

واخص بالذكر استاذتي المشرفة

فإني اهدي لكم بحثي هذا

نجار عبد الغني

هدفت الدراسة الى إبراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرارات في المؤسسة، وقد قمنا بإجراء
تربص على مستوى شركة "SOFDIMAC" من اجل الإجابة على الإشكالية التالية: "ماهو دور التحليل المالي
في تقييم الأداء واتخاذ القرارات؟" وقد ركزنا في دراستنا على تحليل القوائم المالية وذلك من خلال إجراء دراسة
للبيانات التي تحتويها هاته القوائم باستخدام أدوات التحليل المالي المتمثلة في النسب والمؤشرات المالية وتحويلها
الى معلومات تفيد المؤسسة في عملية الرقابة وتقييم الأداء وتساعد في عملية التخطيط واتخاذ القرارات، وقد
أظهرت نتائج الدراسة أهمية تقييم الأداء لمعرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسة والذي يمكن من خلاله إتخاذ
القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة.

من اهم النتائج المتوصل اليها أن التحليل المالي ضروري في أي مؤسسة، فمن خلاله يمكن التعرف على
الوضعية المالية الحقيقية ويساعد في اتخاذ القرارات وتحقيق نتائج إيجابية.

Le rèsumè

L'étude visait à souligner le rôle de l'analyse financière dans l'évaluation du rendement et la prise de décisions, nous avons exercé au niveau de SOFDIMAC pour répondre au problème : Quel est le rôle de l'analyse financière dans l'évaluation du rendement et la prise de décisions ?

Dans notre étude, nous nous sommes concentrés sur l'analyse des listes financières en effectuant une étude des données contenues dans ces listes à l'aide des outils d'analyse financière des ratios et des indicateurs financiers et en les convertissant en information utile à l'organisation dans le processus de prise de décision pour évaluer le rendement participer au processus de planification et prendre les bonnes décisions, les résultats de l'étude ont démontré l'importance d'évaluer le rendement pour les forces et les faiblesses de l'organisation par lesquelles des décisions peuvent être prises pour atteindre les objectifs fixés.

L'une des conclusions les plus importantes est que l'analyse financière est nécessaire dans toute institution, grâce à elle, il peut reconnaître la situation financière réelle et aide à prendre des décisions et à obtenir des résultats positifs.



العنوان	رقم الصفحة
الشكر والتقدير	
الاهداء	
الملخص	
الفهرس	IV
قائمة الجداول	VIII
قائمة الاشكال	XIII
قائمة الملاحق	XVI
قائمة المختصرات	XVIII
مقدمة	ب-ح
الفصل الأول: الجانب النظري	
المبحث الأول: مدخل الى التحليل المالي	3
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشاته	3
أولاً: لمحة تاريخية عن التحليل المالي	3
ثانياً: أسباب نشاته	4
المطلب الثاني: مفهوم وانواع التحليل المالي وأهميته	5
الفرع الأول: تعريف التحليل المالي	5
الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي	6

خطة المذكرة

10	الفرع الثالث: أهمية التحليل المالي
10	المطلب الثالث: الاطراف المهمة بالتحليل المال واستعمالته وخطواته
11	الفرع الأول: الأطراف المهمة بالتحليل المالي
13	الفرع الثاني: استعمالات التحليل المالي
14	الفرع الثالث: خطوات التحليل المالي
15	المبحث الثاني: تقييم الاداء و اتخاذ القرارات
15	المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء
15	الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء
16	الفرع الثاني: أنواع تقييم الأداء
17	الفرع الثالث: اساليب تقييم الأداء
19	الفرع الرابع: مراحل تقييم الأداء
21	المطلب الثاني: مفهوم وأنواع اتخاذ القرار
21	الفرع الأول: تعريف اتخاذ القرار
22	الفرع الثاني: أنواع القرارات
26	المطلب الثالث: أهمية ومراحل اتخاذ القرار
26	الفرع الأول: أهمية اتخاذ القرار
27	الفرع الثاني: مراحل اتخاذ القرار
29	المبحث الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرارات
29	المطلب الأول: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء واتخاذ القرارات

30	أولاً: دور التحليل المالي كأداة تقييم الأداء
31	ثانياً: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات
32	المطلب الثاني: القوائم المالية وإستعمالاتها في التحليل المالي
37	المطلب الثالث: النسب والمؤشرات المالية
	الفصل الثاني: الجانب التطبيقي
	تمهيد
50	المبحث الأول: تقديم لمؤسسة " SOFDIMAC "
50	المطلب الأول: التعريف بمؤسسة " SOFDIMAC "
50	المطلب الثاني: أهداف مؤسسة " SOFDIMAC "
51	المطلب الثالث: سياسة مؤسسة " SOFDIMAC "
51	المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لمؤسسة " SOFDIMAC "
51	الفرع الأول: المسير
51	الفرع الثاني: الأمانة
52	الفرع الثالث: قسم الإدارة المالية
53	الفرع الرابع: قسم الإنتاج
54	الفرع الخامس: القسم التجاري
57	المبحث الثاني: تقديم عام لقسم المحاسبة والمالية لمؤسسة " SOFDIMAC "
57	المطلب الأول: تعريف وحدة المحاسبة ومهامها
57	المطلب الثاني: تعريف مديريات وحدة المحاسبة والهيكل التنظيمي لها

61	المطلب الثالث: القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي
77	المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة "SOFDIMAC"
77	المطلب الأول: تحليل الوضعية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي
86	المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية بواسطة النسب المالية
103	المطلب الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرارات



قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	يمثل توزيع العمال في شركة "SOFDIMAC" حسب التسلسل المهني	59
2	ميزانية السنة المالية المقفلة (الأصول) في	61
3	ميزانية السنة المالية المقفلة (الخصوم) في	63
4	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للفترة من الى	64
5	جدول التدفقات النقدية للخرينة (الطريقة المباشرة) الفترة من الى	66
6	جدول التدفقات النقدية للخرينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من الى	68
7	جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة	69
8	يمثل حسابات النتائج المختصر	71
9	يمثل الميزانية المختصرة لجانب الاصول خلال الفترة 2017-2016-2015	73
10	يمثل الميزانية المختصرة لجانب الاخصوم خلال الفترة 2017-2016-2015	74
11	يمثل حساب راس المال العامل من اعلى الميزانية للسنوات 2017-2016-2015 (ط1)	77
12	يمثل حساب راس المال العامل من أسفل الميزانية للسنوات 2017-2016-2015 (ط2)	77
13	يمثل حساب راس المال العامل الخاص للسنوات 2017-2016-2015	79
14	يمثل حساب راس المال العامل الاجمالي للسنوات 2017-2016-2015	80
15	يمثل حساب راس المال العامل الاجنبي للسنوات 2017-2016-2015	81
16	يمثل حساب احتياجات راس المال العامل للسنوات 2017-2016-2015	82
17	يمثل حساب الخزينة للسنوات 2017-2016-2015 (ط1)	83
18	يمثل حساب الخزينة للسنوات 2017-2016-2015 (ط2)	83
19	يمثل حساب نسب هيكله الاصول للسنوات 2017-2016-2015	86

88	يمثل حساب نسب هيكله الخصوم للسنوات 2017-2016-2015	20
90	يمثل حساب نسب التمويل للسنوات 2017-2016-2015	21
91	يمثل حساب نسبة الاستقلالية المالية للسنوات 2017-2016-2015	22
92	يمثل حساب نسبة قابلية التسديد للسنوات 2017-2016-2015	23
93	يمثل حساب نسب السيولة للسنوات 2017-2016-2015	24
95	يمثل حساب نسب الربحية للسنوات 2017-2016-2015	25
98	يمثل حساب نسب النشاط للسنوات 2017-2016-2015	26
100	يمثل حساب نسب المديونية للسنوات 2017-2016-2015	27



قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	نموذج وصفي لمراحل تقييم الأداء	21
2	نموذج وصفي لمراحل إتخاذ القرارات	29
3	الهيكل التنظيمي لمؤسسة SOFDIMAC	56
4	يمثل الهيكل التنظيمي لقسم الإدارة المالية	60
5	التمثيل البياني للاصول خلال 2015	74
6	التمثيل البياني للخصوم خلال 2015	75
7	التمثيل البياني للاصول خلال 2016	75
8	التمثيل البياني للخصوم 2016	75
9	التمثيل البياني للاصول 2017	76
10	التمثيل البياني للخصوم 2017	76
11	يمثل اعمدة البياناتية لتغير في لرأس المال العامل خلال الفترة 2015-2017	78
12	يمثل اعمدة بياناتية لتغير في رأس المال العامل الخاص خلال الفترة 2015-2017	79
13	يمثل اعمدة بياناتية لتغير في رأس المال العامل الاجمالي خلال الفترة 2015-2017	80
14	يمثل اعمدة بياناتية لتغير في رأس المال العامل الاجنبي خلال الفترة 2015-2017	81
15	يمثل اعمدة بياناتية لتغير في احتياجات رأس المال العامل خلال الفترة 2015-2017	82
16	يمثل اعمدة بياناتية لتغير في الخزينة خلال الفترة 2015-2017	84
17	يمثل اعمدة بياناتية لتغير في هيكله الاصول خلال الفترة 2015-2017	87
18	يمثل اعمدة بياناتية لتغير في هيكله الخصوم خلال الفترة 2015-2017	89
19	يمثل اعمدة بياناتية لتغير في نسب التمويل خلال الفترة 2015-2017	90

91	يمثل اعمدة بيانبة لتغير في نسبة الاستقلالية المالية خلال الفترة 2015-2017	20
92	يمثل اعمدة بيانبة لتغير في نسبة قابلية التسديد خلال الفترة 2015-2017	21
94	يمثل اعمدة بيانبة لتغير في نسبة السيولة خلال الفترة 2015-2017	22
96	يمثل اعمدة بيانبة لتغير في نسبة الربحية خلال الفترة 2015-2017	23
99	يمثل اعمدة بيانبة لتغير في نسبة النشاط خلال الفترة 2015-2017	24
101	يمثل اعمدة بيانبة لتغير في نسبة المديونية خلال الفترة 2015-2017	25



قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم
116	يمثل أصول مؤسسة " SOFDIMAC " لسنة 2015	01
117	يمثل خصوم مؤسسة " SOFDIMAC " لسنة 2015	02
118	يمثل جدول حسابات النتائج لمؤسسة " SOFDIMAC " لسنة 2015	03
119	يمثل جدول تدفقات النقدية الخزينة لمؤسسة " SOFDIMAC " لسنة 2015	04
120	يمثل أصول مؤسسة " SOFDIMAC " لسنة 2016	05
121	يمثل خصوم مؤسسة " SOFDIMAC " لسنة 2016	06
122	يمثل جدول حسابات النتائج لمؤسسة " SOFDIMAC " لسنة 2016	07
123	يمثل جدول تدفقات النقدية الخزينة لمؤسسة " SOFDIMAC " لسنة 2016	08
124	يمثل أصول مؤسسة " SOFDIMAC " لسنة 2017	09
125	يمثل خصوم مؤسسة " SOFDIMAC " لسنة 2017	10
126	يمثل جدول حسابات النتائج لمؤسسة " SOFDIMAC " لسنة 2017	11
127	يمثل جدول تدفقات النقدية الخزينة لمؤسسة " SOFDIMAC " لسنة 2017	12



الرقم	الرمز	العنوان	الصفحة
01	FR	رأس المل العامل	77
02	BFR	احتياجات رأس المال العامل	82
03	TN	الخزينة	83



المقدمة

مقدمة:

يشهد المحيط الإقتصادي العديد من التحديات والعقبات التي تواجه المؤسسات في بيئة تتميز بسرعة التغير وعدم التأكد، وهذا ما يصعب على المؤسسة تحقيق اهدافها التي تتمركز حول الإستمرارية وتحقيق النمو.

لذلك ظهرت الحاجة إلى التحليل المالي، الذي يلعب دورا مهما في مجال التخطيط والرقابة عن طريق دراسة وتحليل القوائم المالية بناء على اسس علمية واحصائية، حتى يتسنى للجهات المهتمة بالمؤسسة التعرف على ادائها والتنبؤ بمستقبلها المالي لاتخاذ قرارات رشيدة، وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق تحليل البيانات المالية بغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر في القوائم المالية.

كما يعد التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها المحلل المالي في عملية تقييم الأداء، حيث أصبح لزاما على المحلل المالي اجراء تحليل للقوائم المالية حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية، وهذا يعني عدم اتخاذ أي القرار حتى يتسنى للمحلل المالي اكتشاف نقاط الضعف واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لها، وتحديد نقاط القوة والعمل على تطويرها واستغلالها.

في ظل توسع النشاط الاقتصادي أصبح من الضروري على المؤسسات اجراء تقييم لأدائها، ويعتبر التحليل المالي من أفضل أدوات التي تساهم وبشكل فعال في تفسير مختلف المعلومات بهدف اتخاذ قرارات عقلانية في محيط ازدادت فيه شدة المنافسة، واتخاذ أي قرارا ليس بالامر الهين ولا يمكن ان يتم بشكل عشوائي بل يجب اجراء دراسات وتحليلات قبل ذلك، انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهو دور التحليل المالي في تقييم الاداء و ترشيد القرارات على مستوى مؤسسة " SOFDIMAC " ؟

أسئلة فرعية: لمعالجة الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية الآتية

- ما المقصود بالتحليل المالي وما أهميته؟

- هل تعتمد مؤسسة " SOFDIMAC " على أدوات التحليل المالي لتقييم أدائها المالي؟

- كيف يساهم التحليل المالي في مؤسسة " SOFDIMAC " في تقييم الأداء اتخاذ مختلف قراراتها؟

الفرضيات:

- تتمتع مؤسسة " SOFDIMAC " بوضعية مالية جيدة خلال السنوات الثلاث (2017/2016/2015)

- عملية التحليل المالي بواسطة النسب والمؤشرات تظهر الوضعية المالية الحقيقية لمؤسسة " SOFDIMAC "

- يمثل التحليل المالي أهم أدوات تقييم الأداء واتخاذ القرارات على مستوى مؤسسة " SOFDIMAC "

اهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال:

اهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء

-اهمية التحليل المالي في اتخاذ القرار

-تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج موضوع مهم بالنسبة للمؤسسات

-بيان دور التحليل المالي داخل المؤسسة الاقتصادية في تقييم الأداء واتخاذ القرار

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

-إبراز أهمية التحليل المالي ودوره داخل المؤسسة

-إبراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرار في المؤسسة

-إسقاط المعارف النظرية المكتسبة على مؤسسة " SOFDIMAC "

-التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة " SOFDIMAC "

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي ودراسة حالة حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك لتقديم مختلف المفاهيم اما منهج دراسة حالة استخدمناه في الجانب التطبيقي وذلك بتحليل المعلومات والوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

أسباب اختيار الموضوع:

-الرغبة الشخصية

-علاقة الموضوع بتخصص الطالبين

-الاطلاع على واقع استخدام التحليل المالي على مستوى مؤسسة " SOFDIMAC "

- أهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسات بإعتباره اهم أدوات تقييم الأداء وإتخاذ القرارات.

دراسة: منير عوادي، 2020 بعنوان: استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي المؤسسة الاقتصادية،

دراسة حالة مؤسسة صيدال، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة الجزائر 3-دالي براهيم

وتمحورت الاشكالية في: " كيف يمكن استخدام مختلف أدوات وأساليب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي المؤسسة الاقتصادية؟"

حيث تهدف هذه الدراسة الى تحديد طبيعة العلاقة بين التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف تم تقديم إطار نظري لهذه الدراسة يتضمن تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي من خلال التعرف على مختلف أساليبه وأدواته وكذا، النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي، الى جانب القيام بدراسة تطبيقية تم من خلالها اسقاط مختلف الاساليب والأدوات السابقة عمليا على واقع البيانات المحاسبية لمؤسسة اقتصادية (مجمع صيدال).

من أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة بيان أهمية وضرورة استخدام مختلف أساليب وأدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، وكذا الكشف عن أهم الاختلالات المالية التي تعاني منها وتقديم الحلول المناسبة لها.

الاختلاف: تختلف عن دراستنا عدم تناولها استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرار في المؤسسة وعدم إبراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرارات

دراسة: باصور رضوان، 2018 بعنوان: دور الاساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات، دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3-دالي براهيم

وتمحورت الاشكالية في: " إلى أي مدى يمكن توظيف الاساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟"

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وإمكانية توظيفها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولتحقيق ذلك تطرقت إلى منهجية التحليل المالي الحديث التي تتأثر بمعايير المحاسبية الدولية وبخصائص البيانات الواردة في القوائم المالية، كما بينت الأساليب الحديثة والأدوات المتقدمة ذات بعد المالي والأدوات المتقدمة ذات البعد النوعي التي توظف لتقييم الأداء المالي، وقدمت منهج التنبؤ به لا سيما حدوث حالة الفشل المالي.

وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى أن واقع التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قائم على الاستخدام الفعلي لأسلوب النسب المالية بحيث يبقى التحليل والتفسير يتوقف على الخبرة المهنية والخلفية العلمية للمحلل المالي، وأكدت على أنه من المفيد لتلك المؤسسات إدراج أساليب حديثة وأدوات متقدمة في التحليل ولكن هذا يبقى متوقفا على عوامل البيئة الاقتصادية المحيطة بالمؤسسات.

الاختلاف: تختلف عن دراستنا في تناولها استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي

دراسة: يونس ريمة، 2021 بعنوان: "محاولة تقييم اتجاهات التحليل المالي المستخدمة في شركات التأمين الجزائرية CAAT، CAAR، SAA، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3-دالي براهيم

تمحورت الاشكالية في: " مدى امكانية استخدام التحليل المالي الحديث في شركات التأمين الجزائرية للتشخيص الوضعية المالية مقارنة عن التحليل المالي التقليدي؟ "

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص الوضعية المالية لشركات التأمين باستخدام المدخل الكمي للتحليل المالي المتضمن التحليل الاحصائي والرياضي وأساليب انشاء القيمة المضافة، ومدى مساهمة التحليل التقليدي في رسم لوحة القيادة التي تعد من أهم الأدوات المساعدة في اتخاذ القرار داخل الشركة. إضافة الى مقارنة مخرجات التحليل الكم بالتحليل التقليدي الذي دأبت مختلف الشركات على تطبيقه لعقود كثيرة. ولأجل تحقيق أهداف

الدراسة، استعان الباحث بالمنهج الوصفي سواء في الفصل النظري من خلال إبراز أهم المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة، أو في الفصل التطبيقي أين تم استخدام أسلوب العينة حيث تم اختيار ثلاثة شركات تأمين عاملة في الاقتصاد الجزائري، وهي: الشركة الوطنية للتأمين SAA، والشركة الجزائرية للتأمينات CAAT والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR. كما استجوبت الدراسة استخدام بعض الأدوات الإحصائية على المعطيات التي م الحصول عليها من المصادر الداخلية للشركات.

توصلت الدراسة على أن شركات التأمين محل الدراسة تطبق الأسلوب التقليدي من أجل تقييم وضعها المالي مع إهمال الأسلوب الحديث. وبعد تطبيق الأسلوب الحديث، فقد تحلى أنه لا تعارض بين نتائج التحليل الحالي والتحليل الكلاسيكي بالرغم من وجود بعض النقائص التي تم تسجيلها في بعض الشركات التأمين، إلا أنها تبقى في وضعية تسمح لها بالقيام بوظائفها المختلفة دون أي صعوبات وذلك من خلال قيامها بمختلف التأمين على عدة القطاعات.

الاختلاف: تختلف عن دراستنا عدم تناولها استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرار في المؤسسة وعدم إبراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرارات.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

الحدود الزمنية: اعتمدنا في الجزء التطبيقي على معطيات تخص الفترة الزمنية من 2015 الى 2017 أي الاعتماد على ثلاثة سنوات

الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة على مستوى " SOFDIMAC "

هيكل البحث:

لتحقيق اهداف الدراسة واختبار الفرضيات تم الاعتماد على تقسيمات التالية

الفصل الاول: الجانب النظري

يشمل هذا الفصل ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول مدخل الى التحليل المالي في حين تطرقنا في المبحث الثاني الي تقييم الأداء واتخاذ القرار اما المبحث الثالث فقد حصص ادور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرار.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي

يشمل هذا الفصل على ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول تقديم لمؤسسة "SOFDIMAC" في حين تطرقنا في المبحث الثاني الى تقديم عام لقسم المحاسبة والمالية لمؤسسة "SOFDIMAC" اما في المبحث الثالث فقد خصص لتحليل الوضعية المالية لمؤسسة "SOFDIMAC".

الفصل الأول
الإطار النظري للبحث

تمهيد

لطالما كان التحليل المالي موضوعا يتناوله العديد من الباحثين والمختصين، ومع التقدم الاقتصادي الذي يعيشه العالم أصبح من الواجب إبتكار أدوات تحليلية تتماشى مع هذا التقدم، حيث تساعد المعلومات الناتجة عن عملية تحليل القوائم المالية المؤسسة في عملية تقييم الأداء واتخاذ القرارات.

وعليه تتجلى أهمية التحليل المالي في توفير معلومات دقيقة، وهذا ما يدعم وبشكل واضح العديد من القرارات ذات العلاقة بالمؤسسة، حيث يساهم التحليل المالي في إبراز نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة والعمل على تجنب نقاط الضعف والإبقاء على نقاط القوة واستغلالها بالإضافة الى مساعدة المؤسسة في الاستغلال الأمثل لمواردها وامكانياتها وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة.

وقمنا بتقسيم هذا الفصل الى:

المبحث الأول: مدخل الي التحليل المالي

المبحث الثاني: تقييم الأداء واتخاذ القرارات

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرارات

المبحث الأول: مدخل الي التحليل المالي

يعد التحليل المالي دراسة تشخيصية ومن أولويات كل المؤسسة، وذلك من خلال تحليل وتفسير القوائم المالية للوصول الى معلومات تستخدم في عملية تقييم الأداء واتخاذ القرارات، وسنحاول من خلال هذا المبحث إلى تقديم نظرة عامة حول التحليل المالي. وقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: تطور التحليل المالي وأسباب نشأته

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي وأنواعه وأهميته

المطلب الثالث: أطراف المستفيدة من التحليل المالي واستعمالاته

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تحليل المالي وأسباب نشأته

يعتبر التحليل المالي وليد الظروف التي نشأت خلال فترة الكساد، والتي شهدت انهيار الكثير من المؤسسات مما أدى بها الى ضرورة تطبيق التحليل المالي، وذلك لاكتشاف الوضعية المالية الماضية والحالية، واستخلاص المعلومات التي تساعد في اتخاذ الاجراءات التصحيحية.

أولاً: لمحة تاريخية عن لتحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 اذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929-1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف، ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال اموالهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة او سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية المؤسسة لعدة سنوات متعاقبة

أقلها 3 سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها إلى قفزات حد مهمة في الإنتاج والإنتاجية.¹

ثانيا: أسباب نشأة التحليل المالي

تشير المراجع العلمية من ان نشأة التحليل المالي ترجع الى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:²

1- الثورة الصناعية:

أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الانتاجية سعيا وراء الارباح ووفورات الإنتاج الكبير، و بذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من مؤسسة فردية صغيرة الى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرة لنقص خبرتهم الى تفويض سلطة إدارة المؤسسة الى مجلس إدارة مستقبل و أصبحت القوائم المالية وسيلتهم الاساسية في متابعة أحوال المؤسسة و مدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها و بالتالي ظهرت الحاجة الى تحليل هذه القوائم و تفسير النتائج ، بتحديد مجالات قوة المنشأة او نقاط ضعفها او قوة مركزها المالي و نتيجة أعمالها.

2- التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

لما كان نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين، لذلك تدخلت الحكومات، من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية جموع المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات ايضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي الشركة ونتائج أعمالها، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.

3- الاسواق المالية:

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع المنشآت الأعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء

¹ محمد عبد الله شاهين محمد، محافظ الأوراق المالية إدارة - تحليل - تقييم، مصر، القاهرة، دار حميثرا لنشر، ط1، 2017، ص 15، ص r.16

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، ط2، 2011، ص 25، ص 26.

هؤلاء المستثمرين، تجد أن الاسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات منشآت الأعمال ماليا مدى قوة هذه المنشآت او ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

4-الإئتمان: إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل ولقترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمنشآت الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصاريف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة او ترفض منحها لنوع من المنشآت. ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصاريف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمنشآت الطالبة لمساعدة المصاريف.

المطب الثاني: مفهوم التحليل المالي وأنواعه وأهميته

لتحليل المالي أهمية بالغة في كل مؤسسة لا يمكنها الاستغناء عنه في سبيل تحقيق أهدافها، ولتحقيقها يعتبر التحليل المالي أهم وسيلة لذلك من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية لإظهار أسباب النجاح والفشل والكشف عن نقاط ضعف المركز المالي، لوضع خطة عمل في المستقبل

-الفرع الاول: تعريف التحليل المالي

تعددت تعاريف التحليل المالي باختلاف المفكرين نذكر منها:

التعريف الاول:

هو معالجة منظمة للمعلومات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم الاداء في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل. ويتضمن التحليل المالي تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها (التي يجري إعدادها وعرضها وفق قواعد محددة تتضمنها للمعايير والنظريات المحاسبية) ولمساعدة بيانات أخرى إضافية في ضوء اعتبارات معينة ولأغراض محددة.¹

التعريف الثاني:

يعرف التحليل المالي بأنه "عملية يتم من خلالها استكشاف او اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المنشأة للمساعدة في تحديد أهمية وخصائص الأنشطة التشغيلية والمالية لها ومن خلال معلومات

¹ محمد رزق الحسيني، تحليل مالي لصناعة القرارات وتقييم الشراكة الاستراتيجية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2020، ص15، ص 16.

تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك كي يتم استخدام هذه المؤشرات لاحقا في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات".¹

التعريف الثالث:

هو ترتيب للبيانات المالية المنشورة بواسطة المنشأة، وتحويلها من صورتها الاجمالية الي الصورة الحسابية، ويتم من خلالها إبراز الأهمية النسبية لبنودها المتنوعة، وبيان اتجاهاتها، والعلاقة القائمة بينها، وذلك بغرض معرفة الحالة المالية بالـك المنشأة، من حيث القوة والضعف المالي، خلال فترة معينة او في زمن معين.²

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن التحليل المالي هو عبارة عن عملية يتم من خلالها تشخيص الوضع المالي الخاص بالمؤسسة من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية باستخدام مجموعة من الأدوات، من أجل تقييم الأداء المالي في الماضي والحاضر بقصد اتخاذ القرارات.

-الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي

يمكن تقسيم التحليل المالي الي عدة تقسيمات استنادا الي أسس مختلفة تتمثل في ما يلي:

اولا-من حيث الجهة التي تتولى القيام به وينقسم إلى:

من حيث الجهة التي تتولى القيام به وينقسم إلى³

1-التحليل الداخلي:

إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة من أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع. يعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.

2-التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمشروع وقدرته على الوفاء بالتزاماته، والبنوك المركزية والغرف التجارية.... الخ

¹ نبيل ذنون الصانع، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2018، ص 156، ص157.

² محمد الفاتح محمود بشير المغربي، الإدارة المالية، دار النشر للجامعات، مصر، القاهرة، ط1، 2014، ص 124.

³ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2009، ص 19.

ثانيا -من خلال بعد الزمني:

1-التحليل المالي الراسي:

هو عبارة عن إظهار النسبة المئوية لكل عنصر من عناصر الميزانية للمجموعة التي ينتمي إليها هذا العنصر ، وهذا يعني أن مجموعة العناصر ستتحول إلى رقم مئوي ، أو أن يتم اظهار نسبة عنصر ما إلى المجموع الكلي في الميزانية ، وعليه يصبح مجموع باب الميزانية رقم مئوي ، مثال ذلك ، أن يتم إيجاد نسبة عنصر النقدية في الميزانية إلى مجموع الأصول أو إلى مجموع المطلوبات في الميزانية ، في الحالة الاولى قمنا بإيجاد نسبة النقدية إلى مجموع عناصر الأصول ، وفي الحالة الثانية قمنا بإيجاد نسبه النقدية إلى مجموع باب المطلوبات. وهذا النوع من التحليل يجب أن يتم على بيانات من نفس الفترة المحاسبية الواحدة، مثال ذلك أن نقوم بإيجاد نسبة النقدية مثلا إلى مجموع عناصر الأصول في نفس ميزانية السنة الواحدة (الفترة المحاسبية الواحدة)، وان لا نقوم بمقارنة هذا العنصر (النقدية) في العام السابق بمجموع عناصر الأصول الواردة قبل عامين، ويعتبر هذا النوع من التحليل (الراسية) ضعيف الدلالة، إلا إذا تمت مقارنته بنسب أخرى ليصبح ذات دلالة.¹

2-التحليل المالي الأفقي:

يستخدم التحليل الأفقي للبيانات المالية للكشف عن التغيرات التي وقعت على عناصر القائمة المالية على مدار فترة زمنية معينة، وذلك لمعرفة التغيرات التي طرأت على البنود بين فترة مالية وأخرى، ويتم التعبير عن هذا التغيير الحاصل في قيمة البند إما على شكل نسبة مالية او بقيمة حصرية (مطلقة) كعرضها بعملة دولار مثلا. يمكن تطبيق التحليل الأفقي على الميزانية العمومية، وبيان الدخل، والجداول الزمنية للموجودات المتداولة والثابتة، وبيان الأرباح المحتجزة.²

ثالثا-من حيث الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل المالي:

يتم تبويب التحليل المالي استنادا إلى الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى التالي³:

¹ نعيم حسين، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص 94، ص 95.
² سميرة خالد علي الدباس، التحليل المالي أنواعه وأهميته المؤسسات، المجلة العربية لنشر العلمي، الإصدار الخامس، ع 50، 2022، ص 1432.
³ مجدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم، الحكمة لطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2014، ص 14، ص 15.

1-التحليل المالي قصير الأجل:

التحليل الذي يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل سواء كان التحليل راسيا أو أفقيا، ويقيس هذا النوع قدرة المنشأة وإنجازاتها في الأجل القصير، ويعد أداة للتخطيط المالي قصير الأجل، ويركز على تحليل التداول والسيولة النقدية ورأس المال العامل ومكوناته والتدفقات النقدية والربحية في الأجل القصير.

2-التحليل المالي طويل الأجل:

يركز هذا النوع على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، وكذلك قدره المنشأة على تغطية التزاماتها طويلة الأجل بما فيها القدرة على سداد التزامات في تاريخ الاستحقاق ومدى انتظامها في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المنشأة في السوق المالية.

رابعا- من حيث الهدف من التحليل المالي:

يمكن تبويب التحليل المالي من حيث الهدف إلى أنواع التالية¹:

1-تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

2-تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل.

3-التحليل لتقويم ربحية المؤسسة.

4-التحليل المالي لتقويم الأداء.

5-التحليل المالي لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام للمشروع ومجالات استخدامات.

خامسا- من حيث شمولية التحليل المالي:

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى شمولية التحليل إلى²:

1-التحليل الشامل:

ويقصد بهذا النوع من التحليل تقويم نشاط منشأة الأعمال ومركزها المالي ككل خلال مدة زمنية معينة.

¹ محمد مدحت غسان الخيري، د. دلال غسان الخيري، التحليل المالي الكشف عن الانحراف والاختلاس، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2013، ص 47، ص 48.

² سالم محمد عبود، احمد محمد فهمي البرزنجي، التحليل المالي، منهج تحليلي لتقويم اداء ودعم العملية الإدارية، دار الدكتور العلوم الإدارية والاقتصادية، ط1، 2019- 2020، ص 39.

2- التحليل الجزئي:

ويقصد به تقويم جزء معين من نشاط المنشأة الأعمال خلال مدة زمنية معينة مثل: تحليل رأس مال الثابت، أو تحليل مصادر التمويل طويلة الأجل، أو تحليل القبلية الإيرادية للمنشأة أو تحليل المخزون السلعي الخ.

سادسا- من حيث مستويات التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا لمستويات التحليل المالي الي¹:

1- على مستوى المشروع:

حيث يقوم المحلل بجمع كل المعلومات اللازمة والمتعلقة بالمشروع نفسه، فيدرس ربحيته وسيولته وهيكل التمويل فيه بالإضافة إلى كفاءته ونشاطه، ويتم انجاز ذلك بأشكال مختلفة فإما ان يقوم بإجراء التحليل المقارن بين سنوات عدة أو أن تستخرج مجموعة من النسب المالية والمؤشرات التي تقي بغرض التحليل. ويعتبر هذا التحليل قاصرا لأنه يفصل المشروع عن محيطه العوامل المؤثرة فيه، وبالتالي تختفي ايجابيات اجراء المقارنات والتعرف على نقاط القوة والضعف في المشروع.

2- على مستوى القطاع:

وهو التحليل الذي يقوم المحلل بإجرائه على المشروع اخذا بالاعتبار القطاع الذي ينتمي إليه، فيتم تحليل القوائم المالية للمشروع ومقارنتها بقوائم المالية لمشاريع اخرى في نفس القطاع تماثله في الحجم وفي النشاط، أو ان يتم مقارنة نتائج تحليل القوائم المالية للمشروع بالمعيار الصناعي الخاص بالقطاع وبالتالي الحكم على أداء المشروع التعرف على نقاط ضعفه وقوته. وقد ظهرت هذا النوع من التحليل بظهور العديد من الشركات المتنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بينها لاستثمار أموالهم في أسهمها.

3- على المستوى العام:

وهو التحليل الأشمل والذي يقوم بدراسة المشروع وظروفه الاقتصادية بل وظروف القطاع الذي ينتمي إليه كما الظروف الاقتصادية العامة في البلد الذي يعمل فيه المشروع وظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بعد الدخول الشركات متعددة الجنسيات للعمل في مختلف الدول

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص75، ص76.

وتجدر حركة التجارة العالمية وما ينتج عن ذلك من تأثير الدول عامة بالمنافسة الخارجية وبعد السياسات الدولية.....الخ

الفرع الثالث: أهمية التحليل المالي

ترجع أهمية التحليل المالي إلى أسباب عدة منها الحاجة إلى¹:

- تقييم المركز المالي الحقيقي للشركة.
- تقييم فعالية وكفاءة أداء الشركة.
- تقييم كفاءة الشركة في توفير السيولة النقدية وكيفية تشغيلها.
- مدى استفادة الشركة من القروض وكيفية الوفاء بالتزاماتها.
- تقييم كفاءة الشركة في جذب قنوات الاستثمار لديها.
- وضع أسس عملية للتخطيط المالي للشركة.
- المعلومات الملائمة بهدف ترشيد القرارات.
- التنبؤ بأداء الشركة المستقبل وقدرتها على النمو.
- تقديم أساليب الرقابة الفعالة على أداء الشركة.

كما يمثل التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفاعلة وهي اشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة سيما إذا استخدم بفاعلية في المنشآت.²

المطلب الثالث: الأطراف المهمة بالتحليل المالي واستعمالاته وخطواته

اضحى تحليل المالي مصدر اهتمام العديد من الأطراف، ويمكن القول بأن مستخدموا القوائم المالية هم من يهتمون بعملية التحليل المالي، حتى يتسنى لهم التعرف على أداء المؤسسة الفعلي، بالإضافة لتنبؤ بمستقبلها المالي.

¹ د. وليد بن محمد الشبان، مبادئ المحاسبة والتقرير المالي، العبيكان لنشر، الرياض، المحمدية، ط1، 2014، ص618.
² وليد ناجي الحياي، علي خلف عبد الله، التحليل المالي لرقابة على الأداء والكشف عن الانحراف، مركز الكتاب الأكاديمي، الاردن، عمان، ط1، 2015، ص 53.

الفرع الأول: أطراف المهمة بتحليل المالي

تتعدد الأطراف المهمة بالتحليل المالي منها:

أولاً-الأطراف الداخلية:

أ -إدارة المؤسسة:

- تقوم إدارة المؤسسة بأعمال التحليل المالي وذلك لتحقيق الأغراض التالية¹:
- قياس سيولة المؤسسة.
- قياس ربحية المؤسسة.
- تقييم كفاءة المؤسسة وإدارة أصولها وخصومها.
- اكتشاف الانحرافات السلبية في الوقت المناسب ومعالجتها.
- مركز المؤسسة بشكل عام بين مثيلاتها في نفس القطاع.

ب -أصحاب المؤسسة:

وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المنشآت الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة الاقتصادية بشكل رئيسي، لذا نجد أن اهتماماتهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعية التمويل الداخلي والخارجي والربحية، والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية، لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.²

ت -الموظفون والعمال: تهتم بتحليل القوائم المالية حتى تطمئن على استقرارها الوظيفي المرتبط باستمرارية المشروع، وتهتم ايضا بالتعرف على أرباح المشروع حتى تؤثر بشكل او بآخر على أجور العاملين ومكافأاتهم والخدمات الإجتماعية مقدمة لهم.³

¹ رائد محمد عبد ربه، مبادئ المحاسبة المالية ج 2، الجنادرية للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، ط1، 2016، ص 55.

² رائد محمد عبد ربه، نظرية المنظمة والمؤسسات، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2013، ص 140، ص 141.

³ أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2007، ص 137.

ثانياً-الأطراف الخارجية:

وتتمثل في¹:

أ -المستثمرون الحاليون والمحتملون:

يهتم المستثمرون بمعرفة أداء المؤسسة في المدى الطويل والقصير، وقدرتها على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمارات، بالإضافة إلى معرفة الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة من الزمن، وسياسة توزيع الأرباح والوضع المالي والهيكل للمؤسسة، ومقارنة وضعية المؤسسة بالمؤسسات المماثلة، وهذا بهدف تطوير المؤسسة وتوضيح أثر ذلك على الأرباح وقيمة الأسهم.

ب-الدائنون:

يهتم الدائنون بالسيولة في المؤسسة لأنها المؤشر الامثل في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير، بالإضافة إلى ربحية المؤسسة وهيكلها المالي، ومعرفة مصادر الأموال، والسياسات السابقة التي انتهجتها المؤسسة لمواجهة احتياجاتها المالية، ومدى سلامة المركز المالي للمؤسسة.

ت -وسطاء الأوراق المالية:

يهدف الوسطاء إلى معرفة التغيرات المحتملة على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية، وتحديد أسهم المؤسسات التي يمكن اعتبارها فرص استثمار جيدة.

ج -المصالح الحكومية: ممكن أن تكون لها أهداف عديدة تختلف باختلاف الأطراف فقد تكون مصلحة ضرائب، وقد تكون أهداف ذات صبغة رقابية من طرف الحكومة.

ح -المحللون الماليون المختصون:

هناك مؤسسات مختصة في التحليل المالي والفني، تقوم بهذه العملية إما بمبادرة من هذه المؤسسات أو بناءاً على طلب من المؤسسات والشركات المعنية.

¹ شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران لنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015، ص 47، ص 48.

الفرع الثاني: استعمالات التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية:

❖ التحليل الائتماني:

يعكس التحليل المالي قدرة المؤسسة على أخذ التمويل من مؤسسات التمويل المختلفة، فكلما عكست مؤشرات التحليل المالي للمؤسسة مستويات جيدة من السيولة والربحية والنشاط مع أقل مستويات من المديونية كلما كانت هناك فرص أكبر لمنح التمويل لها.¹

❖ التحليل الاستثماري:

الذي يقوم بهذا التحليل هم المستثمرون من أفراد وشركات، حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد عليها، كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة، بالإضافة إلى قياس ربحية وسيولة المؤسسة.²

❖ تحليل الاندماج وال شراء :

يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية لشركة التي يتم شراؤها كما يحدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل.³

❖ تحليل تقييم الأداء :

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال او مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل: الإدارة والمستثمرين والمرضىين.⁴

❖ التخطيط:

حيث تتعرض المؤسسة إلى تذبذبات مستمرة في أسواقها مما يتطلب منها إعداد الخطط الطويلة بمواجهة هذه التغيرات وذلك لا يتم إلا من خلال تحليل أداء المؤسسات في السنوات السابقة باستعمال التحليل المالي.⁵

¹ جابر شعيب الإسماعيل، المالية للقادة -أفضل الممارسات للقادة وكبار التنفيذيين، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، 2018، ص 40.

² حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص 208.

³ مايكل جريفين، كيفية قراءة وتفسير القوائم المالية، دار حميثرا للنشر، مصر، القاهرة، ط1، 2023، ص 199.

⁴ أحمد شعشوع، أبو بكر بوسالم، قرارات الاستثمار للسندات المبنية على التحليل المالي وعلاقتها بتقييم أداء شركات - دراسة تحليلية لمجمع صيدال خلال الفترة، (2002-2017)، مجلة مجاميع المعرفة، 2019، م 05، ع 02، ص 50.

⁵ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التحليل المالي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، القاهرة، ط1، 2022، ص 13.

الفرع الثالث: خطوات التحليل المالي

يمكن ترتيب خطوات التحليل المالي على النحو التالي:¹

- 1- تحديد غرض أو اهداف التحليل المالي.
- 2- تجميع البيانات وتجهيزها بالشكل الذي يمكن من إجراء الدراسات والتحليل عليها: وتشمل عملية التجهيز إعادة التصنيف للبنود التي تحتويها القوائم المالية، بمعنى تجزئة الحقائق الخاصة لمجموعة من الأرقام إلى جزيئاتها التي تتكون منها، ووضع هذه الجزيئات مع بعضها البعض في مجموعات محددة ومتجانسة.
- 3- ترجمة الغرض أو الهدف إلى مجموعة من الأسئلة والمعايير.
- 4- تحديد نوع الأداة أو الادوات التي سيتم استخدامها في التحليل.
- 5- اختيار المعدلات النمطية لأدوات التحليل المختارة. ويمكن الحصول على المعدلات النمطية من المصادر التالية:
- أ- المعدلات العامة التي تنشرها الصحف والمجلات العلمية على مستوى دولي.
- ب- معدلات الصناعة التي تنتمي إليها الشركة محل التحليل على المستوى المحلي والتي تنشرها الصناعة.
- ت- المعدلات التي تضعها الشركة بنفسها من خلال تجاربها وخبراتها السابقة وتطويرها على ضوء التغيرات ومتوقعة.
- 6- تطبيق الادوات المختارة، وتقييم البيانات المستخرجة وتفسيرها بالمقارنة مع المعدلات النمطية واشتقاق بعض المؤشرات منها.
- 7- استخدام المؤشرات التي تم اشتقاقها في تحديد نتائج التحليل، ومن ثم اقتراح التوصيات مناسبة
- 8- كتابة التقرير: حيث إن وظيفة المحلل استشارية وليست تنفيذية، فإنه يكون ضروريا على المحلل المالي وبعد انتهائه من كل عمليات التحليل، أن يكتب التقرير الذي يحتوي على نتائج التحليل، موجهة للجهة المختصة وهي في الغالب الجهة التي قامت بتكليف المحلل للقيام بعملية التحليل. ويجب أن يبذل المحلل العناية التامة في كتابة التقرير النهائي حتى لا يغفل عن ذكر كل النتائج المهمة التي تم التوصل إليها، كما يجب أن يعد التقرير بشكل مرتب وبأسلوب واضح مدعما بالجداول الرسومات البيانية كلما أمكن ذلك.

¹ محمد المبروك ابو زيد، التحليل المالي شركات واسواق مالية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 2009، ص28، ص29.

المبحث الثاني: تقييم الأداء واتخاذ القرارات

يمثل تقييم الأداء واتخاذ القرارات جزء من سلسلة العمل الإداري المتواصل ويعد القرار جوهر العملية الإدارية لأن العمل الإداري المخطط باتجاه هدف محدد هو عمل جماعي ينبغي أن يستند إلى بعض الاسس والعمليات التي تسهل أو تضمن ذلك، وتلك هي عملية اتخاذ القرارات، فنجاح اي مؤسسة مرهون بمدى قدرتها على اكتشاف نقاط الضعف وهذا يتم عن طريق عملية تقييم الأداء التي تلعب دورا هاما في عملية اتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة، مما يضمن المستوى الأعلى من الكفاءة والفعالية وبالتالي الوصول إلى تحقيق الأداء الفعال.

المطلب الاول: ماهية تقييم الأداء

تعتبر عملية تقييم الأداء من العمليات الهامة التي تمارسها الإدارة في المؤسسات وعلى جميع مستوياتها بدءاً من الإدارة العليا وانتهاءً بالعاملين وهي أحد أدوات الرقابة الإدارية الفاعلة والتي على أساسها يتم مقارنة الأداء الفعلي بما هو مستهدف بالإضافة إلى اكتشاف نقاط الضعف والقوة.

الفرع الاول: تعريف تقييم الاداء

تعددت تعريف تقييم الاداء نذكر منها:

التعريف الأول:

هي واحدة من العمليات الاستراتيجية التي قدمها لنا عنصر التخطيط الإداري ، والتي تشكل بدورها عملية من عملياتها ، وتهدف بصفة مباشرة إلى قياس مدى تحقيق الأهداف المطلوبة ، وتتمحور حول نشاطين رئيسيين يقومان على تقييم الأداء ، واتخاذ الإجراءات التصحيحية والتقويمية ، وتقديم تقرير بذلك لاتخاذ القرار المناسب ، وتحديد الانحرافات والأخطاء مختلفة ، بحيث تتضمن عملية التقييم قياس الأداء الذي يتيح لنا فرصة المقارنة بين ما هو مخطط له مسبقا ، وما نحن عليه الآن أي الأداء الفعلي ، وتحدد الإجراءات التصحيحية اللازمة للعمل السليم ، وتتضمن مجالا أو عدة مجالات : كتقييم الاداء المالي للمنظمات ، تقييم الموظفين ، أو الطلبة في ميادين الدراسية ، الآلات ، الاداء التسويقي والإنتاجي ، واخيرا المسؤولية الاجتماعية للمنظمة.¹

¹ سيد عبد النبي محمد، إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)، مصر، ط2019، ص181.

التعريف الثاني:

عملية تهدف إلى قياس ما تم انجازه من قبل مؤسسة ما خلال فترة زمنية محددة، مقارنة بما تم التخطيط له كما من نوعا، وباستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات مع تحديد أوجه القصور أو الانحراف إن وجد، وسبل علاجها في الماضي والمستقبل.¹

التعريف الثالث:

تقييم الأداء هو: "عملية مرنة قادرة على الاستجابة للمتغيرات أو الظروف البيئية التي تحيط بالمؤسسة العامة، سواء كانت داخلية أو خارجية. وذلك من خلال استخدام مجموعة من المعايير في مقارنة الأداء الفعلي بالمستهدف في جميع مراحل التنفيذ بالنسبة للنشاط الواحد في جميع أنشطة المؤسسة ككل".²

من خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف لعملية تقييم الأداء كما يلي:

هي عملية إدارية منظمة ومستمرة، تنفذها الإدارات في مختلف أشكال المؤسسات، تهدف لقياس مدى تحقيق الأهداف وقدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها، كما تمكن المؤسسة من اكتشاف مواطن القوة والضعف وتقديم تقرير بذلك من أجل اتخاذ القرار الملائم.

الفرع الثاني: أنواع تقييم الأداء

يمكن تحديد الأنواع التالية من تقييم الأداء:³

• تقييم الأداء المخطط:

ويراد به تقييم أداء الوحدة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالمخطط والسياسات الموضوعية مع المؤشرات الفعلية ووفق مدة زمنية دورية كأن تكون شهرية وفصلية تظهر هذه المقارنات وسنوية وربما لفترات متوسطة المدى (3-5) سنوات حيث توضح مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الوحدة وتوضح الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي تؤثر مباشرة على الأهداف كارتفاع أسعار المواد الأولية.

¹ أحمد محمد الشايب، عنان محمد أبو حمور، مفاهيم إدارة معاصرة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، ط1، 2014، ص100.

² أبتن محمود سامح، تقييم الأداء المؤسسي في المنظمات العامة الدولية، دار النشر للجامعات، مصر، القاهرة، ط1، 2008، ص19.

³ مجيد الكرخي، تقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج لنشر و التوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2014، ص43 - ص 45.

• تقييم الأداء الفعلي:

ويقصد به تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية بعضها ببعض الآخر لأجل التعرف على الاختلافات التي حدثت وتأشير درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعنية ودراسة تطورها عبر فترات محددة خلال السنة كأن تكون غير فصول السنة المذكورة وفي ضوء ما تكشفه المعايير والنسب التحليلية المعتمدة في الوحدة الاقتصادية ويقتضي الأمر كذلك مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس الوحدة، إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته الوحدات الاقتصادية المثلة من نتائج خلال السنة المالية المعنية والسنوات السابقة أيضا

• تقييم الأداء المعياري (القياسي):

ويراد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية ويأخذ ذلك نوعين من المقارنة فأما ان يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها الوحدة لمختلف فعاليتها كالإنتاج والمبيعات والأرباح والقيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياسا للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا. وعادة ما توضع الأرقام المعيارية المذكورة في ضوء مجموعة من الاعتبارات منها الإمكانيات والقدرات الإنتاجية للوحدة والوحدات المشابهة في الداخل والخارج وغيرها مما سنأتي على شرحه لاحقا. أما المستوى الآخر للمقارنة فيتم عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية (القياسية) كنسبة السيولة وعائد الاستثمار وإنتاجية الأجر ومعدل البيعالخ.

• تقييم الأداء العام (الشامل):

ويقضي هذا النوع من تقييم الأداء شمول كل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية واستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم والتمييز بين أهمية نشاط وآخر وذلك عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة الوحدة كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تراه الإدارة العليا لكل نوع من أنواع النشاط كأن يعطي حجم الإنتاج أرجحية عليا على بقية الفعاليات أو قد تعطي ربحية المشروع هذه الأرجحية أو عائد الاستثمار....الخ وباستخدام هذه الارجحيات ومؤشرات النتائج المخططة والفعلية والمعيارية يتم التوصل إلى درجة التقييم الشامل لأداء الوحدة الاقتصادية.

الفرع الثالث: أساليب تقييم الأداء

تختلف أساليب تقييم الأداء باختلاف حجم ونوع المؤسسات أو المنظمات؛ حيث إنه يتم أداء الأعمال في مجالات متعددة داخل المؤسسة فهناك أداء العاملين، ويطلق على تقييم الأداء في هذه الحالة "تقييم أداء العاملين" وهناك تقييم م أداء الوحدات الإنتاجية أو الخدمية، ويطلق عليه "تقييم أداء القسم أو تقييم الوحدة

الإنتاجية أو الخدمية" وقد يكون الأداء خاصا بالنشاط المالي، وفي هذه الحالة يطلق عليه "تقييم الأداء المالي للمؤسسة" ويمكن أن يشمل التقييم كل هذه المجالات داخل المؤسسة، وفي هذه الحالة يطلق عليه "تقييم الأداء المؤسسي". وعموما فإن أساليب تقييم الأداء، إما أن تكون أساليب تقييمية خدمية أو أساليب تقييمية إجرائية، منها¹:

❖ أساليب إدارية Administrative Technical:

لمراجعة الأنشطة الإدارية للمؤسسة، بما في ذلك الأنشطة الإدارية داخل الوحدات الإنتاجية / الخدمية، مثل أسلوب المراجعة الإدارية، وأسلوب الإدارة بالأهداف، وأسلوب الموازنات التطبيقية وأساليب مؤشرات التحليل المالي (الخدمات الإدارية).

❖ أساليب فنية Technical Methodology:

مراجعة الأنشطة الفنية في العمليات الإنتاجية أو الخدمية، وهذه تتعلق أساسا بخطوات عملية الإنتاج أو خطوات تقديم الخدمة، والتي تتخذ أساسا من أسلوب تقديم الخدمة (دورة المريض أو دورة العينة)، وتتعلق أساسا برضاء المستهلكين أو المستفيدين. ومن أهم هذه المعايير تقييم الجودة للمنتج أو الخدمة (الخدمات الإنتاجية).

❖ الأساليب التكاملية Integrated Methodology:

وهي التي تشمل كلا من الأساليب الإدارية والأساليب الفنية، وهي تقدم للقيادات وأصحاب القرارات في المؤسسة، فتعطي المؤشرات الحقيقية لكافة مجالات العمل بالمؤسسة.

❖ أساليب التغذية المرتدة Feedback Methodology:

إن تقييم الأداء بواسطة المعلومات الحاصلة من التغذية المرتدة أو التغذية العكسية، تعرف بأنها: "عملية التحكم في الأداء في المستقبل، على أساس المعلومات المرتدة التي تم الحصول عليها من الأداء في الماضي" .. أي أننا نجمع معلومات معينة أثناء العمل عندما يتم العمل، وبواسطة هذه المعلومات مكن التخطيط لنفس العمل إذا أعيد تكراره في المستقبل، وبذلك يكون التخطيط في المراحل القادمة من العمل أكثر دقة وأقرب إلى المطلوب.

❖ أساليب متابعة القرارات Decisions Follow-up Methodology:

إن مفهوم تقييم الأداء بواسطة الأثر المرتد يجعل المدير يفكر دائما عند إصدار أي قرار: كيف يمكنه قياس "أثر هذا القرار؟"، أو معرفة نتائج تنفيذه أولا بأول. أي كيف يمكن الحصول على أثر مرتد عن

¹ شعيب محمد عبد المنعم، الإدارة المعاصرة تقييم الأداء الجودة الشاملة اعتماد المستشفيات، دار النشر للجامعات، مصر، القاهرة، ط1، 2014، ص 33، ص 34.

التنفيذ؟ أو كيف مكن الحصول على معلومات راجعة من المخرجات؟ مما يساعد في تعديل وتصحيح الانحرافات التي قد تحدث عند إصدار العديد من القرارات، حتي لا يفقد المدير أهمية هذه القرارات، وحتى يعرف ما هو الأثر الذي تركته هذه القرارات على مجالات المشروع، وهل تم التنفيذ بالصورة المطلوبة أم لم يتم التنفيذ كما هو مطلوب، لتحديد ما إذا كانت هذه القرارات صائبة أو غير صائبة. ولذلك فلا بد عند صدور قرار أو خطة معينة، من وجود طريقة مصاحبة لمتابعة هذا القرار، وقياس أثره المرتد على الخطة.

الفرع الرابع: مراحل تقييم الأداء

الخطة الاستراتيجية تتطلب نظاما فعالا للرقابة، يتم من خلالها تحديد الأهداف ومقارنة الأداء الفعلي بما هو مطلوب، وتحديد الانحراف إن وجد واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعديل، وفيما يلي مراحل عملية تقييم الأداء: ¹

1- تحديد النشاط المراد تقييمه:

في هذه المرحلة يتم تحديد النشاط المراد تقييمه والعمليات والنتائج المراد تحقيقها والتركيز على العناصر الأكثر أهمية في كل نشاط يتم تقييمه.

2- وضع معايير الأداء:

إن مسألة وضع معايير الأداء قبل البدء في عملية تقييم الأداء مسألة ضرورية ومن خلالها يمكن مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المراد تحقيقه وتحديد الفجوة بين الأدائين والعمل على العودة للهدف المراد تحقيقه، وتختلف معايير تقييم الأداء، فمنها معايير كمية، وأخرى نوعية، ومعايير زمنية، ومعايير تكلفة. وتعتبر المعايير الموضوعية هي الأهداف الفعلية المراد تحقيقها خلال فترة زمنية معينة. وضع المعايير ليست عملية سهلة حيث تحتاج إلى إدراك أن عملية حقيقي لبيئة العمل الفعلية ونوعية الأهداف أو النتائج المراد تحقيقها، وقدرات العاملين وغيرها من الاعتبارات.

3- قياس الأداء :

تتم عملية قياس الأداء بعد تحديد المعايير المراد الاحتكام إليها وتشمل هذه العملية جمع المعلومات التي تمثل الأداء الفعلي للنشاط أو الأفراد، كما تشمل قياس الأداء للجانب الكمي والنوعي. ومن خلال هذه العملية يتبين لنا مدى الانحراف في العملية أو في المواصفات، وتتضمن هذه المرحلة جانبين رئيسيين هما :

¹ كامل أحمد ابو ماضي، بطاقة الأداء المتوازن كأداة تقييم أداء المؤسسات الحكومية و غير حكومية، مكتبة نيسان لطباعة و التوزيع فلسطين، غزة، 2018، ص 64 - ص 67.

أ-الوظائف الرئيسية لبطاقة الأداء المتوازن قياس النتائج الفعلية للأداء بغرض تحديد الانحرافات عن المعايير الموضوعية إن وجدت هذه الانحرافات.

إيصال المعلومات والبيانات التي يتم الحصول عليها إلى مراكز المسؤولية حتى يتم تحليل هذه البيانات واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب قبل فوات الأوان. مع العلم أن الوقت عنصر هام في هذه المسألة وكلما تم التأخير في هذه العملية تكون التكلفة أكبر والخسارة عظيمة. ويتم الاعتماد في هذه المرحلة على النتائج الرقمية بشكل كبير، وتعتبر هذه المرحلة مرحلة سابقة لمرحلة إصدار الأحكام.

4-الأداء الفعلي بالمعايير الموضوعية (تقييم الأداء الحالي):

في هذه المرحلة يتم مقارنة الأداء المتحقق مع الأداء المراد تحقيقه والتأكد من أنه تم الإنجاز حسب الهدف أم لا وإن وجد انحراف أو اختلاف هل في الإطار المسموح به والعمل على معالجة هذا الانحراف.

5-اتخاذ الإجراءات التصحيحية:

تعتبر هذه المرحلة من المراحل ذات الأهمية الكبيرة حيث لا معنى لأي عملية تقييم إن لم تتم عملية التصحيح، وفي حال وجود تطابق بين الأهداف الموضوعية والأداء الذي تم فإن المسألة لا تحتاج إلى تصحيح بل تحتاج إلى تحسين في مراحل قادمة. أما إذا وجد انحراف فإن المسألة تحتاج إلى التصحيح. وفي هذه المرحلة لا بد من اتخاذ الخطوات التالية:

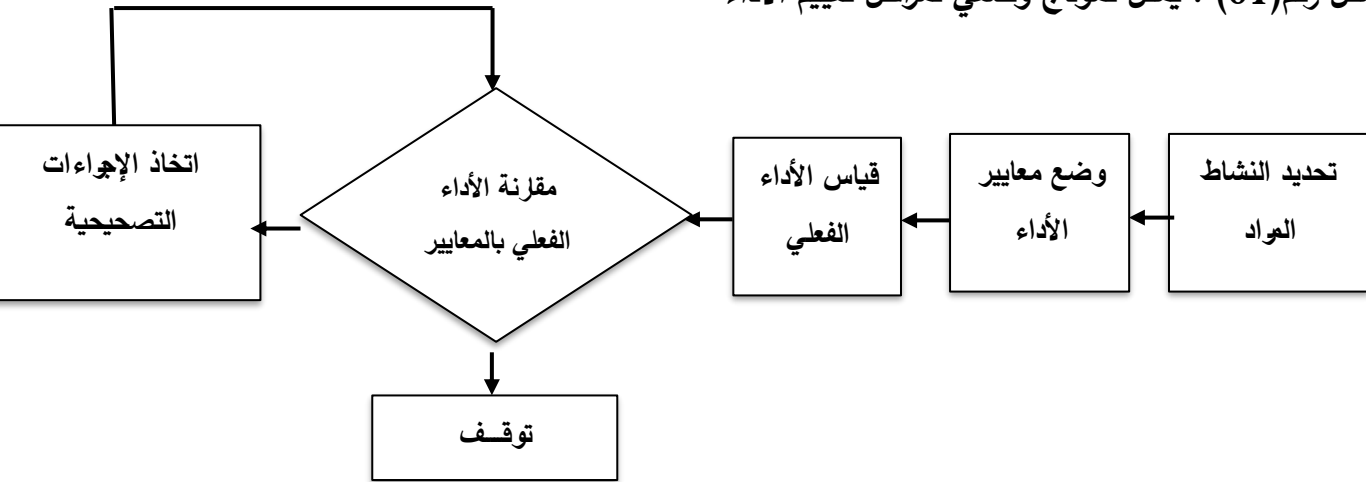
أ-تحديد أسباب الانحراف، حيث يتم معرفة سبب الانحراف داخليا كان أم خارجيا، وهل كان بسبب القصور في التنفيذ أم كان بسبب تغييرات في البيئة المحيطة ولا تعتبر المؤسسة مسؤولة عن ذلك بشكل مباشر.

ب-اختيار أنسب الطرق للعلاج، فقد تكتشف الإدارة وجود أكثر من بديل يمكن تطبيقه لمعالجة الانحراف. كما لا بد من أن يتوفر في البديل إمكانية القبول لدى الموظفين، وتوفر الموارد البشرية والمادية والفنية لتطبيقه، وأن يكون بتكلفة مناسبة تؤدي الغرض منها، ويساهم تطبيقه في الحل.

ج-التأكد من تطبيق إجراءات المعالجة بأنها تقود إلى العلاج لا إلى مشاكل أكبر. ويرى البعض أن مراحل تقييم الأداء تأخذ الشكل التالي: ¹

¹ نفس المرجع السابق، ص 68

الشكل رقم(01) : يمثل نموذج وصفي لمراحل تقييم الاداء



نموذج وصفي لمراحل تقييم الأداء

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على كتاب كامل أحمد ابو ماضي بطاقة الأداء المتوازن كأداة أداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ص 68.

المطلب الثاني: مفهوم وأنواع اتخاذ القرار

يعتبر اتخاذ القرار اهم عملية للمؤسسة، فالقرار المناسب يحقق الغاية التي تسعى الى تحقيقها و يعالج المشكلات و الازمات التي تواجهها و ذلك بالاختبار بين مجموعة من البدائل المتاحة

الفرع الاول: مفهوم اتخاذ القرار

يوجد عدة تعاريف لاتخاذ القرار نكتفي بعرض البعض منها:

التعريف الاول:

يمكن تعريف عملية اتخاذ القرار بأنها مجموعة خطوات شاملة ومتسلسلة تهدف في النهاية إلى إيجاد حل لمشكلة معينة، أو لمواجهة حالات طارئة أو مواقف معينة محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة. وقد تكون المشكلات القائمة واضحة ومعروفة الأبعاد والجوانب، أو قد تكون غامضة بالنسبة لعمقها وأبعادها والأسباب المكونة لها. أو قد تكون غير موجودة بالأساس، ولكن هنر الإدارة واستطلاعها للظروف المحيطة بها يجعلها تنتبأ بحدوثها، لذلك تقوم الإدارة في كل الحالات التي تستدعي اتخاذ القرار بتجميع كل ما يلزمها من بيانات

ومعلومات وتحليل ما يحيط بها من ظواهر وعوامل مختلفة لتساعد في الوصول إلى القرار الرشيد بعد تحديد البدائل وتقييمها من أجل أن يكون القرار مناسباً لتحقيق الهدف الذي اتخذ من أجله القرار.¹

التعريف الثاني:

هو عملية عقلانية رشيدة تتبلور في الاختيار بين بدائل متعددة ذات مواصفات تتناسب والإمكانات المتاحة والاهداف المطلوبة، او هو عملية اختيار بديل واحد من بين بدليين محتملين او اكثر لتحقيق هدف او مجموعة من الاهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة المؤسسة، او هو الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين او هو عملية المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها.²

التعريف الثالث:

يمكن تعريف اتخاذ القرارات بأنه "عمل فكري وموضوعي يسعى إلى اختيار البديل (الحل) الأنسب من بين بدائل متعددة ومتاحة أمام متخذ القرار، وذلك عن طريق المفاضلة بينها، باستخدام معايير تخدم ذلك، وبما يتماشى مع الظروف الداخلية والخارجية التي تواجه متخذ القرار".³

فمن خلال التعاريف السابق ذكرها نستخلص بأن عملية اتخاذ القرار هي نشاط فكري وذهنى يسعى إلى إختيار أفضل الحلول بين مجموعة من البدائل المتاحة للفرد، وذلك بهدف الوصول الى أفضل خيار يساعد في تحقيق الأهداف وحل المشكلات والأزمات.

الفرع الثاني: انواع القرارات

تصنف القرارات بموجب عدد من المعايير إلى عدة تصنيفات، وأهمها:

1- تصنيف القرارات وفقاً لإمكانية برمجتها:

تصنيف وفقاً لهذا المعيار إلى⁴:

¹ مؤيد عبد المحسن الفضل، نظريات اتخاذ القرارات، دار المناهج لنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص 18.
² بهاء زكي محمد، قلم المدير العام، دارامجد لنشر والتوزيع، عمان، ط2 المحدثه، 2018، ص245، ص 246.
³ مصطفى يوسف كافي، إدارة المؤسسات الطبية، دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق، سوريا، 2021، ص205.
⁴ أحمد رجب، الإدارة وفن اتخاذ القرار، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)، الهرم، الجيزة، مصر، 2023، ص 28.

❖ القرارات المبرمجة:

هي تلك التي تعالج مواقف شبه يومية متكررة بأسلوب نمطي وفقا لقواعد مصممه مسبقا وتسير وفق قواعد وإجراءات روتينية، وتتبع كلما واجه المدير نفس الموقف.

❖ القرارات غير المبرمجة:

وهي تلك التي تعالج مواقف متميزة تحدث بشكل عارض ولا توجد سوابق لمعالجتها وتتطلب قدرا من التفكير الابتكاري وتزيد درجة تعقيدها ودرجة المخاطرة المتضمنة بها.

2- تصنيف القرارات وفقا لأهميتها:

تصنيف وفقا لهذا المعيار إلى¹

❖ القرارات التنفيذية:

هي تتعلق بالمشكلات البسيطة المتكررة، كتلك المتعلقة بالحضور والانصراف وتوزيع العمل والغياب والإجازات، وكيفية معالجة الشكاوى، وهذا النوع من القرارات يمكن البت فيه على الفور نتيجة الخبرات والتجارب التي اكتسبها المدير والمعلومات التي لديه.

❖ القرارات التكتيكية:

وتتصف بأنها قرارات متكررة وإن كانت في مستوى أعلى من القرارات التنفيذية وأكثر فنية وتفصيلا، ويوكل أمر مواجهتها إلى الرؤساء الفنيين والمتخصصين.

❖ القرارات الاستراتيجية:

هي قرارات غير تقليدية، تتصل بمشكلات استراتيجية، وذات أبعاد متعددة، وعلى جانب كبير من العمق والتعقيد، وهذه النوعية من القرارات تتطلب البحث المتعمق والدراسة المتأنية والمستفيضة والمتخصصة التي تتناول جميع الفروض والاحتمالات وتناقشها.

¹ زياد أحمد القرطانة، اساليب القيادة واتخاذ القرارات الفعالة، شركة دار الاكاديميون لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2017، ص 129، ص 130.

3- تصنيف القرارات وفقا لظروف اتخاذها:

يمكن تصنيفها وفقا لهذا المعيار الى¹:

❖ ظروف التأكد:

وفيها تكون البدائل المتوفرة لحل المشكلة ومردودها وتكلفة كل منها معروفة (ليس هناك مجال لتدخل الحظ).

❖ ظروف المخاطرة:

تكون البدائل معروفة لكن احتمالات حدوثها والنتائج المترتبة عليها مشكوك فيها (وهي الأكثر شيوعا).

❖ ظروف عدم التأكد:

البدائل واحتمالية حدوثها والعوائد المحتملة غير معروفة (هي الأكثر صعوبة).

4- تصنيف القرارات وفقا مدى مشاركة المعنيين بالقرار:

تصنف وفق هذا المعيار إلى²:

❖ قرارات ديمقراطية:

وهي القرارات التي تتخذ بالتصويت من قبل المعنيين بالقرار في حالة اتخاذ القرارات بشكل جماعي.

❖ قرارات ديكتاتورية:

وهي القرارات التي تتخذ من قبل فرد واحد دون الرجوع إلى أية جهة خبيرة أو استشارة أي من المعنيين بالقرار.

❖ قرارات استشارية:

وهي القرارات التي تتخذ على أساس استشارة المعنيين بالقرار أو المختصين والخبراء في حالة القرارات الفردية أو الجماعية.

¹ عبد العظيم صبري عبد العظيم، حمدي احمد محمود، فن صناعة القرار عند القائد الصغير، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط2015، ص67.

² عبد الله محمود الحوامة، النظرية الاقتصادية والاقتصاد الاداري، دار ابن النفس لنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، ط1، 2020، ص40.

4-قرارات حسب نوعها:

تصنف القرارات وفقا لهذا المعيار إلى قسمين هما¹:

❖ قرارات رئيسية:

هي القرارات التي تعني بحل المشاكل وتحقيق أهداف ذات أبعاد او تأثيرات كبيرة على المؤسسة ومستقبلها، مثل اختيار شريك الحياة، اختيار الكلية للدراسة او التخصص او المهنة التي سوف يعمل بها في المستقبل.

❖ قرارات روتينية:

هي القرارات التي تعني بحل مشاكل قائمة او تحقيق أهداف قصيرة الأمد أو روتينية، وهذه القرارات لا تحتاج الا لقدر ضئيل من المعلومات، مثل تحديد الشخص الملابس التي يرتديها او وضع برنامج العمل او النشاط اليومي..... الخ

5-قرارات حسب درجة التغيير المطلوبة:

تصنف القرارات وفقا لهذا المعيار إلى²:

❖ البعد الأفقي:

يبين درجة التأثير التي يحدثها القرار، ومن ثم فانه يقع على امتداده قرارات يتداني ما تحدثه من تغيير الى درجة جدية.

❖ البعد الرأسي:

يبين درجة تفهم طبيعة الموقف موضوع القرار والنتائج المترتبة على اتخاذه، ومن ثم فانه يقع على امتداده قرارات يتعاضم فهمنا لمتابعتها.

6-القرارات حسب نوع المشاركين:

تصنف القرارات وفقا لهذا المعيار إلى³:

¹ إيمان عباس الخفاف، الذكاء الانفعالي تعلم كيف تفكر انفعاليا، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص437.

² جمال محمد عبد الله، ادارة الاعمال مبادئ ومفاهيم، دار المعنز للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، ط1، 2014، ص127.

³ طارق عبد الرؤوف عامر، إيهاب عيسى المصري، صناعة واتخاذ القرارات، مؤسسة طيبة لنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، ط1، 2016، ص 26، ص 27.

❖ قرارات فردية:

هو الذي ينفرد متخذ القرار بصنعه دون مشاركة من جانب من يعينه أمر القرار.

❖ قرارات جماعية:

اما القرار الجماعي فهو الذي يكون ثمرة جهد ومشاركة جماعية، وحسب درجة تأثير أفراد الجماعة على اتخاذ القرار النهائي.

المطلب الثالث: أهمية ومراحل اتخاذ القرارات

الفرع الاول: أهمية اتخاذ القرارات

اهمية اتخاذ القرارات على مستوى المؤسسة¹:

- تعلق المؤسسات المختلفة أهمية كبيرة على عمليات اتخاذ القرارات بسبب الحقيقة التي نقول أن القرار الخاطئ له تكلفة وتكتسب هذه العملية أهمية متزايدة بسبب التطورات التي أدخلت على طرق جميع المعلومات وتحليلها وتصنيفها وتخزينها حتى أنها أصبحت حديث الساعة في قاعات الدروس والمؤتمرات العلمية وبرنامج التدريب في دول متعددة كما جذبت هذه العملية اهتمام العديد من الأطراف في ميادين عملية متعددة كالهندسة والطب والمحاسبة والرياضيات والإحصاء....
- ينظر إلى اتخاذ القرارات من زاويته لاستخدامها في الوصول إلى حلول للمشاكل التي تواجهها.
- ترتبط عملية اتخاذ القرارات ارتباطاً مباشراً بوظائف الإدارة كالتخطيط التنظيم التوجيه والرقابة فهي عملية تتم في كل مستوى من المستويات التنظيمية كما يتم في كل نشاط من أنشطة المنظمات.
- المدير العام والمشرف على العمال مديري الإدارات في الإنتاج أو التسويق أو غيره يواجهون ظروفًا تتطلب منهم اتخاذ القرارات.
- عملية اتخاذ القرار شاملة تمثل الإدارة الرئيسية التي يستخدمها المديرون في التخطيط التنظيم التوجيه والرقابة حتى أن هذا الشمول دفع بعض الكتاب إلى القول أن الإدارة ما هي إلا عملية اتخاذ القرارات.

¹ سامي محسن الختاتنة، علم النفس الإداري، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2011، ص256، ص257.

الفرع الثاني: مراحل اتخاذ القرارات

المرحلة الأولى: تشخيص المشكلة

ومن الأمور المهمة التي ينبغي على المدير إدراكها وهو بصدد التعرف على المشكلة الأساسية وأبعادها، هي تحديده لطبيعة الموقف الذي خلق المشكلة، مبادئ العلاقات العامة ودرجة أهمية المشكلة، وعدم الخلط بين أعراضها وأسبابها، والوقت الملائم للتصدي لحلها واتخاذ القرار الفعال والمناسب بشأنها.¹

المرحلة الثانية: جمع البيانات والمعلومات

في هذه الخطوة من الضروري أن نجمع المعلومات التي نتوقع أنها سوف تساعدنا على تحديد المشكلة تحديداً أكثر وضوحاً، وذلك بما يساعدنا لاحقاً على وضع البدائل المناسبة لحل المشكلة. هذه المعلومات تتضمن ما يأتي:²

1- معلومات موضوعية: وفيها نحاول أن نكشف الأطراف الداخلة في المشكلة وزمان ومكان حدوث هذه المشكلة، ودرجة تكرار حدوثها في الماضي.

2- معلومات ذاتية: وهي المعلومات التي تصف آراءنا واتجاهاتنا وأحاسيسنا تجاه المشكلة.

3- معلومات متعلقة بالمعوقات التي حالت دون حل المشكلة في الماضي، والتي من المحتمل أن تدوم. هذه المعوقات قد تكون معوقات نظامية، أو مالية، أو بشرية، أو زمنية أو غير ذلك.

4- أي معلومات أخرى إضافة إلى ما سبق يمكن أن تساعد على حل المشكلة.

المرحلة الثالثة: تحديد البدائل المتاحة وتقومها

ويتوقف عدد الحلول البديلة ونوعها على عدة عوامل منها:³

وضع المؤسسة، والسياسات التي تطبقها، والفلسفة التي تلتزم بها، وإمكانياتها المادية، والوقت المتاح أمام متخذ القرار، واتجاهات المدير - متخذ القرار. وقدرته على التفكير المنطقي والمبدع، الذي يعتمد على التفكير

¹ رؤوف حسين الزبيدي، مبادئ العلاقات العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2014، ص160، ص 161.

² أحمد بن عبد الرحمان الشميمري، عبد الرحمان أحمد هيجان، بشرى يدير المرسى غنام، مبادئ إدارة الأعمال، مكتبة العبيكان، الرياض، ط6، 2009، ص 135.

³ مصطفى يوسف كافي، إدارة المؤسسات الطبية، دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق، سورية، 2021، ص 207، ص 208.

الابتكاري الذي يركز على التصور والتوقع وخلفه الأفكار مما يساعد على تصنيف البدائل المتوافرة وترتيبها والتوصل إلى عدد محدود منها.

المرحلة الرابعة: اختيار البديل المناسب لحل المشكلة

وتتم عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأنسب وفقاً لمعايير واعتبارات موضوعية يستند إليها المدير في عملية الاختيار وأهم هذه المعايير:¹

- البديل للهدف أو الأهداف المحددة، فيفضل البديل الذي يحقق لهم الأهداف أو أكثرها مساهمة في تحقيقها.
- اتفاق البديل مع أهمية المؤسسة وأهدافها وقيمتها ونظمها وإجراءاتها.
- قبول أفراد المؤسسة للحل البديل واستعدادهم لتنفيذه.
- كفاءة البديل، والعائد الذي سيحققه إتباع البديل المختار.

المرحلة الخامسة: متابعة تنفيذ القرار وتقويمه

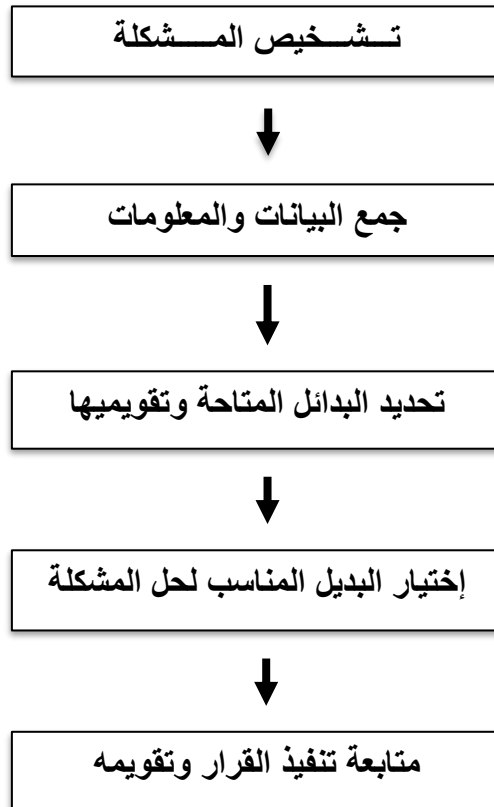
بعد التوصل إلى الحل الملائم، والقابل إلى التطبيق فإنه يتم تطبيق وتنفيذ القرار في المجال المتصل بالمشكلة مع مراعاة ما يلي:²

- متخذ القرار اختيار الوقت المناسب لإعلان القرار حتى يؤدي القرار أحسن النتائج. وعندما يطبق القرار المتخذ، وتظهر نتائجه يقوم المدير بتقويم هذه النتائج ليرى درجة فاعليتها، ومقدار نجاح القرار في تحقيق الهدف الذي اتخذ من أجله.
- إن عملية المتابعة تنمي لدى متخذ القرارات أو مساعديهم القدرة على تحري الدقة والواقعية في التحليل أثناء عملية التنفيذ مما يساعد على اكتشاف مواقع القصور ومعرفة أسبابها واقتراح سبل علاجها.
- يضاف إلى ذلك أن عملية المتابعة لتنفيذ القرار تساعد على تنمية روح المسؤولية لدى المرؤوسين وحثهم على المشاركة في اتخاذ القرار.

¹ نوال عبد الكريم الأشهب، اتخاذ القرارات الإدارية أنواعها ومراحلها، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2015، ص 7.

² رابع سرير عبد الله، القرار الإداري، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2012، ص 77.

الشكل رقم(02): نموذج وصفي لمراحل اتخاذ القرارات



المصدر: من إعداد الباحثين

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرارات

يعتبر التحليل المالي أهم أدوات التخطيط المالي السليم، وقد أصبح من الضروري على المؤسسات التعرف على مركز المالي قبل وضع الخطط المستقبلية، فالأرقام التي تظهر في القوائم المالية لم تعد قادرة على تقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسات، لذلك لا بد من فحص تلك الأرقام والبيانات بهدف دراسة نقاط الضعف والقوة ومساعدة المؤسسات في تقييم ادائها وترشيد قراراتها المستقبلية.

المطلب الأول: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء واتخاذ القرارات

يلعب التحليل المالي دورا هاما في تقييم الأداء واتخاذ القرارات وذلك كما يلي:

أولاً: دور التحليل المالي كأداة تقييم الأداء

يستعين المحلل المالي خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعد على القياس وهي كثيرة ومتنوعة، والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات معينة، ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة. والتحليل المالي من بينها باعتباره أداة لتقييم الأداء واتخاذ القرار.

ويظهر التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقاً من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية¹:

تقييم الأداء والنتيجة: حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة. تقييم الأداء والتمويل: الطريقة التي يمكن من خلالها للمؤسسة إراك قيود التمويل التي قد تواجهها، وذلك وفق منظورين:

النظرة الثابتة وتحقق في إطار تحليل الميزانية.

النظرة الديناميكية تعطى الأولوية لجداول التدفقات.

هذا الجانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة.

تقييم الأداء والمردودية: تعرف المردودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ومجموع رأس المال (النتيجة/رأس المال)، فهذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة.

¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية، 2008-2009، ص 25، ص 27.

ثانيا: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات

تعتبر البيانات المالية انعكاسا لأي نشاط اقتصادي، وهذا ينسجم مع منظور النظم المعلوماتية في تقديم نظرة شاملة حول النشاط الإقتصادي في أي مؤسسة وبالتالي فإن نتائج هذا النظام تتمثل في¹:

■ الميزانية

■ جدول حسابات النتائج

■ جدول التغيرات في رؤوس الأموال

تعتبر هذه البيانات في وضعها الراهن ضعيفة الدلالة حيث أنها لا تعكس بالضرورة كفاية الأداء الإقتصادي في المؤسسة.

وهنا يأتي دور المحلل المالي الذي يقوم بتفسير وتحليل هذه بيانات قصد التأكيد من تطابق النتائج المحققة مع الأهداف المرغوبة، ومن المعروف أن قوة أداء أي نشاط إقتصادي ترتبط بقرارات الإدارة، ويمكن تصنيف القرارات التي تواجه الإدارة يوميا في ثلاثة مجالات وهي:

1- استثمار الموارد

2- ممارسة النشاط الإقتصادي بإستخدام الموارد

3- تمويل الموارد المالية

ومهما اختلفت طبيعة النشاط الإقتصادي للمؤسسة وحجمها ومهما كان شكلها القانوني فإن وظيفة الإدارة هي:

■ التخطيط لإستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم إقتصادية تكون كافية لإسترداد جميع الموارد المستخدمة.

■ تحقيق مردوديه مقبولة.

¹ منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر و التوزيع، الاردن، عمان، ط 3، 2008، ص 25 - ص 29.

وهذا يعتمد على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار المجالات الثلاثة التالية:

أ- اختيار الإستثمارات وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم والإدارة الإقتصادية السليمة.

ب- توجيه عمليات النشاط الإقتصادي بطريقة مريحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة.

ت- تمويل النشاط الإقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف الإستخدام وخاصة التعرض المحتمل للخطر من استخدام مصادر اقراض خارجي.

إن الواجب وكذلك التحدي الأساسي للتحليل المالي يتمثل في انشاء مجموعة ملائمة من البيانات التي يمكن استخدامها بطريقة فعالة من أجل مساعدة الإدارة في عملية اتخاذ القرارات في المجالات الثلاثة المذكورة سابقا.

المطلب الثاني: القوائم المالية واستعمالاتها في التحليل المالي

تشكل القوائم المالية بمجملها مخرجات النظام المحاسبي، وتعد مصدر من مصادر المحلل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وهي تنشأ نتيجة معالجة مجموعة من البيانات المحاسبية، كما تعتبر وسيلة من وسائل توصيل المعلومات إلى المستفيدين لغرض اتخاذ القرارات المختلفة.

1-تعريف القوائم المالية:

عرف القوائم المالية بأنها عبارة عن مجموعة من البيانات الخاصة بمؤسسة ما، وتحتوي على معلومات عن الدخل والميزانية والأرباح والتدفقات النقدية، وتعرف ايضا بأنها تقارير تساهم بتوضيح الحالة المالية للمؤسسة خلال مدة زمنية معينة، وكذلك تعرف بأنها بيانات تنظم بناء على اجراءات منطقية، وتهدف إلى نقل معلومات عن اغلب المكونات المالية للمؤسسة، وقد تظهر معلومات عن لحظة زمنية معينة، أو قد تساهم بتوضيح مجموعة من العمليات المالية خلال مدة زمنية معينة¹.

¹ بشرى حسن محمد التوبى، عقيل دخيل الأعاجيبي، ميثم عبد كاظم الموسوي، محاسبة القوائم المالية، دار الحلاج للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، ط1، 2021، ص17، ص 18.

2-القوائم المالية المستعملة في التحليل المالي: للقوائم المالية أهمية كبيرة في عملية التحليل وتوصيل المعلومات

إلى المتعاملين الاقتصاديين، وعليه سوف نتطرق الى القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي والمتمثلة

في:

أ-الميزانية:

1-تعريف الميزانية:

هي جدول له طرفين متساويين، احدهما يتضمن ممتلكات المؤسسة (الأصول) والآخر يبين التزاماتها (الخصوم)

في تاريخ محدد، وتسمى ميزانية انطلاق المؤسسة لأول مرة أو في بداية كل دورة محاسبية (بداية كل سنة مالية)

بالميزانية الإفتتاحية أما الميزانية التي تعد في نهاية كل دورة محاسبية فتسمى بالميزانية الختامية وتتكون من ¹ :

أ-عناصر الأصول: وتسمى الاستعمالات أو الموجودات، فهي عبارة عن استخدام للموارد المالية للحصول على

وسائل النشاط، وكذا الحقوق المكتسبة من خلال مزاولة المؤسسة لنشاطها. وحسب النظام المحاسبي المالي تحتوي

الأصول على الأصناف التالية:

▪ الصنف الثاني حسابات التثبيتات.

▪ الصنف الثالث حسابات المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ.

▪ الحسابات ذات الأرصدة المدينة من الصنف الرابع حسابات الغير.

▪ الحسابات ذات الأرصدة المدينة من الصنف الخامس الحسابات المالية.

ب-عناصر الخصوم: وتسمى ايضا بالمطالب أو الإلتزامات أو مصادر التمويل. وتتكون من الأموال الخاصة

والديون إتجاه الغير، وحسب النظام المحاسبي المالي تحتوي الخصوم على الأصناف التالية:

▪ الصنف الأول حسابات رؤوس الأموال.

¹ عبد الكريم بعداش، المحاسبة العامة ج 1، الصفحات الزرقاء العالمية، ص 79، ص 80.

■ الحسابات ذات الأرصدة الدائنة من الصنف الرابع {حسابات الغير} بإستثناء حسابات خسائر القيمة عن الحسابات الغير (الحساب 49).

■ الحسابات ذات الأرصدة الدائنة من الصنف الخامس {الحسابات المالية} بإستثناء حسابات خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية (الحساب 59).

2-الأهمية المالية للميزانية:

تكمن اهميته فيما يلي¹:

- ❖ تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة بمقارنة التزاماتها بحقوق الملكية وفقا لما يعرف بنسب المديونية.
- ❖ التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية قصيرة الأجل من خلال نسب التداول والسيولة.
- ❖ التعرف على قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة وتحديد مصادره مثل الاهتلاكات والمؤاونات.....الخ.
- ❖ تحليل الهيكل المالي للمؤسسة عن طريق النسب المتعلقة بالهيكل المالي.

ب-جدول حسابات النتائج:

1-تعريف جدول حسابات النتائج:

تقيس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الأرباح عبر فترة زمنية معينة (سنة)، ويتكون جدول حسابات النتائج من ثلاث أجزاء على النحو التالي:

❖ الإيراد المتحقق خلال الفترة الماضية وتكلفة البضاعة المباعة.

❖ التكاليف المختلفة من الفترة الماضية.

❖ الدخل الصافي أو الربح من العمليات.

¹ منير عوادي، استخدام تحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص43، ص44.

❖ ويساعد جدول حسابات النتائج في قياس الربحية لعمليات المؤسسة وتسمح في نفس الوقت بالمقارنة مع

فترات سابقة. فبإجراء مقارنة للربح والمبيعات والنفقات خلال فترات مختلفة يمكن للمؤسسة تحديد الإتجاه

لكل عنصر من عناصر العمليات.¹

-الأهمية المالية لجدول حسابات النتائج:

تكمّن أهميته فيما يلي²:

❖ يقدم مجموعة من النتائج التي تساعد في تحليل نشاط المؤسسة.

❖ يساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.

❖ التأكد من أن المصادر الإقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

❖ يساعد في تقييم ربحية المؤسسة عن طريق النسب المتعلقة بالربحية.

ت-جدول التدفقات النقدية للخرينة:

1-تعريف جدول التدفقات النقدية للخرينة:

يعتبر جدول تدفقات الخزينة قائمة مالية مهمة من القوائم المالية التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي الأول،

ولقد حدد المعيار المحاسبي الدولي السابع محتواه وطريقة عرضه، وهو يوفر معلومات عن التحصيلات والمدفوعات

النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة. وحسب المعيار

المحاسبي الدولي السابع والنظام المحاسبي المالي يوجد طريقتان لعرض جدول تدفقات الخزينة وهما الطريقة

المباشرة والطريقة غير مباشرة.³

¹ احمد يوسف عريقات، توفيق صالح عبد الهادي، حسين احمد الطراونة، عبد المعطي سليمان ابو الرب، المفاهيم الادارية الأساسية النظرية والتطبيق، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص 307.

² لزعر محمد، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، جامعة منتوي -قسنطينة-، 2011-2012، ص44.

³ صحراوي ايمان، بيالة فريد، اهمية تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسب المالي في تحقيق جودة المعلومات المالية، مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة المالية، م8، ع1، 2019، ص 453.

2-الأهمية المالية لجدول التدفقات النقدية للخرينة:

تكمّن اهميته فيما يلي¹:

- ❖ يقدم معلومات أكثر وضوحاً عن مصادر واستخدام الأموال.
- ❖ يساعد المستثمرين والدائنين في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية.
- ❖ معرفة مدى القدرة على تمويل النمو المتوقع للمشروع من المصادر الداخلية.
- ❖ يعتبر أكثر ملائمة ودلالة من الميزانية وجدول حسابات النتائج في تقديم المعلومات للمحلل المالي.

ج-قائمة التغير في رؤوس الأموال الخاصة:

1-تعريف جدول التغير في رؤوس الأموال الخاصة:

وتوضح التغيرات التي طرأت على حقوق الملكية خلال الفترة من إضافات وإستبعادات ومن أهم عناصرها رأس المال المدفوع والإحتياطات والأرباح غير الموزعة واستبعاد أي خسارة قد نشأت خلال الفترة.²

2-الأهمية المالية لجدول التغير في رؤوس الأموال الخاصة:

تكمّن اهميته فيما يلي³:

- ❖ تحديد التغير في رؤوس الأموال الخاصة بين بداية ونهاية الدورة المالية.
- ❖ تحديد النتيجة الصافية الناتجة عن أنشطة المؤسسة خلال الدورة.
- ❖ معرفة مقدار رؤوس الأموال الخاصة والمختلف العناصر التي تتكون منها.

¹ لزعر محمد، مرجع سابق، ص54.

² شوقي طارق سعيد، محاسبة الشركات، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2019، ص25.

³ منير عوادي، مرجع سابق، ص67.

المطلب الثالث: النسب والمؤشرات المالية:

في التحليل المالي توجد العديد من الطرق والاساليب لتقييم الأداء المالي للمؤسسات، ويعتبر التحليل بواسطة النسب والمؤشرات الأكثر شيوعاً، حيث يعتبر بمثابة وسيلة تمكن المحللين من أداء دراساتهم واستنتاجاتهم للحصول على معلومات تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات.

1-تعريف النسب والمؤشرات المالية:

يمكن أن تعرف النسب والمؤشرات المالية بأنها تعبير حسابي بسيط بين قيمة بند معين وقيمة بند آخر من البنود التي تشملها القوائم المالية.

ويسمح التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات لقياس العلاقة بين مبلغان منفردان، وتكون عملية التحليل باستخدام النسب مفيدة إذا توافرت علاقة منطقية بين العوامل المختارة في النسبة والمؤشر.¹

2-النسب والمؤشرات المستخدمة في التحليل المالي:

أ-النسب المالية:

هناك العديد من النسب المالية التي يمكن حسابها واستخدامها في تقييم الوضع المالي للشركة لأغراض اتخاذ القرارات ويمكن تقسيم هذه النسب إلى أربع محتويات رئيسية هي²:

1-نسب السيولة

2-نسب النشاط

3-نسب الربحية

4-نسب المديونية

¹ وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ط2011، ص192.

² مايك بايبر، المحاسبة بمنتهى البساطة، دار حميثر للنشر، مصر، ط1، 2023، ص 36 - ص 38.

أولاً-نسب السيولة:

تقيس نسب السيولة مدى قدرة الشركة على سداد ديونها في الأجل القصير حيث تستخدم الأصول قصيرة الأجل فقط في سداد الالتزامات قصيرة الأجل (المتداولة) وأهم نسب السيولة هي:

1-نسبة التداول:

وتقيس نسبة التداول مدى قدرة المنشأة على سداد ديونها في الأجل القصير حيث أن:

الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة

ويدخل في حساب نسبة التداول جميع بنود الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة الموجودة في قائمة المركز المالي في نهاية السنة.

ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد لأنها لو كانت أقل من الواحد فإن ذلك يعني أن راس المال سالب ويفضل أيضاً أن تكون هذه النسبة أكبر من النسبة في الشركات الأخرى التي تعمل في نفس النشاط.

2-نسبة السيولة السريعة:

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على سداد ديونها في الأجل القصير من أصولها السريعة، ويقصد بالأصول السريعة الأصول المتداولة بعد استبعاد الأصول المتداولة التي يصعب تحويلها إلى نقدية بسرعة مثل: المخزون والمصروفات المقدمة حيث أن:

الأصول السريعة / الالتزامات المتداولة

3-نسبة النقدية (السداد السريع):

تعتبر هذه النسبة أكثر تحفظاً في قياس نسبة الديون حيث تقيس مدى قدرة الشركات على سداد ديونها قصيرة الأجل من الأرصدة النقدية المتاحة لها سواء بالخزينة أو بالبنوك حيث أن:

رصيد النقدية / الالتزامات المتداولة

ويفضل أن تكون هذه النسبة أكبر من نفس النسبة في الشركات المماثلة.

ثانيا-نسب الربحية أو المردودية:

وهي النسب التي يقاس خلالها مردودية وكفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد استغلال عقلانيا لتحقيق الأرباح. ومن بين هذه النسب ما يلي¹:

1-نسبة هامش الربح الإجمالي:

وهو يمثل نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات، بحيث كلما زادت هذه النسبة مقارنة بالمنافسين، فإن ذلك يعني كفاءة عمليات التشغيل لأن نسبة تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات أقل من المنافسين، وتحسب انطلاقا من العلاقة التالية:

النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال الصافي

وتوضح هذه النسبة العلاقة بين صافي إيرادات المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع، حيث يمكن أن يعكس انخفاض النسبة ارتفاع مبالغ في تكلفة المواد الأولية واللوازم المستخدمة في الإنتاج أو اليد العاملة المباشرة أو إلى غير ذلك.

2-نسبة هامش الربح الصافي:

هذه النسبة تمثل العائد على المبيعات، كما تبين قدرة المؤسسة على تحقيق ربح نتيجة للمبيعات، يمكن ملاحظة هامش الربح الإجمالي قد يكون عاليا بينما هامش صافي الربح منخفضا وذلك لأن تكلفة المبيعات لا تشمل التكاليف الإضافية من تسويق ومصاريف إدارية وفوائد القروض، في النواحي الأخرى بمعنى وجود تكلفة إضافية محملة على مصاريف المؤسسة لا علاقة لها بتكلفة المنتج الأساسي وتحسب انطلاقا من العلاقة التالية:

النتيجة الصافية / رقم الأعمال الصافي

تشير هذه النسبة إلى ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطيه تكلفة المبيعات وكافة المصاريف الأخرى.

¹ شنوف شعيب، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسب المالي SCF، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2016، ص320 - ص323.

وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مقبولا، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع، كما يجب عدم استخدام هذه النسبة وحدها، فربما بالرغم من ارتفاع النسبة في الكثير من الأحيان لا تحقق المؤسسة معدلا مناسباً للعائد على حقوق الملكية.

3-نسبة العائد على حقوق الملكية:

تسمى نسبة المردودية الصافية للأموال الخاصة، وتعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالمؤسسة، وهي تعتبر من أهم نسب الربحية أو المردودية المستخدمة حيث ان بناءا على هذه النسبة، قد يقرر الملاك الإستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً. وتحسب من العلاقة التالية:

النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

وهي نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين، نظرا لأن حقوق المساهمين في بداية السنة تختلف عنها في نهاية السنة، فإننا نستخدم متوسط حقوق المساهمين، التي تمثل (متوسط حقوق المساهمين في بداية السنة + متوسط حقوق المساهمين في نهاية السنة).

4-معدل العائد على الاستثمار:

تسمى نسبة مردودية الأموال الدائمة التي استثمرتها المؤسسة لمدته تجاوز السنة، كما تعبر هذه النسبة على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضة طويلة الأجل في تحقيق عائد على تلك الأموال، ويتكون إجمالي الإستثمار من رأس المال العامل الدائم بالإضافة إلى إجمالي الأصول طويلة الأجل، أو من مجموع حقوق الملكية بالإضافة للقروض طويلة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية / إجمالي الاستثمار

5- نسبة العائد على إجمالي الأصول:

وهو نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول، هذه النسبة مشابهة لمعدل العائد على الأموال الدائمة، حيث أن كلا منهما يقيس العائد على الإستثمار بصورة أو بأخرى، معدل العائد على الأصول يقاس من خلاله قدرة المؤسسة على إستثمار الأصول التي تمتلكها من معدات ومباني وأراضي ومخزونات إلى غير ذلك من الموجودات وتحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية / إجمالي الأصول

وتعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على إستخدام أصولها في توليد الربح وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها، ويتم استخدام متوسط إجمالي الأصول عند حساب هذه النسبة (أصول أول المدة + أصول آخر المدة) / 2، ويجب مقارنة هذه النسبة مع متوسط النسب المحققة في القطاع.

ثالثاً-نسب النشاط:

تقيس هذه النسب مدى كفاءة المؤسسة في توزيع مواردها توزيعاً مناسباً على أنواع الأصول المختلفة لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وتحقيق أكبر حجم من المبيعات وأكبر قدر ممكن من الأرباح وتتنقسم إلى¹ :

1-معدل دوران الحسابات المدينة: تبين عدد الأيام اللازمة لتحصيل الرصيد المدين القائم في لحظة معينة ويحسب كما يلي:

صافي المبيعات / معدل رصيد الحسابات المدينة

2-معدل دوران المخزون: تقيس هذه النسبة في التعرف على مدى ملائمة حجم الإستثمار في المخزون السلعي، وتعبر عن مدى كفاءة الإدارة في إدارة موجوداتها من البضائع ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

كلفة البضاعة المباعة / معدل رصيد البضاعة

¹ فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2010، ص249.

3-معدل دوران مجموع الأصول: تقيس مدى كفاءة الإستثمار في الموجودات على تحقيق المبيعات ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

صافي المبيعات / مجموع الأصول

رابعا -نسب المديونية:

هذه النسب من النسب المهمة للمقرضين والمستثمرين بالإضافة طبعا للإدارة، حيث أن هذه النسب تظهر مدى مساهمة الديون سواء ممثلة في الإلتزامات القصيرة أو طويلة الأجل في تمويل أصول المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك، فعن طريق نسب الرفع المالي نستطيع معرفة نسبة حقوق المساهمين وكذلك نسبة القروض أو الديون الخارجية. ومن هذه النسب ما يلي¹:

1-نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:

تقس هذه النسبة الديون التي ساهم فيها الغير بالنسبة إلى إجمالي أصول المؤسسة، طبعا كلما تدنت هذه النسبة كلما دل ذلك على أن المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها على امكانياتها الذاتية والعكس صحيح. أن كبر هذه النسبة

غير مرغوب بإعتبار أن المؤسسة ستتحمّل فوائد واقساط كبيرة على القروض التي حصلت عليها وتحسب بالعلاقة التالية:

إجمالي الديون / إجمالي الأصول

2-نسبة الديون إلى حقوق الملكية :

تقيس هذه النسبة نسبة الديون إلى حقوق الملاك ودرجة اعتماد المؤسسة على التمويل من مصادرها الذاتية. تحاول الكثير من الشركات ضبط هذه النسبة حتى تتمكن من التحكم بالدين الخارجي ويمكن حسابها كما يلي :

¹ محمد مدحت غسان الخيري، التحليل المالي الكشف عن الانحراف والاختلاس، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص57 - ص60.

إجمالي الديون / إجمالي حقوق المساهمين

3- **معدل تغطية الفوائد** : هذا المعدل يوضح مدى قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وتحمل اعباء الفوائد، وكلما كان هذا المعدل كبيراً كلما دل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها وهذا المعدل يؤكد عليه المقرضون والدائنون من أجل الإطمئنان قبل تقديم أي قرض ويحسب كما يلي

صافي الربح قبل الضرائب والفوائد / الفوائد المدفوعة

4- **نسبة التغطية الشاملة**: هذه النسبة الغاية منها معرفة مدى قدرة المشروع على الإيفاء بمديونيته (فوائد واقساط) من الربح التشغيلي وهذه النسبة تشبه النسبة السابقة إلا أنها تحسب بالإضافة إلى الفوائد قيمه أقساط الديون ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

صافي الربح قبل الضرائب والفوائد / الفوائد المدفوعة

ب- **مؤشرات التوازن المالي**: يمتاز التحليل المالي بالعديد من المؤشرات نذكر منها:

اولا - **رأس المال العامل**:

ويقصد به هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقيق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.

ويمكن حساب رأس المال العامل من زاويتين للميزانية¹:

أ- من خلال المدى الطويل أو من أعلى الميزانية:

الأموال الدائمة - الاصول الثابتة

¹ رحيش سعيدة، استخدام مؤشرات التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية في شركات التأمين الجزائرية، مجلة افاق للبحوث والدراسات، م 4، ع 1، 2021، ص 134، ص 135.

ب-من خلال المدى القصير أو من أسفل الميزانية:

الأصول الجارية -الخصوم الجارية

-انواع رأس المال العامل:

1-رأس المال العامل الإجمالي: ويمثل الأصول ذات الطبيعة قصيرة الأجل، والهدف من دراسته هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة وهو يحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية¹:

مجموع الأصول المتداولة أو مجموع الأصول – أصول الثابتة

2-رأس المال العامل الخاص: يمثل المقدار الإضافي من الأموال الخاصة الممولة من الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

3-رأس المال العامل الأجنبي: وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة التي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب كما يلي:

مجموع الديون أو مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

ثانيا-احتياجات رأس المال العامل:

ويعرف على أنه قسط وجزء من الإحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الإستغلال والتي لم تغطي من طرف الموارد الدورية. ويحسب بالعلاقة التالية:

(الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – ديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية أو احتياجات التمويل – موارد التمويل

¹ نفس المرجع السابق، ص 135.

- حالات احتياجات رأس المال العامل¹:

- الحالة الأولى (احتياجات رأس المال العامل أكبر من 0): معناه أن احتياجات الدورة، موارد الدورة، نجد أن المؤسسة بحاجة إلى رأس المال الذي يجب عليها إيجاد موارد خارج دورة الإستغلال المتمثلة في رأس المال أي دورة الإستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.

- الحالة الثانية (احتياجات رأس المال العامل أصغر من 0): يعني الموارد تغطي الإحتياجات ويبقى فائض، والمؤسسة لديها سيولة لا تحتاج إلى رأس المال موجب ولكن عمليا يجب عليها أن توفر رأس مال موجب لمواجهة الأخطار.

- الحالة الثالثة (احتياجات رأس المال العامل = 0) يعني أن موارد الدورة غطت احتياجات الدورة، والموارد تغطي دورة الإستغلال وفي حالة عابرة أو مستمرة.

- رأس المال العامل يختلف عن احتياجات رأس المال العامل من حيث القيمة بحيث رأس المال يعتبر دائم واحتياجات رأس المال العامل تعتبر لدورة وحيدة فقط.

(الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية)
أو (احتياجات التمويل – موارد التمويل)

ثالثا-الخزينة:

ويمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية واحدة، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة تحسب بالعلاقة التالية:²

رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

أو

¹ إسماعيل سيّتي، الزواوي أحمد المهدي، الأخضر لقلبي، استخدام مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة، حوليات جامعة الجزائر 1، م35، ع4، 2021، ص428، ص429.

² نفس المرجع السابق، ص130.

خزينة الأصول – خزينة الخصوم

- حالات تغيير الخزينة:

- الحالة الأولى {الخزينة = 0}: المؤسسة حققت توازن مالي ثابت أو معدوم، أي لا بد من البحث عن موارد مادية جديدة لضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.
- الحالة الثانية {الخزينة اصغر من 0}: حاله عدم التوازن، هنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية من أجل ضمان الاستمرارية.
- الحالة الثالثة {الخزينة اكبر من 0}: حالة توازن المؤسسة حققت هامش دائم من النقود يعني أن موارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، لذا يوجد فائض في رأس المال الصافي الذي يشكل خزينة موجبة.

خلاصة الفصل

في ظل التطور الاقتصادي الذي يشهده العالم لم تعد المعلومات الموجودة في القوائم المالية تقدم أي مساهمة في عملية تقييم الأداء واتخاذ القرارات ما لم تحلل وتدرس.

لذلك ظهرت الحاجة الى التحليل المالي الذي يعد أحد اهم الأدوات التي تستعملها المؤسسات في التعرف على الوضع المالي الحقيقي الخاص بها، وذلك بدراسة مفصلة للمعلومات المحاسبية والمالية، حيث تساعد المعلومات المقدمة من طرف المحلل المالي المؤسسة على تحديد اهم المخاطر والمشكلات المالية والممارسات السلبية هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه يساعد المؤسسة في الفرص والتسيير الأفضل لمواردها وإمكانياتها وكذلك تقديم مؤشرات حول نجاح النشاط الذي تمارسه المؤسسة.

في الأخير يمكن القول ان لتحليل المالي دورا مهما في عملية الرقابة وتقييم الأداء بالإضافة إلى مساهمته في عملية التخطيط واتخاذ القرارات.

الفصل الثاني
الجانب التطبيقي

تمهيد

من خلال الفصل النظري، تبين ان التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات حيث يقدم معلومات عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ويعتمد بشكل أساسي على البيانات المقدمة في القوائم المالية حيث يعمل على معالجتها عن طريق مجموعة من الأدوات المتثلة في النسب والمؤشرات قصد الوصول الى معلومات غير متوفرة في القوائم المالية، ومن اجل تجسيد هذه الحقائق في الواقع قمنا بتطبيق هذه المفاهيم النظرية ميدانيا، وذلك بإجراء تربص في مؤسسة "SOFDIMAC" التي تعتبر من اهم المنتجين لمواد البناء في بلدية دلس ولاية بومرداس وقد اخترنا قسم المالية و المحاسبة من اجل تربصنا التطبيقي وإبراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرارات

ومن هذا المنطلق تضمنت الدراسة الميدانية على ثلاث مباحث متمثلة في:

المبحث الأول: تقديم لمؤسسة "SOFDIMAC"

المبحث الثاني: تقديم عام لقسم المحاسبة والمالية لمؤسسة "SOFDIMAC"

المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة "SOFDIMAC"

المبحث الأول: تقديم لمؤسسة "SOFDIMAC"

تعتبر مؤسسة سوفديماك من بين اهم المؤسسات التي تقوم بإنتاج مواد البناء في ولاية بومرداس، وفي هذا المبحث سوف نقوم بإعطاء بطاقة تعريفية حول هذه المؤسسة وبيان أهدافها مع عرض هيكلها التنظيمي وسياساتها المتبعة.

1. المطلب الأول: التعريف بمؤسسة "SOFDIMAC"

. هي شركة تأسست وفقا للمرسوم 95 / 22 المؤرخ في 20 / 08 / 1995 المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 94 / 294 المؤرخ في 25 / 09 / 1994 المتعلق بشروط حل وتصفية المؤسسات العمومية غير المستقلة وتنفيذا لتعليمية رقم 2 الصادرة عن السيد رئيس الحكومة رقم 2 المؤرخ في 15 / 09 / 1997 المتعلقة بالتصرف في موجودات المؤسسات العمومية غير المستقل، شركة سوفديماك تشكلت سنة 1998 لغرض اجتماعي وهو انتاج وتوزيع مواد البناء ومقرها يقع في تاقدمت بلدية دلس ولاية بومرداس.

منذ تأسيس شركة سوفديماك أصبحت رائدة في مجالها داخل ولاية بومرداس وشهدت نموا في نشاطها وقدراتها البشرية والمادية، وذلك بفضل تقاني قادتها والجهود المستمرة التي يبذلها عمالها الذين لم يبخلوا في سبيل تحقيق النتائج المتوقعة.

وللقيام بذلك اعتمدت شركة سوفديماك على سياسة توظيف تتماشى مع نموها، حتى الآن أصبح 53 من آباء الاسر يشكلون جزءا من القوة العاملة في المؤسسة حيث اكتسب طاقة استيعابية قدرها ثلاثمئة طن يوميا وهي تواصل شراء شاحنات أخرى.

بالأضافة لذلك تبلغ مساحة الشركة 1400 متر مربع مخصصة لتخزين المواد القابلة لتلف مثل الاسمنت وتخطط لتوسيع إمكانيات التخزين وفق لمصنع ارشاد المدى القصير.

المطلب الثاني: اهداف مؤسسة "SOFDIMAC"

ان المؤسسة امام منافسة قوية من المنتجات الوطنية الخاصة والعمومية وحتى الأجنبية لكي يتسنى لها جذب المستهلك لطلب منتجاتها، ومن اهم الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها ما يلي:

. تحديث المباني والاشغال العامة.

. الحفاظ على البيئة.

. المشاركة في التنمية المحلية من خلال اعمال تستهدف السكان.

. الوصول الى أكبر جمهور من المتعاملين الاقتصاديين للفت انتباههم خاصة علامتها التجارية.

. تغطية رغبات المستهلكين وذلك لن يأتي الا بتظافر كل الجهود.

المطلب الثالث: سياسة مؤسسة " SOFDIMAC "

تسعى مؤسسة سوفديماك الى تحسين وضعيتها المالية وقدراتها الإنتاجية ولتحقيق هذه النتائج ولإنجاح هذه السياسة توجب عليها القيام بمجموعة من الإجراءات نحصرها فيما يلي:

1. ترقية ثقافة الاصغاء الى الزبون والتكفل النظامي لكل الشكاوي.

2. تكوين وتحسين مجموعة العمال.

3. الاتصال في الداخل لتفاعل كل العمال، وفي الخارج لضمان جودة الخدمة والمنتوج.

4. التحديث وصيانة طاقة الإنتاج.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لمؤسسة " SOFDIMAC "

الفرع الأول: المسير

يعد المسؤول الأول عن كل الهياكل والمصالح ويشرف على تسيير المؤسسة من كل النواحي بالإضافة الى انه:

. يمثل المؤسسة خارجيا.

. يعقد اجتماعات دورية مع مختلف الإطارات.

. يترأس مجلس الإدارة.

الفرع الثاني الأمانة:

همزة الوصل بين المسير وباقي مصالح المؤسسة ومن مهامها:

. إستقبال، تسجيل، توزيع البريد الوارد وارسال البريد الصادر.

. كتابة المراسلات وتوزيعها على مختلف المصالح.

الفرع الثالث قسم الإدارة المالية:

ويتكون من:

1/ مصلحة المحاسبة والمالية: هي عبارة عن أداة لكشف وتصوير المركز المالي للمؤسسة وتحديد نتائج نشاطها من حين لآخر، وإظهار مكونات حساباتها الى هذه النتائج، بين دورة مالية وأخرى من مهامها: . التسجيلات المحاسبية في اليومية المناسبة.

. اعداد الميزانية.

. استخراج اليوميات المساعدة ودفتر الأستاذ لكل حساب لتأكد من صحة العمليات المحاسبية.

. اعداد جدول حسابات النتائج.

. تحرير الشيكات او اصدار التحويلات لصالح الموردين.

2/ تسيير الموارد البشرية:

ومن مهامه:

. اعداد، تسجيل، ترتيب كل الوثائق الواردة من مختلف المصالح المتمثلة في: الامر بالقيام بالمهمة، شهادة عمل، رخصة الخروج، القرار، إلخ.

. متابعة مستجدات ملفات الموارد البشرية.

. مراقبة كشف الحضور للعمال وتقديمها لفرع الأجور نهاية الشهر.

. التكفل بالعطل السنوية، المرضية، الاستثنائية.

. تحرير العقوبات على العمال بعد استجوابهم.

وتنقسم الى:

ا. مراسل اجتماعي:

من مهامه:

. انشاء ترقيم للعمال في صندوق الضمان الاجتماعي.

. دفع ملفات المرض، حوادث العمل لدى صندوق الضمان الاجتماعي.

. استرجاع مصاريف الادوية من صندوق الضمان الاجتماعي.

ب . فرع الأجور:

من مهامه:

. تطبيق العقود الجماعية لإعداد الأجور .

. ادخال معطيات الأجور في قاعة البيانات.

. طباعة كشف الأجور .

ج- المجال لبشري (العمال):

تحتوي كل مؤسسة على مجموعة من العمال الذين بدورهم يساهمون على نشأة وتطور هذه المؤسسة والرفع من انتاجها وتحسين مردودها فمن خلال تمهيدنا وجدنا ان عدد العمال الإجمالي لمؤسسة سوفديماك هو: 57 عامل يتوزعون حسب التسلسل المهني للفئات.

3/ المستشار القانوني:

يتلخص دور المستشار القانوني في ابداء الاستشارة القانونية لمختلف المصالح، اما مهامه فتتمثل في:

. التكفل بقضايا المؤسسة محل النزاع سواء مع الأشخاص الطبيعية او المعنوية.

. متابعة ملفات الصكوك بدون رصيد امام القسم الجزئي على مستوى مختلف الجهات القضائية المختصة.

. متابعة إجراءات التنفيذ الاجباري على العقارات المرهونة بمعية المحضرين القانونيين قصد تحصيل الديون المترتبة في ذمة المدين الراهن.

. متابعة ملفات التأمين على ممتلكات المؤسسة ضد جميع الاخطار بمعية شركة التأمين، وتحصيل جميع التعويضات في هذا الشأن.

الفرع الرابع: قسم الإنتاج

هو المسؤول عن القيام بعملية الإنتاج وتختلف مراحله من مؤسسة الى أخرى وذلك حسب نوع النشاط وحجم المؤسسة والقطاع الذي تنتمي اليه وينقسم الى:

1. قسم التحضير: يتم فيه اعداد كافة المواد الأولية التي تستعمل في عملية الإنتاج ومزجها بعد ذلك يتم تحويلها الى الآلات التي تعمل على عملية الإنتاج.

2. محطة الضغط: بعد خروج المنتج من الآلات يتم تحويلها الى غرفة المجفف اين يتم تجفيفها وبعد ذلك يتم تحويلها الى محطة التمليس.

3. محطة التمليس: بعد الانتهاء من عملية التجفيف يتم تحويل مواد البناء الى محطة التمليس اين يتم إزالة الزوائد من مواد البناء والمواد الغير صالحة وبعد ذلك يتم تحضير مواد تدخل ضمن عملية التمليس وبعد الانتهاء من هذه العملية يتم تحويل المواد الى المحازن بغرض تسويقها او توزيعها.

الفرع الخامس: القسم التجاري

وتنقسم هذه المصلحة الى:

1. مصلحة المبيعات:

تعد هذه المصلحة هي المتعامل المباشر مع الزبائن، وتتمثل مهامها في:
. نقصي السوق والاشهار للمنتوج وإرضاء الزبائن ومتابعة نوعية المنتجات.

2. مركز الفوترة:

وتكمن مهامه في:

. اعداد وصل رفع المنتج بعد استلام طلب الشراء من الزبائن.

. اعداد الفواتير ومتابعة ارصدة الزبائن وتقييم يومية المبيعات تكون مرفقة بنسخ من الفواتير وتسددات الزبائن لمصلحة المجاسبة والمالية.

ويحتوي مركز الفوترة على الصندوق

3. فرع النقل والوسائل العامة: وينقسم هذا الفرع الى فرعين يشرف عليهما رئيس المصلحة وتتمثل مهم كل من:

1/ فرع النقل:

من مهامه

. السهر على الوثائق الإدارية الخاصة بالسائقين.

. إعطاء بطاقات من اجل إعادة تعبئة خزانات الوقود لشاحنات وسيارات المؤسسة.

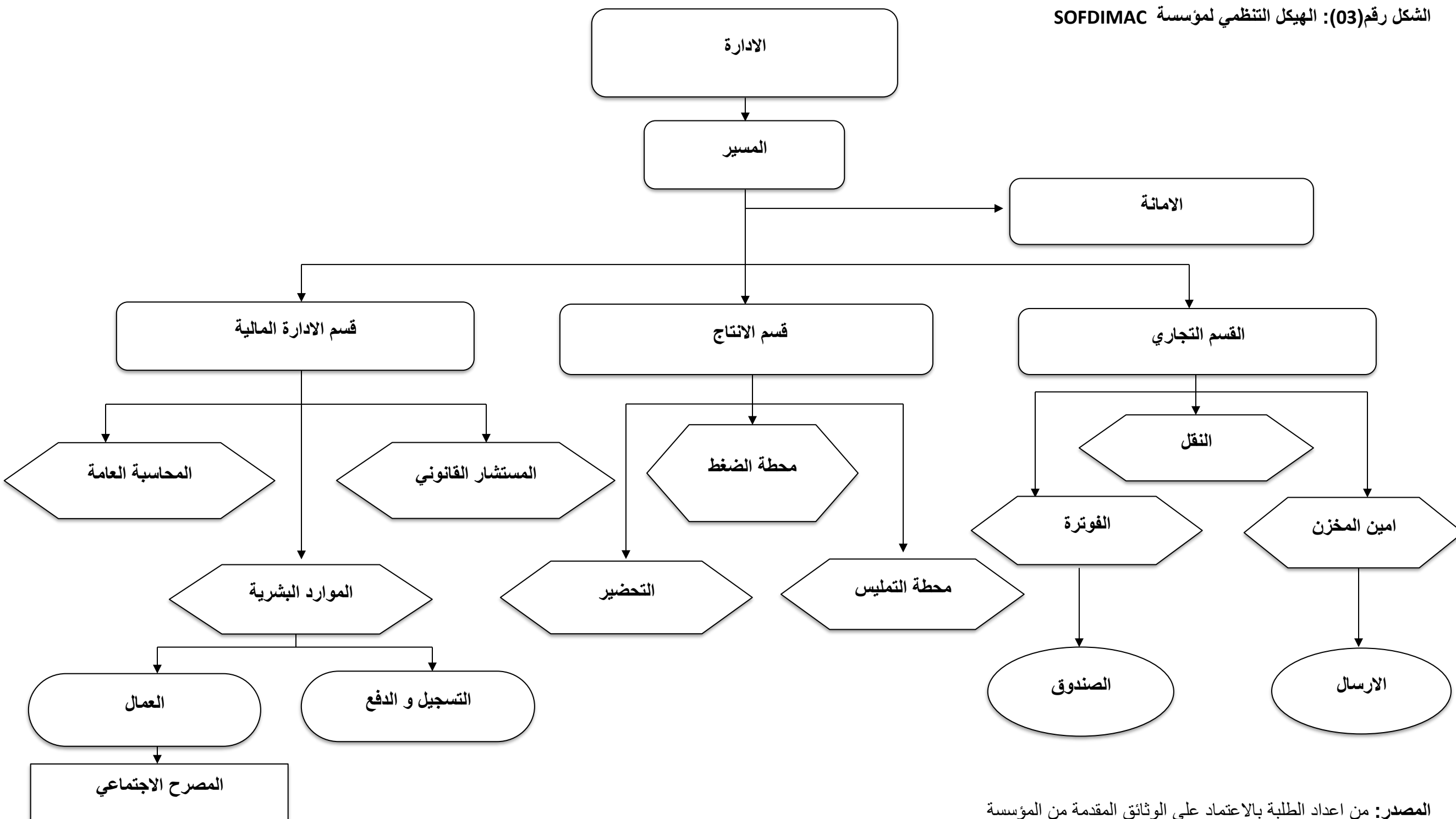
. توزيع المهام على السائقين من اجل نقل السلع والزبائن، او نقل خاص لصالح المؤسسة.

2/. فرع الوسائل العامة:

وتتمثل مهامها في:

. السهر على اصلاح الوسائل العامة التابعة للإدارة.

. تسديد فواتير الكهرباء والماء.....الخ.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد علي الوثائق المقدمة من المؤسسة

المبحث الثاني: تقديم عام لقسم المحاسبة لمؤسسة "SOFDIMAC"

المطلب الأول: تعريف وحدة المحاسبة ومهامها

1. تعريف الوحدة:

هي عبارة عن أداة لكشف وتصوير المركز المالي للمؤسسة وتحديد نتائج نشاطها من حين لآخر، وإظهار مكونات حساباتها إلى هذه النتائج، بين دورة مالية وأخرى.

2. مهام الوحدة:

- . مسك مسودة البنك: تقيد بكل العمليات البنكية.
- . مسك مسود الصندوق: تقيد به كل العمليات التي تتم به نقداً.
- . تحرير الشيكات أو إصدار التحويلات لصالح الموردين.
- . إعداد الميزانية.
- . استخراج اليوميات المساعدة ودفتر الأستاذ لكل حساب للتأكد من صحة العمليات.
- . إعداد جدول حسابات النتائج.
- . التأكد من صحة اليوميات ومطابقته للفواتير وقيمة التحويل.

المطلب الثاني: تعريف مديريات الوحدة والهيكل التنظيمي لها

تتكون وحدة الإدارة المالية من ثلاث أقسام رئيسية وثلاث أقسام فرعية نذكرها فيما يلي:

1/ قسم المحاسبة العامة:

مكلف بوضع السياسة المالية للمؤسسة والسهر على تطبيقها بالإضافة لذلك القيام بجميع التسجيلات المحاسبية وحفظ السجلات المالية وتتبع جميع المعاملات داخل المؤسسة.

2/ المستشار القانوني:

يتلخص دور المستشار القانوني في إبداء الاستشارة القانونية لمختلف المصالح، أما مهامه فتتمثل في :
. التكفل بقضايا المؤسسة محل النزاع سواء مع أشخاص طبيعيين أو معنويين.

- . متابعة ملفات الصكوك بدون رصيد امام القسم الجنائي على مستوى مختلف الجهات القضائية المختصة.
- . متابعة إجراءات التنفيذ الاجباري على العقارات المرهونة بمعية المحضرين القانونيين قصد تحصيل الديون المترتبة في ذمة المدين الراهن.
- . متابعة ملفات التأمين على ممتلكات المؤسسة ضد جميع الاخطار بمعية شركة التأمين، وتحصيل جميع التعويضات في هذا الشأن.

3/ مديرية تسيير الموارد البشرية:

ومن مهامها:

- . اعداد، تسجيل، ترتيب كل الوثائق الواردة من مختلف المصالح المتمثلة في: الامر بالقيام بالمهمة، شهادة العمل، رخصة الخروج، قرار،الخ.
- . متابعة مستجدات ملفات الموارد البشرية.
- . مراقبة كشف الحضور للعامل وتقديمها لفرع الأجور نهاية الشهر.
- . التكفل بالعطل السنوية، المرضية، الإستثنائية.
- . تحرير العقوبات على العمال بعد استجوابهم.
- . وتتكون مديرية الموارد البشرية من فرعين هما:

ا. فرع الأجور:

ومن مهامه ما يلي:

- . تطبيق العقود الجماعية لإعداد الأجور.
- . جمع المعلومات لحساب الأجور.
- . ادخال معطيات الأجور في قاعدة البيانات.
- . طباعة كشف الأجور.

ب . مصلحة تسيير العمال:

تحتوي كل مؤسسة على مجموعة من العمال الذين بدورهم يساهمون على نشأة وتطور المؤسسة والرفع من انتاجها وتحسين مردودها فمن خلال تمهيدنا هذا وجدنا ان عدد العمال لمؤسسة "SOFDIMAC" يقدر بـ 57 عامل يتوزعون حسب التسلسل المهني للفئات.

الجدول رقم(01): يمثل توزيع العمال حسب تسلسل المهني

الفئات	العدد	النسبة المئوية
الإطارات	06	%10
أعوان التحكم	13	%23
المنفذين	38	%67
المجموع	57	%100

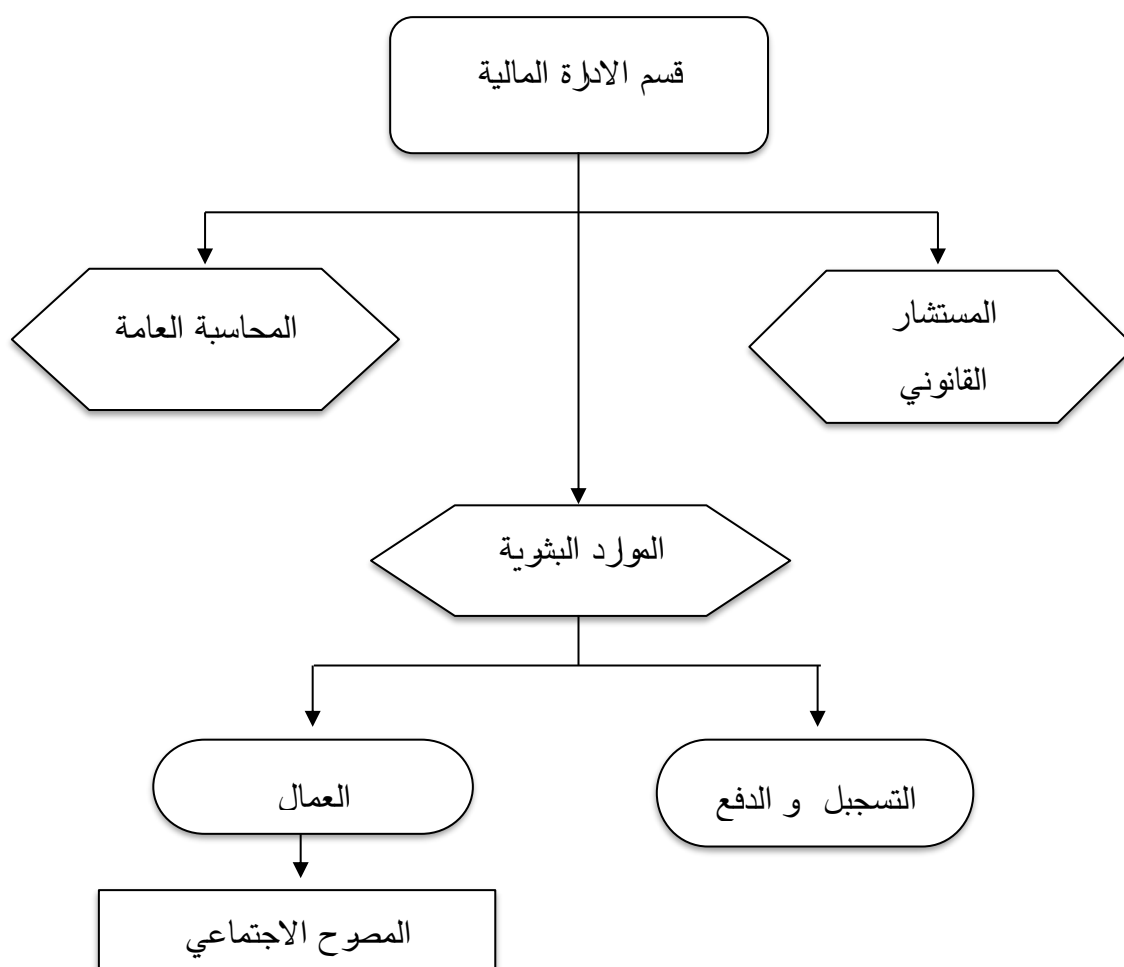
المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

ج . المصرح الاجتماعي:

من مهامه:

- . انشاء ترقيم للعمال في صندوق الضمان الاجتماعي.
- . دفع ملفات المرض، حوادث العمل لدى صندوق الضمان الاجتماعي.
- . استرجاع مصاريف الادوية من صندوق الضمان الاجتماعي.

الشكل رقم (04): يمثل الهيكل التنظيمي لقسم الإدارة المالية



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة

المطلب الثالث: اشكال القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

1. الميزانية:

أ. الأصول

جدول رقم (02): يمثل ميزانية السنة المالية المقفلة (الأصول) في

الأصول	الملاحظة	المبالغ الاجمالية (ن)	الاهتلاكات وخسائر القيمة (ن)	المبالغ الصافية (ن)	المبالغ الصافية (ن-1)
الأصول غير الجارية- فارق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي او السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					

					سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصول غير الجارية
					الأصول الجارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة التنفيذ الزبائن الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 32.

ب . الخصوم:

الجدول رقم (03): يمثل ميزانية السنة المالية المقفلة (الخصوم) في

المبالغ (ن-1)	المبالغ (ن)	الملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة راس المال تم إصداره راس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجتمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			مجموع رؤوس الأموال الخاصة
			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية

			الخصوم الجارية
			الموردون والحسابات الملحقه
			ضرائب
			ديون أخرى جارية
			خزينة سالبه
			مجموع الخصوم الجارية
			المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 33.

2. جدول حسابات النتائج:

الجدول رقم (04): يمثل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للفترة من الى

المبالغ (ن-1)	المبالغ (ن)	الملاحظات	البيان
			المبيعات والمنتجات الملحقه تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت اعانات الاستغلال
			انتاج السنة المالية (1)
			المشتريات المستهلكة
			الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى
			استهلاك السنة المالية (2)

			القيمة المضافة للاستغلال (3) = (2-1)
			أعباء المستخدمين
			الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
			اجمالي فائض الاستغلال (4)
			المنتجات العملياتية الأخرى
			الأعباء العملياتية الأخرى
			المخصصات للاهتلاكات والوفونات وخسائر القيمة
			استرجاعات خسائر القيمة
			النتيجة العملياتية (5)
			المنتجات المالية
			الأعباء المالية
			النتيجة المالية (6)
			النتيجة العادية قبل الضرائب (7) = (6+5)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية
			مجموع أعباء الأنشطة العادية
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)
			عناصر غير العادية (منتجات يجب تبينها)
			عناصر غير عادية (أعباء يجب تبينها)
			النتيجة غير العادية (9)

			صافي نتيجة السنة المالية (10)
			حصة الشركة الموضوعة المعادلة في النتيجة الصافية (1)
			صافي نتيجة المجموع المدمج (1) (11)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المدمج (1)
			(1) لا يستعمل الا في تقديم الكشف المالية المدمجة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 34.

3. جدول التدفقات النقدية للخرينة:

أ. الطريقة المباشرة:

الجدول رقم (05): يمثل جدول التدفقات النقدية للخرينة (الطريقة المباشرة) الفترة من الى

السنة المالية (ن-1)	السنة المالية (ن)	الملاحظة	البيان
			التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (1)

			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تشيئات عينية او معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشيئات عينية او معنوية المسحوبات عن اقتناء تشيئات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن التشيئات المالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والاقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (2)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في اعقاب اصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض او الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (3)
			تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (1+2+3)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 35.

ب . الطريقة غير المباشرة:

الجدول رقم(06): يمثل جدول التدفقات النقدية للخرينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من..... الى

البيان	الملاحظة	السنة المالية (ن)	السنة المالية (ن-1)
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحيات من اجل: الاهتلاكات والارصدة تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى تغير الموردين والديون الأخرى نقص او زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات اموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (1)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تشييات تحصيلات التنازل عن التشييات تأثير تغير محيط الادماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (2)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين			

			زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)
			إصدار قروض
			تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (3)
			تغيرات أموال الخزينة للفترة (3+2+1)
			أموال الخزينة عند الافتتاح
			أموال الخزينة عند الإقفال
			تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة
			(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 36.

4. جدول تغير الأموال الخاصة:

الجدول رقم (07): يمثل جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر (ن - 2)						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيات						

						الأرباح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج
						الحصص المدفوعة
						زيادة رأس المال
						صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر (ن -1)
						تغيير الطريقة المحاسبية
						تصحيح الأخطاء الهامة
						الأرباح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج
						الحصص المدفوعة
						زيادة رأس المال
						صافي نتيجة السنة
						الرصيد في 31 ديسمبر (ن)

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 37

جدول رقم (08): يمثل حسابات النتائج المختصر

ر.ح	البيان	2015	2016	2017
70	مبيعات والمنتجات الملحقة	307526063,76	232871390,86	218886372,53
72	تغيرات المخزونات	10231456,22	24373397,27	-14630306,40
73	الإنتاج المثبت	-	-	-
74	اعانات الاستغلال	-	-	-
01	انتاج السنة المالية	317793519,98	256944788,13	204256066,13
60	المشتريات المستهلكة	-255678459,00	-199456130,54	-158973609,34
62/61	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-17226322,64	-16507951,20	-12084000,41
02	استهلاك السنة المالية	-272904781,64	-215964081,74	-33198456,38
03	القيمة المضافة للاستغلال 1- 2	44888738,34	40980706,39	33198456,38
63	أعباء المستخدمين	-21616360,47	-22065602,64	-18203399,49
64	الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة	-5531924,57	3635905,15	3180561,79
04	اجمالي فائض الاستغلال	17740453,30	15279198,60	11214495,10
75	منتجات عملياتية	818071,40	553796,85	2135180,98
65	أعباء عملياتية 4	-59110,42	-73520,22	-71192,73
68	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	-23122231,59	-15389690,78	-10982170,17

		-	الضرائب الواجب دفعها	
-4528155,74	-85049,43	-		
-	-	-	الضرائب الوجلة	
-	-		النتيجة الصافية للأنشطة العادية	08
		318611591,38	مجموع منتجات الأنشطة العادية	
		323234408,69	مجموع أعباء الأنشطة العادية	
1768177,44	284735,02	-4622817,31	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	09
-	-	-	عناصر غير عادية (منتجات يجب تبيانها)	
-	-	-724999,09	عناصر غير عادية (أعباء يجب تبيانها)	
-	-	-724999,09	النتيجة غير العادية	10
1768177,44	284735,02	-5347816,40	صافي نتيجة السنة المالية	11

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم (09): يمثل الميزانية المختصرة لجانب الاصول خلال الفترة 2015-2016-2017

2017		2016		2015		السنة
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	-
%56	157345843,45	%60	168328013,62	%64	183717704,40	الصول الثابتة القيم الثابتة
%56	157345843,45	%60	168328013,62	%64	183717704,40	مجموع الأصول الثابتة
%19	53078879,09	%20,5	53157185,09	%11	31450488,03	الأصول المتداولة
%24	69668620,02	%18,5	51472797,51	%22	64753978,53	قيم الاستغلال
%01	2200656,37	%01	2004144,56	%03	7798785,19	قيم قابلة للاسترجاع
%44	124948355,48	%40	110634127,16	%36	104003251,75	قيم متاحة
%100	282294198,93	%100	278962140,78	%100	287720956,15	مجموع الأصول الجارية
						مجموع الاصول

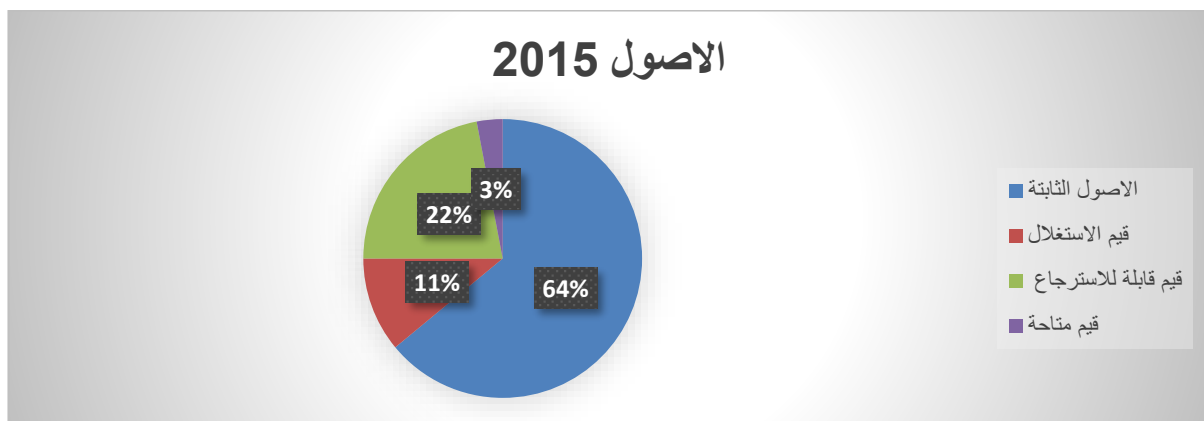
المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم (10): يمثل الميزانية المختصرة لجانب الاخصوم خلال الفترة 2015-2016-2017

2017		2016		2015		السنة البيان
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	
%49	138061036,85	%49	136292859,41	%47	136008124,39	الاموال الخاصة
%07	19659829,11	%12	33279486,47	%32	90681475,80	الخصوم غير الجارية
%56	157720865,96	%61	169572345,88	%79	226689600,19	مجموع الأموال الدائمة
%44	124573332,97	%39	109389794,90	%21	61031355,96	خصوم غير جارية
%100	282294198,93	%100	278962140,78	%100	287720956,15	مجموع الخصوم

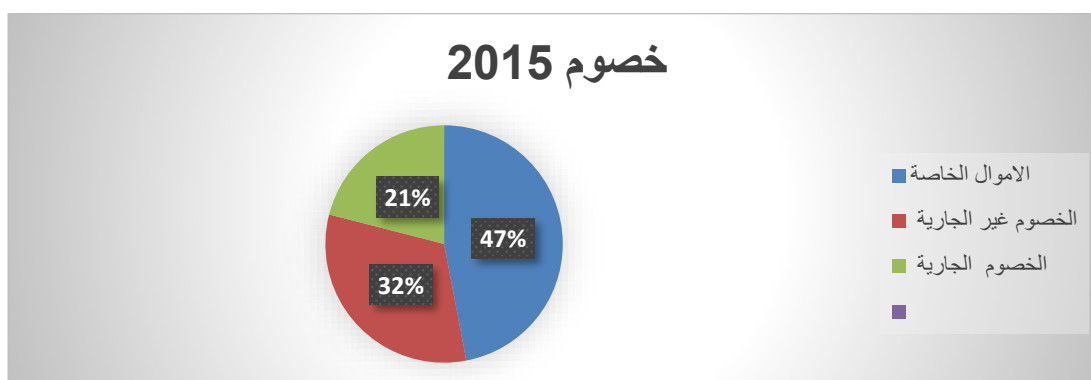
المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم(05): التمثيل البياني للأصول خلال 2015



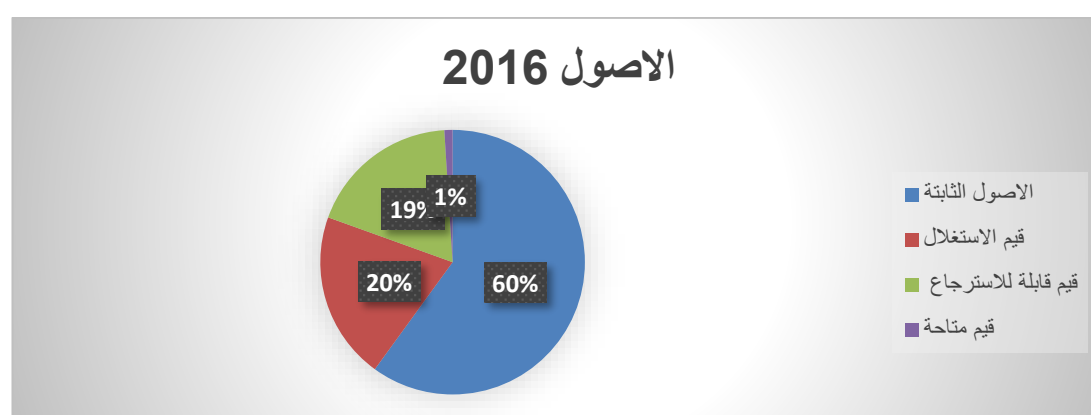
المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم(06): التمثيل البياني للخصوم خلال 2015



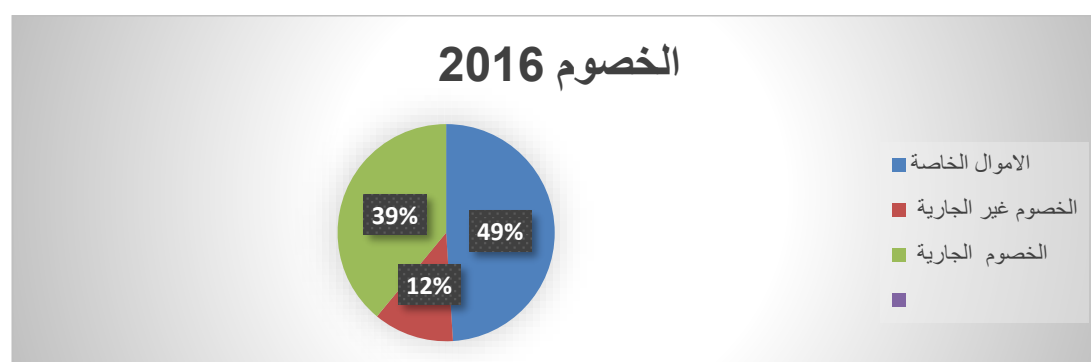
المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم(07): تمثيل البياني للاصول خلال 2016



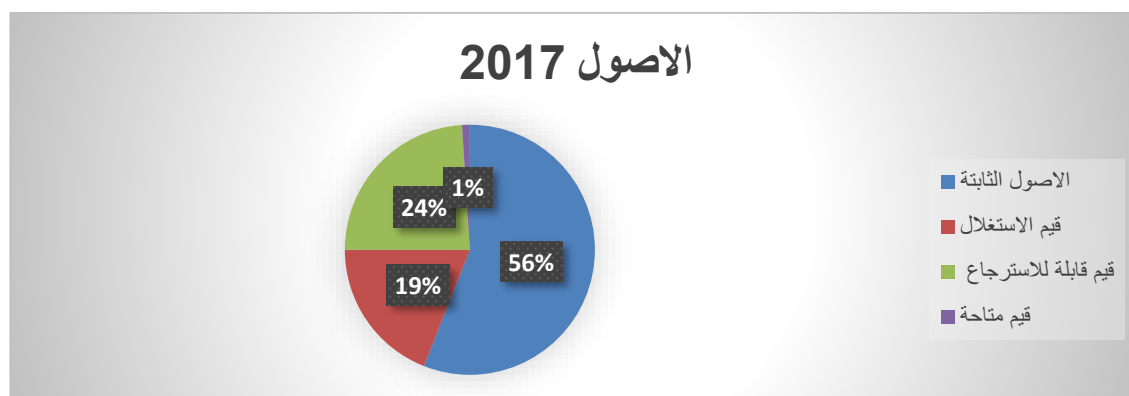
المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم(08): تمثيل البياني للخصوم خلال 2016



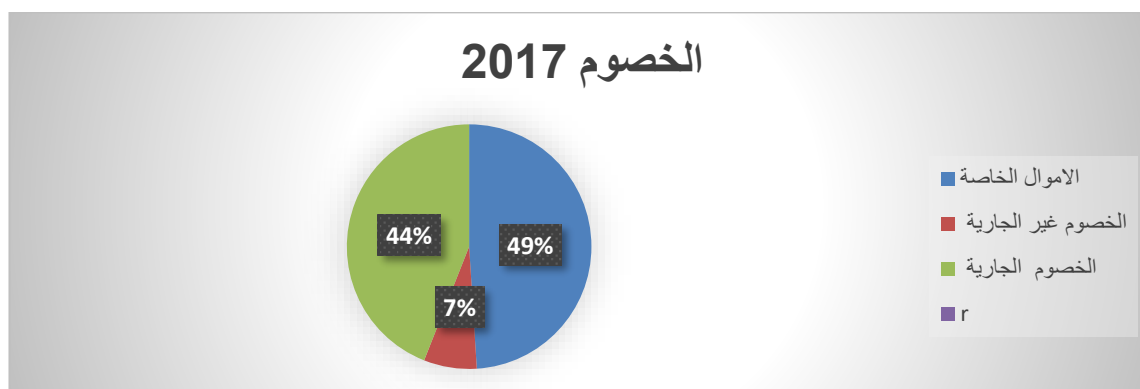
المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم(09): تمثيل البياني للاصول 2017



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم(10): تمثيل البياني للخصوم 2017



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة "SOFDIMAC"

المطلب الاول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

1. راس المال العامل (FR):

أ. من الأعلى الميزانية:

جدول رقم(11): يمثل حساب راس المال العامل (BFR) من اعلى الميزانية للسنوات 2015-2016-2017

السنة	البيان	العلاقة	2015	2016	2017
	الأموال الدائمة	الأموال الدائمة - الأصول الثابتة	226689600,19	169572345,88	157720865,96
	الأصول الثابتة		183717704,24	168328013,62	157345843,45
	راس المال العامل		42971895,95	1244332,26	375022,51

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

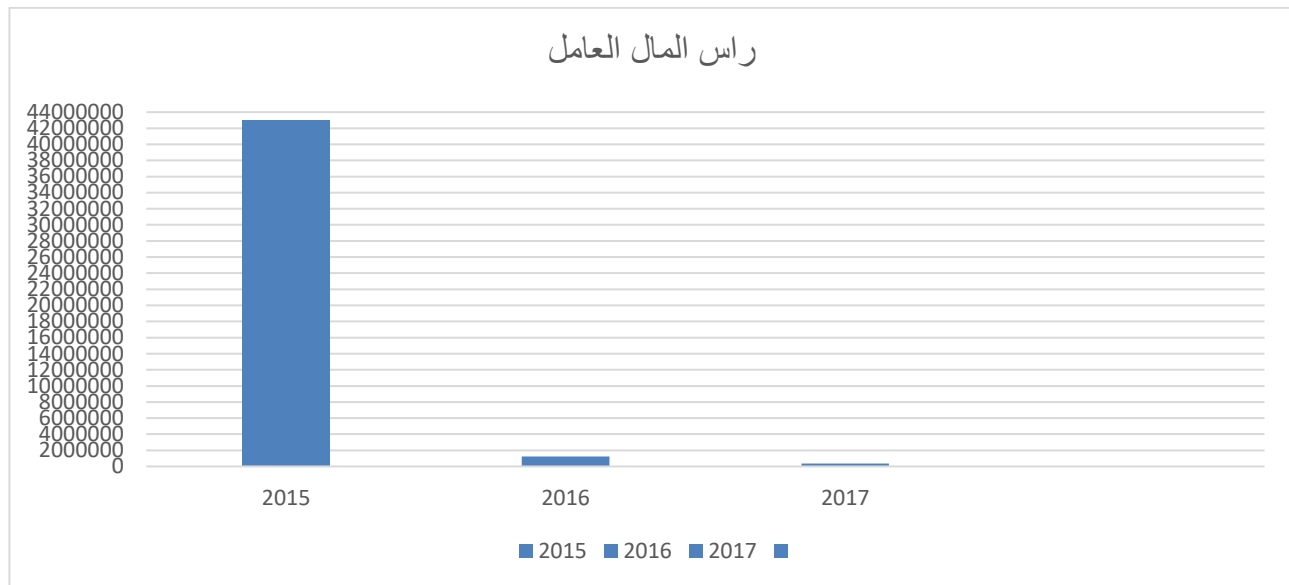
ب . من أسفل الميزانية

جدول رقم(12): يمثل حساب راس المال العامل من أسفل الميزانية للسنوات 2015-2016-2017

السنة	البيان	العلاقة	2015	2016	2017
	الأصول الجارية	الأصول الجارية - الخصوم الجارية	104003251,75	110634127,16	124948355,48
	الخصوم الجارية		61031355,96	109389794,90	124573332,97
	راس المال العامل		42971895,79	1244332,26	375022,51

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

شكل رقم(11): يمثل اعمدة البياناتية لتغير في لراس المال العامل خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

من خلال النتائج المتوصل اليها خلال السنوات الدراسة الثلاثة نلاحظ ان راس المال العامل الصافي موجب وهو مؤشر مقبول على مستوى التوازن المالي ويعني ان المؤسسة تغطي الاصول الثابتة بالاموال الدائمة حيث نسجل في سنة 2015 انه كان راس المال العامل مرتفع وراجع لديون الطويلة الاجل التي كانت مرتفعة حيث يجب الاشارة الي ان ديون الطويلة الاجل يجب ان تستثمر ويترك جزء منها يستعمل لمواجهة الطوارئ مثل إذا كان متوسط فترة التحصيل أكبر من متوسط فترة التسديد بينما نسجل في سنة 2016 و 2017 انخفاض في راس المال العامل الصافي نتيجة تسديد دفعات من ديون طويلة الاجل.

أنواع رأس المال العامل:

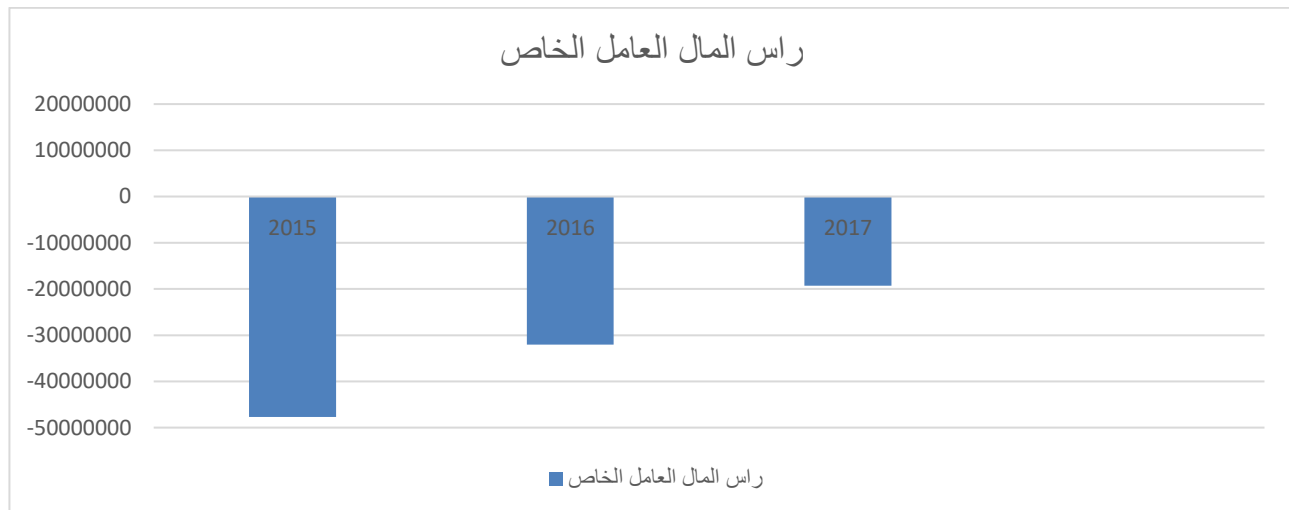
1. رأس المال العامل الخاص:

جدول رقم (13): يمثل حساب رأس المال العامل الخاص للسنوات 2015-2016-2017

السنة البيان	العلاقة	2015	2016	2017
الأموال الخاصة	الأموال الخاصة - الأصول الثابتة	136008124,39	136292859,41	138061036,85
الأصول الثابتة		183717704,40	168328013,62	157345843,45
رأس المال العامل الخاص		-47709580,01	-32035154,21	-19284806,60

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

شكل رقم (12): يمثل اعمدة بيانية لتغير في رأس المال العامل الخاص خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

نلاحظ من خلال من الجدول أعلاه ان راس العامل الخاص سالب خلال السنوات الثلاثة المدروسة 2015-2016-2017 وهذا يعني ان جزء من الموجودات الثابتة ممول من ديون قصيرة الاجل لكن في حالة وجود ديون طويلة الاجل كحالة دراستنا فهو مؤشر جيد كما نلاحظ انخفاض في راس المال العامل الخاص نتيجة تسديد دفعات من ديون طويلة الاجل.

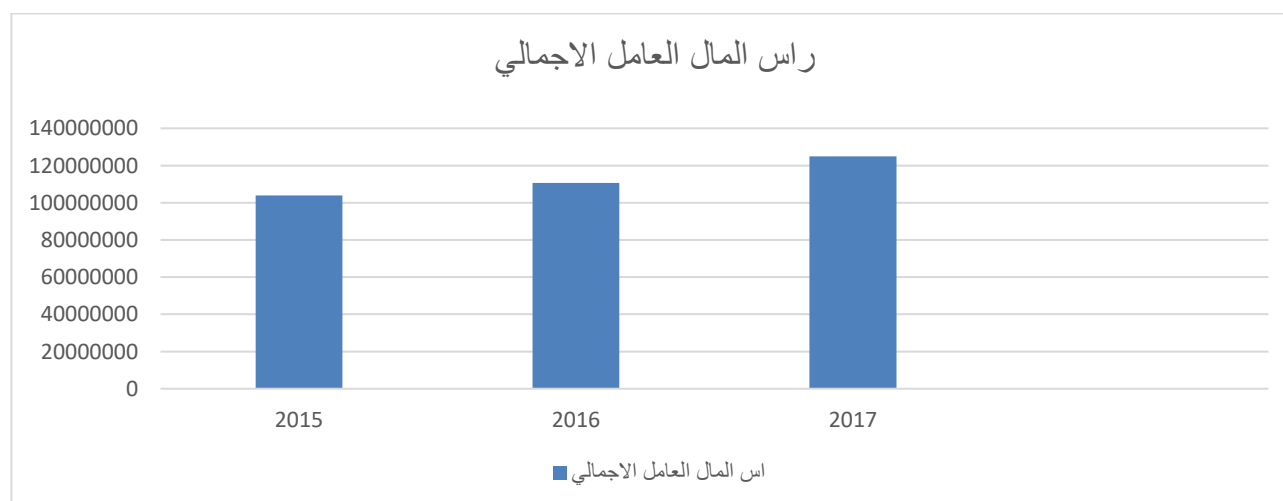
2- راس المال العامل الاجمالي:

جدول رقم(14): يمثل حساب راس المال العامل الاجمالي للسنوات 2015-2016-2017

السنة	العلاقة	2015	2016	2017
البيان	اجمالي الأصول الجارية	104003251,75	110634127,16	124984355,48
راس المال العامل الاجمالي				

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم(13): يمثل اعمدة بيانية لتغير في راس المال العامل الاجمالي خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

تعليق:

يبين الجدول أعلاه ان راس المال العامل موجب ويتزايد خلال السنوات الثلاثة المدروسة 2015-2016-2017 حيث بلغ 104003251.75 ثم ارتفع الي 110634127.16 وارتفع كذلك في سنة 2017 الي 124984355.48 نتيجة ارتفاع الاصول المتداولة وهذا يعني ان المؤسسة غطت جميع اصولها المتداولة التي تستعمل في دورة استغلال واحدة.

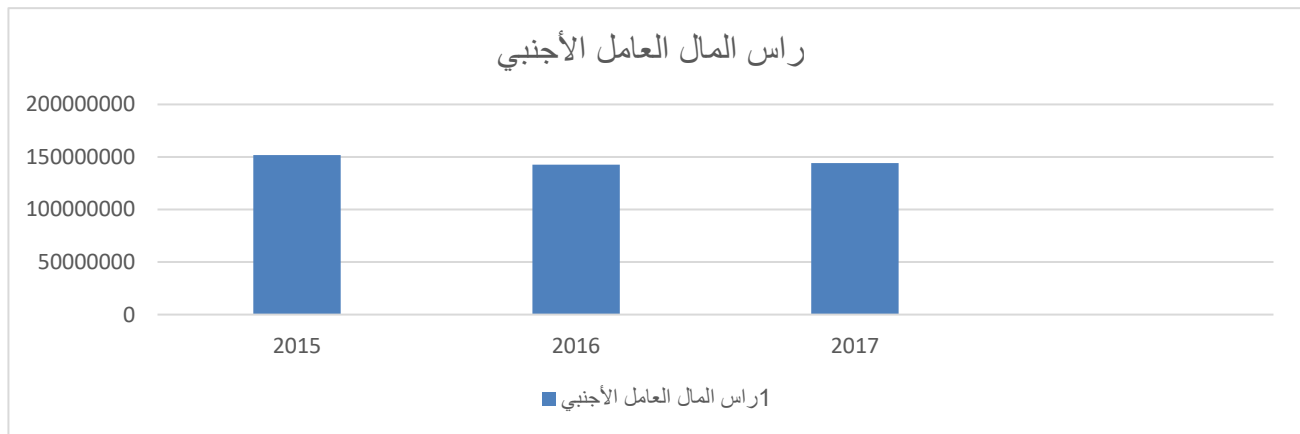
3. راس المال العامل الاجنبي:

جدول رقم(15): يمثل حساب راس المال العامل الاجنبي للسنوات 2015-2016-2017

السنة	العلاقة	2015	2016	2017
البيان				
خصوم غير جارية	الخصوم غير الجارية + الخصوم الجارية	90681475,80	33279486,47	19659829,11
خصوم جارية		61031355,96	109389794,90	124573332,97
راس المال العامل الأجنبي		151712831,76	142669281,37	144233162,08

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم(14): يمثل اعمدة بيانية لتغير في راس المال العامل الاجنبي خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

نلاحظ من خلال النتائج المتوصل اليها خلال السنوات الثلاثة المدروسة 2015-2016-2017 ان راس العامل الاجنبي موجب حيث نسجل تذبذب في راس المال العامل الاجنبي وهذا راجع الي انخفاض في ديون طويلة الاجل نتيجة تسديد دفعات منها مع وجود ارتفاع في ديون قصيرة الاجل وهذا يعني ان للمؤسسة ديون لة الاجل وديون قصيرة الاجل.

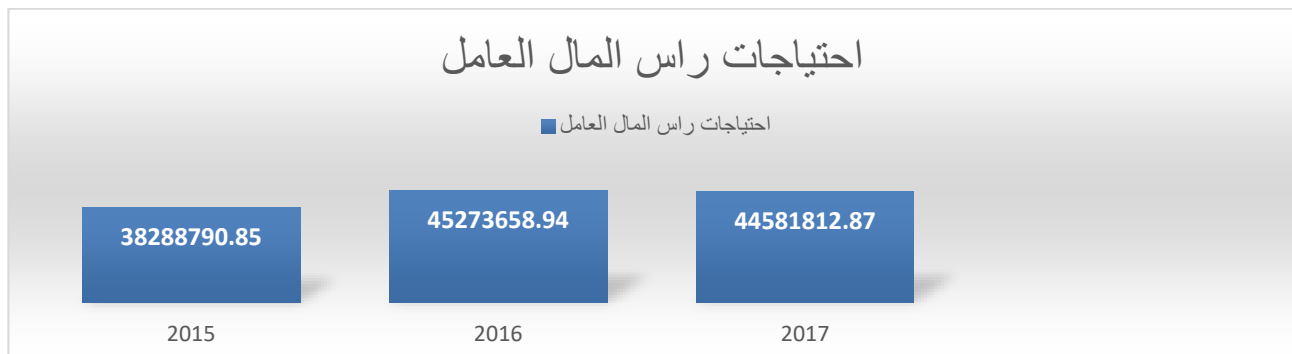
2. احتياجات راس المال العامل (BFR):

جدول رقم(16): يمثل حساب احتياجات راس المال العامل للسنوات 2015-2016-2017

البيان \ السنة	العلاقة	2015	2016	2017
(الأصول متداولة - أصول الخزينة)	احتياجات الدورة - موارد الدورة	96204466,56	108629982,60	122747499,11
(خصوم متداولة - خصوم الخزينة)		57915675,71	63356323,66	78165686,24
احتياجات راس المال العامل		38288790,85	45273658,94	44581812,87

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم(15): يمثل اعمدة بيانية لتغير في احتياجات راس المال العامل خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا علي المراجع المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

نلاحظ من خلال النتائج المتوصل اليها خلال السنوات الثلاثة المدروسة 2015-2016-2017 ان احتياجات راس العامل موجب وهذا يعني ان الموارد الدورة للمؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات دورتها مما يتطلب من المؤسسة اللجوء الى البحث عن مصادر اخرى لتمويل احتياجاتها كالديون الطويلة الاجل.

3. الخزينة (TN):

. الطريقة (1):

جدول رقم(17): يمثل حساب الخزينة للسنوات 2015-2016-2017

البيان	السنة	لعلاقة	2015	2016	2017
راس المال العامل		راس المال العامل	42971895,79	1244332,26	375022,51
احتياجات راس المال العامل		احتياجات راس المال العامل	38288790,85	45273658,94	44581812,87
الخزينة			4683104,94	-44029326,68	-44206790,36

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

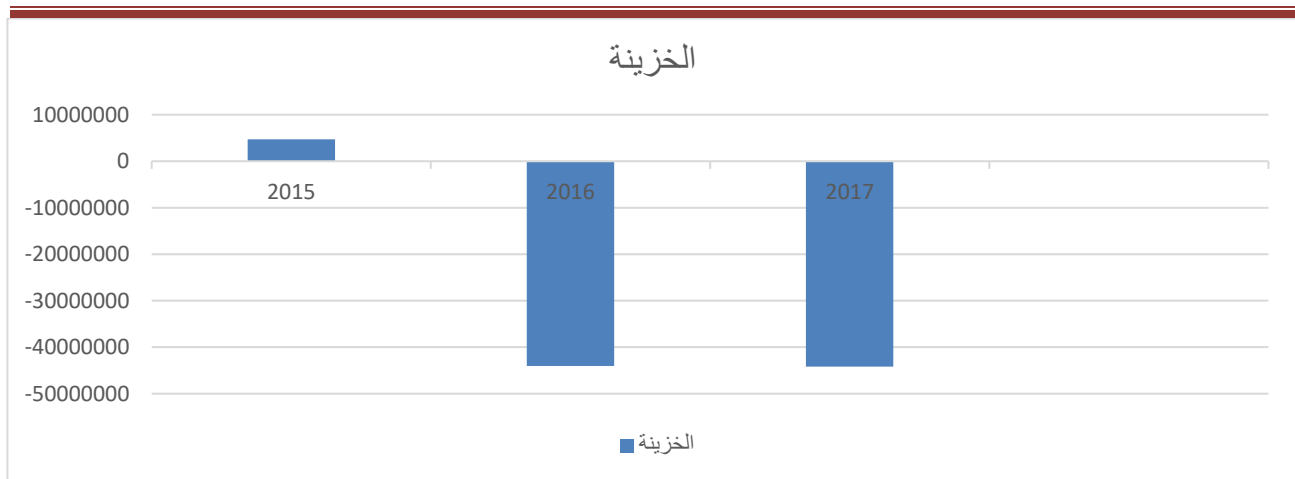
. الطريقة (2):

جدول رقم(18): يمثل حساب الخزينة للسنوات 2015-2016-2017

البيان	السنة	العلاقة	2015	2016	2017
خزينة الاصول		خزينة الأصول -	7798785,19	2004144,56	2200856,37
خزينة الخصوم		خزينة الخصوم	3115680,25	46033471,24	46407646,73
الخزينة			4683104,94	-44029326,68	-44206790,36

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم(16): يمثل اعمدة بيانية لتغير في الخزينة خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

نلاحظ من خلال النتائج المتوصل اليها خلال السنوات الثلاثة المدروسة 2015-2016-2017 ان الخزينة موجبة في سنة 2015 و هذا يعني ان راس المال العامل اكبر من احتياجات راس المال و هذا ليس جيد ويعني وجود سيولة مجمدة تستعملها المؤسسة لتغطية احتياجات راس المال مما سيؤدي الي مشكلة في الربحية وعلي المؤسسة استغلال هذا الفائض في استثماره بينما كانت سالبة خلال 2016 و 2017 هذا بسبب ان راس المال العامل اصغر من احتياجات راس المال ويعني هذا ان المؤسسة في حالة عجز غير قادرة علي تمويل دورة الاستغلال او الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير فعليها اللجوء الي الديون قصيرة الاجل لتمويل دورة الاستغلال.

تحليل التوازن المالي:

سنة 2015:

الشرط الاول:	FR=42971895.79 > 0	محقق	FR > 0
الشرط الثاني:	BFR=38288790.85	محقق	FR > BFR
الشرط الثالث:	TN=4683104.94	محقق	TN > 0

بما ان كل الشروط محققة فان المؤسسة تتمتع بحالة توازن مالي في سنة 2015

سنة 2016;

الشرط الاول: $FR=1244332.26 > 0$ محقق $FR > 0$

الشرط الثاني: $BFR=45273658.94$ غير محقق $FR < BFR$

الشرط الثالث: $TN=-44029326.68$ غير محقق $TN < 0$

بما ان شرط الاول و الثاني غير محققين فالمؤسسة ليست في حالة توازن مالي

سنة 2017

الشرط الاول: $FR=375022.51 > 0$ محقق $FR > 0$

الشرط الثاني: $BFR=44581812$ غير محقق $FR < BFR$

الشرط الثالث: $TN=-44029326.68$ غير محقق $TN < 0$

بما ان شرط الاول والثاني غير محققين فالمؤسسة ليست في حالة توازن مالي

ب . التحليل المالي بواسطة النسب المالية:

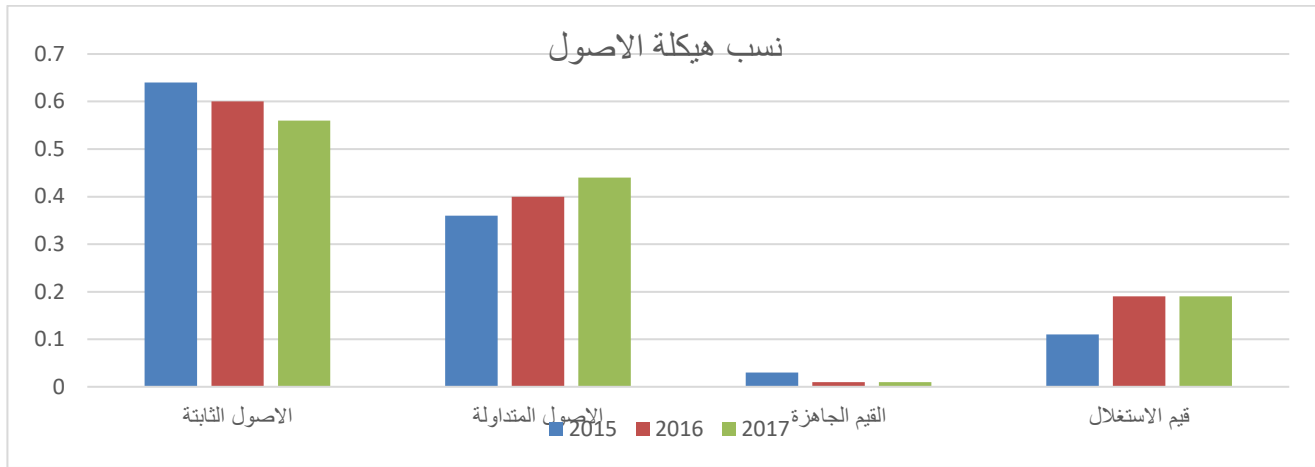
1. نسب هيكل الأصول:

جدول رقم(19): يمثل حساب نسب هيكل الاصول للسنوات 2015-2016-2017

2017	2016	2015	العلاقة	البيان	نسب هيكل الأصول
157354843,93	168328013,62	183717704,40	الأصول الثابتة / مجموع الاصول	ن1: الأصول الثابتة	
282294198,93	278962140,78	287720956,15			
0.56	0.6	0,64		النسبة	
124948355,48	110634127,16	104003251,75	الاصول المتداولة / مجموع الاصول	ن2: نسبة الأصول المتداولة	
282294198,93	278962140,78	287720956,15			
0,44	0,4	0,36		النسبة	
2200856,48	2004144,16	7798785,19	القيم الجاهزة / مجموع الاصول	ن3: نسبة القيم الجاهزة	
282294198,93	278962140,78	287720956,15			
0,01	0,01	0,03		النسبة	
57078879,06	53157185,09	31450488,03	قيم الاستغلال / مجموع الاصول	ن4: نسبة قيم الاستغلال	
282294198,93	278962140,78	287720956,15			
0,19	0,19	0,11		النسبة	

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا علي الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم(17): يمثل اعمدة بيانية لتغير في هيكله الاصول خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

ن1: نسبة الأصول الثابتة:

نلاحظ من خلال النتائج المتوصل اليها خلال السنوات الثلاثة المدروسة 2015-2016-2017 ان نسبة هيكله الاصول الثابتة تنخفض حيث بلغت 0.64 في سنة 2015 و 0.6 في سنة 2016 و كذلك 0.56 في سنة 2017 نتيجة انخفاض في قيمة المباني و العقارات.

ن2: نسبة الأصول المتداولة:

نلاحظ من خلال النتائج المتوصل اليها خلال السنوات الثلاثة المدروسة 2015-2016-2017 ان نسبة هيكله الاصول المتداولة اقل من 0.5 حيث تعتبر منخفضة مقارنة بالاصول الثابتة وقد بلغت 0.36 في سنة 2015 و 0.4 في سنة 2016 وكذلك 0.44 في سنة 2017 وهذا يعني ان حركة الاصول المتداولة بطيئة ولا تحقق ارباح وعموما هذه الحالة ليست جيدة للمؤسسة.

ن3: نسبة القيم الجاهزة:

نلاحظ من خلال النتائج المتوصل اليها خلال السنوات الثلاثة المدروسة 2015-2016-2017 ان نسبة هيكله القيم الجاهزة بلغت 0.03 في سنة 2015 و 0.01 في سنة 2016 وكذلك 0.01 في سنة 2017 وهي نسب منخفضة وهذا راجع لانخفاض القيمة الاموال الجاهزة.

ن4: نسبة قيم الاستغلال:

نلاحظ من خلال النتائج المتوصل اليها خلال السنوات الثلاثة المدروسة 2015-2016-2017 ان نسبة هيكله قيم الاستغلال بلغت 0.11 في سنة 2015 وارتفعت في سنة 2016 و2017 الى 0.19 نتيجة ارتفاع قيمة المخزونات.

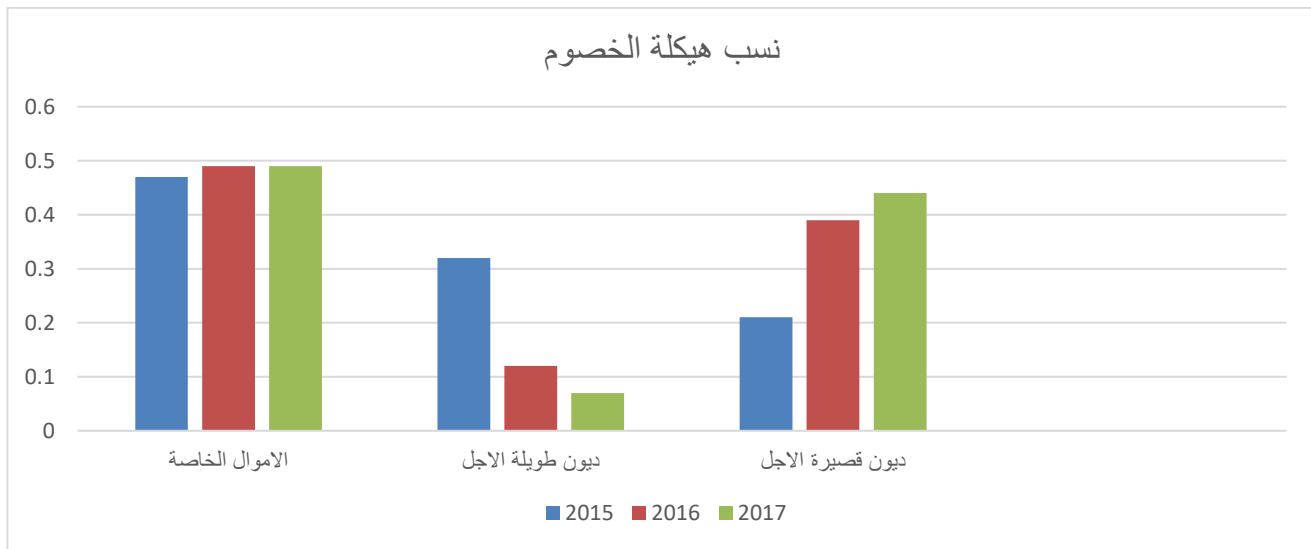
2. نسب هيكله الخصوم:

جدول رقم(20): يمثل حساب نسب هيكله الخصوم للسنوات 2015-2016-2017

2017	2016	2015	العلاقة	البيان	نسب هيكله الخصوم
138061036,93	136292859,41	136008124,39	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	ن5: نسبة الأموال الخاصة	
282294198,93	278962140,78	287720956,15			
0,49	0,49	0,47		النسبة	
19659829,11	33279486,47	90681475,80	ديون طويلة الاجل / مجموع الخصوم	ن6: نسبة ديون طويلة الاجل	
282294198,93	278962140,78	287720956,15			
0,07	0,12	0,32		النسبة	
124573332,17	109389794,90	61031355,96	ديون قصيرة / مجموع الخصوم	ن7: نسبة ديون قصيرة الاجل	
282294198,93	278962140,78	287720956,15			
0,44	0,39	0,21		النسبة	

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم(18): يمثل اعمدة بيانية لتغير في هيكله الخصوم خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

ن5: نسبة الأموال الخاصة:

نلاحظ من خلال النتائج المتوصل اليها خلال السنوات الدراسة الثلاثة 2015-2016-2017 ان نسبة هيكله الاموال الخاصة ارتفعت حيث بلغت 0.47 في سنة 2015 و 0.49 في سنة 2016 و 2017 وهذا يعني ان المؤسسة قامت برفع اموالها الخاصة.

ن6: نسبة ديون طويلة الاجل

نلاحظ من خلال النتائج المتوصل اليها خلال السنوات الثلاثة المدروسة 2015-2016-2017 ان نسبة هيكله الديون طويلة الاجل انخفضت حيث بلغت 0.32 في سنة 2015 و 0.12 في سنة 2016 وكذلك 0.07 في سنة 2017 وهذا راجع لقيام المؤسسة بتسديد دفعات من ديون طويلة الاجل.

ن7: نسبة ديون قصيرة الاجل:

نلاحظ من خلال النتائج المتوصل اليها خلال السنوات الثلاثة المدروسة 2015-2016-2017 ان نسبة هيكله الديون القصيرة الاجل ترتفع حيث بلغت 0.21 في سنة 2015 و 0.39 في سنة 2016 و 0.44 في سنة 2017 وهذا يعني ان المؤسسة تلجا لديون قصيرة الاجل لتمويل دورة الاستغلال.

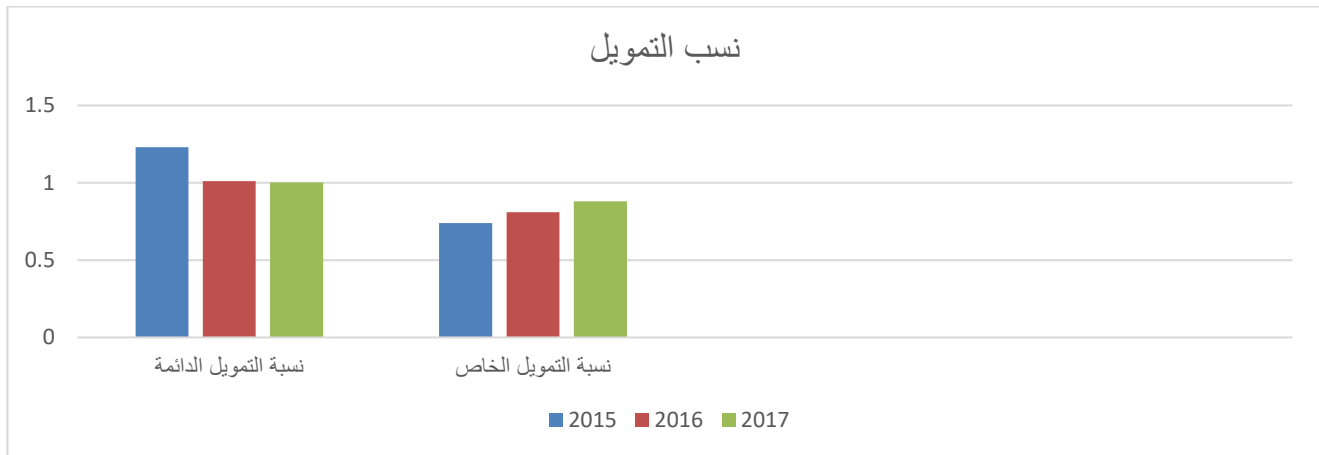
3- نسب التمويل:

جدول رقم(21): يمثل حساب نسب التمويل للسنوات 2015-2016-2017

2017	2016	2015	العلاقة	البيان	نسب التمويل
157720865,96	169572345,88	226689600,19	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	ن8: نسبة التمويل الدائمة	
157345843,45	168328013,62	183717704,40			
1,002	1,01	1,23		النسبة	
138061036,85	136292859,41	136008124,39	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	ن9: نسبة التمويل الخاص	
157345843,45	168328013,62	183717704,40			
0,88	0,81	0,74		النسبة	

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم(19): يمثل اعمدة بيانية لتغير في نسب التمويل خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق

ن8: نسبة التمويل الدائمة:

تبين هذه النسبة مدى تغطية الاموال الدائمة للاصول الثابتة حيث نلاحظ من خلال النتائج المتوصل اليها خلال السنوات الثلاثة المدروسة 2015-2016-2017 ان نسبة التمويل الدائم بلغت 1.23 سنة 2015 و 1.01

سنة 2016 وكذلك 1.002 سنة 2017 وهذا يعني ان المؤسسة استطعت تغطية الاصول الثابتة بالاموال الدائمة خلال فترة الدراسة وتحقيق التوازن المالي على المدى البعيد.

ن9: نسبة التمويل الخاص:

تبين هذه النسبة مدى تغطية الاموال الخاصة للاصول الاصول الثابتة حيث نلاحظ من خلال النتائج المتوصل اليها خلال السنوات الثلاثة المدروسة 2015-2016-2017 ان نسبة التمويل الخاص بلغت 0.74 سنة 2015 و0.81 سنة 2016 وكذلك 0.88 سنة 2017 وهذا يعني ان الاصول الثابتة أكبر من الاموال الخاصة والمؤسسة لا تستطيع تغطية كل اصولها الثابتة باموالها الخاصة لهذا عليها اللجوء الى الديون القصيرة الاجل لتغطي الجزء الباقي.

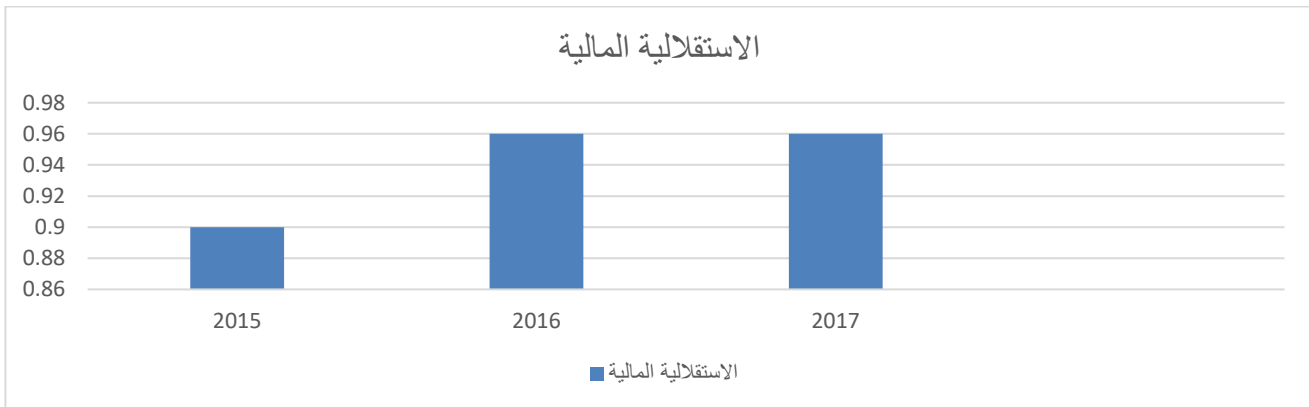
4. نسبة الاستقلالية المالية:

جدول رقم(22): يمثل حساب نسبة الاستقلالية المالية للسنوات 2015-2016-2017

نسبة الاستقلالية المالية	البيان	العلاقة	2015	2016	2017
	ن10: الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	136008124,39	136292859,41	138061036,85
			151712831,76	142669281,37	144233162,08
	النسبة		0.9	0.96	0,96

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم(20): يمثل اعمدة بيانية لتغير في نسبة الاستقلالية المالية خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

ن10: نسبة الاستقلالية المالية:

نلاحظ من خلال النتائج المتوصل اليها خلال السنوات الثلاثة المدروسة 2015. 2016. 2017 ان نسبة الاستقلالية المالية اكبر من 0.5 و قريبة 1 و هذا راجع الي ان مجموع الديون اكبر من الاموال الخاصة و هذا يعني ان المؤسسة لها مديونية جد منخفضة و لها استقلالية في اتخاذ القرارات فالمؤسسة تعتمد علي اموالها الخاصة في تمويل مختلف عملياتها وقد كانت المؤسسة قريبة من تحقيق الاستقلالية المالية خاصة في سنة 2016 و 2017 اين بلغت 0.96 نتيجة انخفاض الديون طويلة الاجل حيث كلما كانت هذه النسبة اكبر من 0.5 كان في صالح المؤسسة.

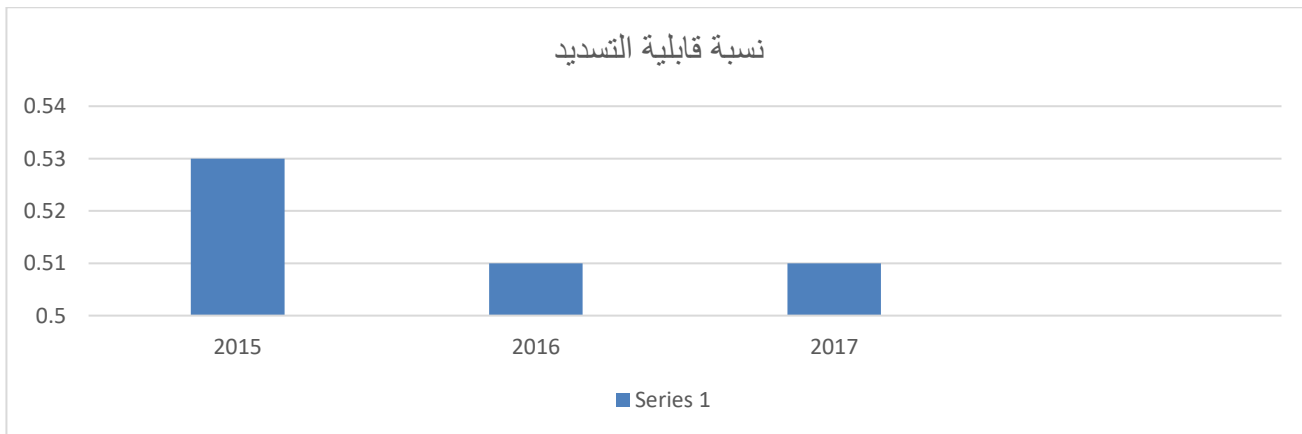
5. نسبة قابلية التسديد:

جدول رقم(23): يمثل حساب نسبة قابلية التسديد للسنوات 2015-2016-2017

نسبة قابلية التسديد	البيان	العلاقة	2015	2016	2017
	ن11: نسبة قابلية التسديد	مجموع الديون / مجموع الاصول	151712831,76	142669281,37	144233162,08
			287720956,15	278962140,78	282294198,93
	النسبة		0,53	0,51	0,51

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم(21): يمثل اعمدة بيانية لتغير في نسبة قابلية التسديد خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

ن11: نسبة قابلية التسديد:

نلاحظ من خلال النتائج المتوصل اليها خلال السنوات الثلاثة المدروسة 2015-2016-2017 ان نسبة قابلية التسديد في حدود 0.5 واقل من 1 حيث بلغت 0.53 و 0.51 في سنة 2016 و 2017 عموما هذا يعني ان المؤسسة قادرة علي سداد ديونها من خلال عناصر الاصولها في حالة وقوعها في حالة افلاس و كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان بإمكان المؤسسة الوفاء بالتزاماتها.

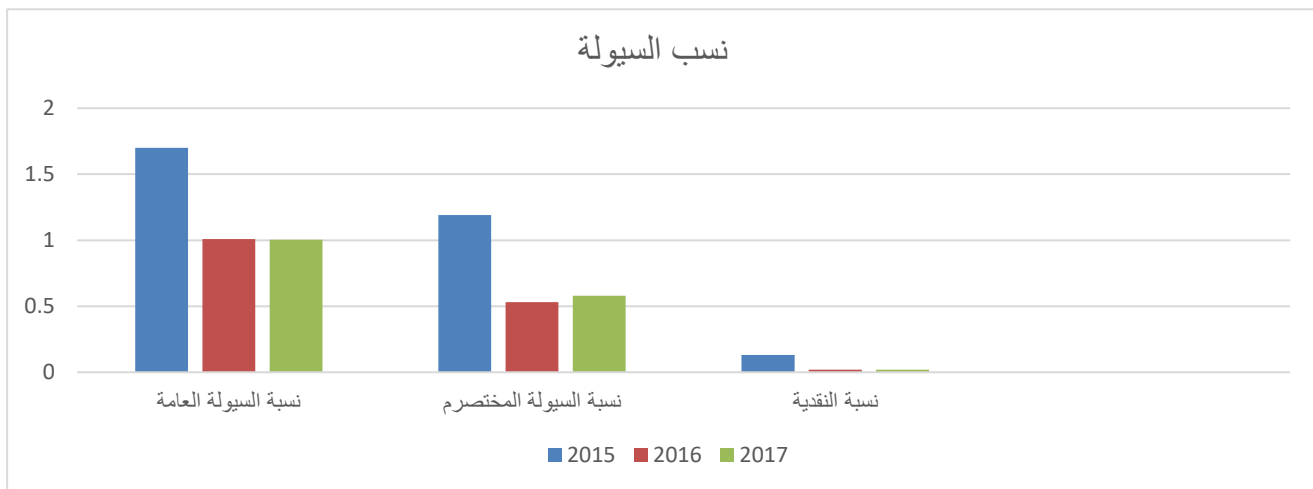
6. نسب السيولة :

جدول رقم(24): يمثل حساب نسب السيولة للسنوات 2015-2016-2017

البيان	العلاقة	2015	2016	2017
ن12: نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة	104003251,75	110634127,16	124948355,48
	/ ديون قصيرة الاجل	61031355,96	109389794,90	124573332,97
النسبة		1,7	1,01	1,003
ن13: نسبة السيولة المختصرة	الأصول السريعة	72552763,72	57476942,07	71869476,39
	/ ديون قصيرة الاجل	61031355,96	109389794,90	124573332,97
النسبة		1,19	0,53	0,58
ن14: نسبة النقدية	رصيد النقدية /	7798785,19	2004144,56	2200856,37
	ديون قصيرة الاجل	61031355,96	109389794,90	124573332,97
تتراوح النسبة		0,13	0,02	0,02

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم(22): يمثل اعمدة بيانية لتغير في نسبة السيولة خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

ن12: نسبة السيولة العامة:

نلاحظ من خلال النتائج المتوصل اليها خلال السنوات الثلاثة المدروسة 2015. 2016. 2017 ان نسبة السيولة العامة تتراوح ما بين 1.7 و 1 وهذا يعني ان الاصول المتداولة تستطيع تغطية الخصوم المتداولة دون الحاجة الي تحويل جزء الاصول الثابتة الي سيولة او الحصول على قروض جديدة وهذه النسبة تاكد سيولة جيدة للمؤسسة خاصة 2015 ومقبولة في سنة 2016 و 2017 فهذه النسبة يجب ان تكون محصورة بين 1 و2.

ن13: نسبة السيولة المختصرة:

وهي امكانية سداد الالتزامات قصيرة الاجل خلال فترة وذلك باستبعاد المخزونات من فترة قصيرة وذلك باستبعاد المخزونات من الاصول المتداولة لكونه اقل سيولة وصعوبة تصريفه في المدى القصير دون تحقيق خسائر حيث نلاحظ من خلال النتائج المتوصل اليها خلال السنوات الثلاثة المدروسة ان نسبة السيولة المختصرة خلال سنة 2015 قدرت ب 1.19 وهي نسبة مرتفعة وهذا يعني ان المؤسسة احتفظت باموال سائلة اكثرمن حاجتها اما في سنة 2016 و 2017 الى 0.53 حيث اقتربت من النسبة المثلى التي تتراوح بين 0.2 و 0.5.

ن14: نسبة النقدية:

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل باستعمال الحسابات المالية دون اللجوء الي بيع مخزوناتها او تحصيل مدينيتها حيث نلاحظ من خلال النتائج المتوصل اليها خلال السنوات الثلاثة المدروسة 2015-2016-2017 ان نسبة النقدية قدرت ب 0.13-0.02-0.02 وهذه النسب بعيدة عن النسبة المثلى التي ما بين 0.2-0.3 خاصة في سنة 2016 و 2017 وهذا يعني ان مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في هذه الفترة لا يغطي الخصوم الجارية.

7. نسب الربحية:

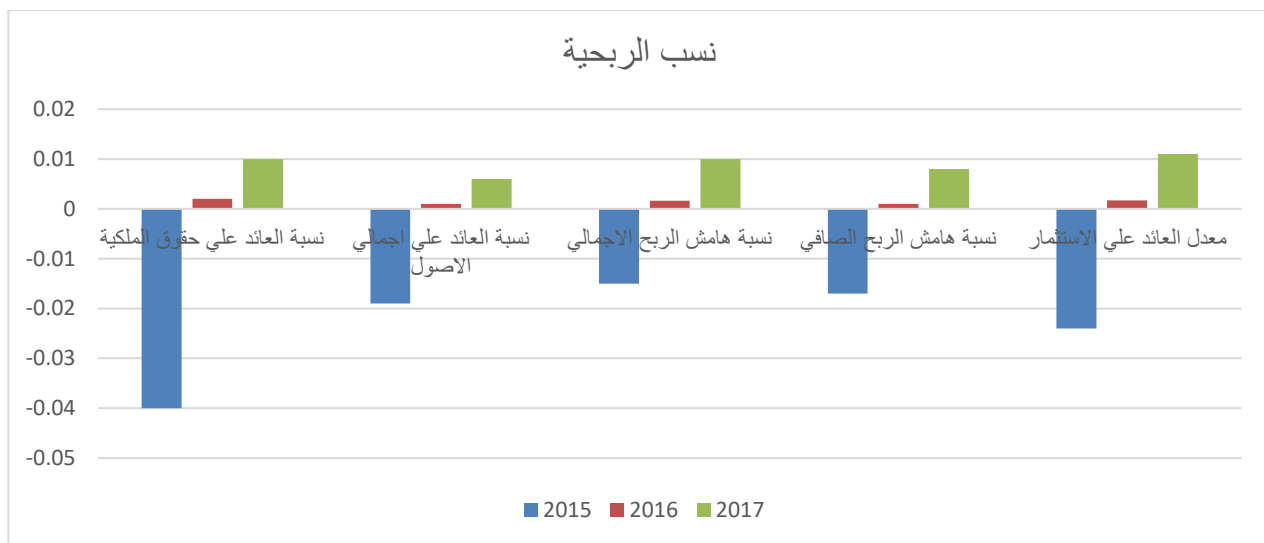
جدول رقم(25): يمثل حساب نسب الربحية للسنوات 2015-2016-2017

البيان	العلاقة	2015	2016	2017
ن15: نسبة العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	-5347816,40	284735,02	1768177,44
		136008124,39	136292859,41	138061036,85
	النسبة	-0,04	0,002	0,01
ن16: نسبة العائد على اجمالي الاصول	النتيجة الصافية / اجمالي الأصول	-5347816,40	284735,02	1768177,44
		287720956,15	278962140,78	282294198,93
	النسبة	-0,019	0,001	0,006
ن17: نسبة هامش الربح الاجمالي	النتيجة الاجمالية / رقم الاعمال الصافي	-4622817,31	369784,45	2296333,18
		307562063,76	232571390,86	218886372,53
	النسبة	-0,015	0,0016	0,01
		-5347816,40	284735,02	1768177,44

218886372,53	232571390,86	307562063,76	النتيجة الصافية / رقم الاعمال الصافي	ن18: نسبة هامش الربح الصافي
0,008	0,001	-0,017		النسبة
1768177,44	284735,02	-5347816,40	النتيجة الصافية / اجمالي الاستثمار	ن19: معدل العائد على الاستثمار
157720865,96	169572345,88	226689600,19		
0,011	0,0017	- 0,024		النسبة

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم (23): يمثل اعمدة بيانية لتغير في نسبة الربحية خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

ن15: نسبة العائد على حقوق الملكية:

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه للسنوات الثلاث المدروسة 2015. 2016. 2017 ان نسبة العائد على حقوق الملكية سالب في سنة 2015 حيث بلغت 0,04 - وهذا بسبب ان المؤسسة حققت نتيجة سالبة بينما في سنة

2016 و 2017 ارتفع الى 0,002 و 0,01 وذلك نتيجة تحقيق المؤسسة لنتيجة موجبة و ارتفاع في قيمة الأموال الخاصة في سنة 2016 و 2017 ولكن تعتبر هذه النسب منخفضة لعدم قيام المؤسسة باستثمار أموالها, وتعتبر هذه النسبة من اهم نسب الربحية بناءا عليها يقرر الملاك الاستمرار في النشاط او القيام بالبحث عن استثمارات أخرى.

ن16: نسبة العائد على اجمالي الاصول:

من خلال النتائج المتوصل اليها خلال السنوات الثلاث المدروسة 2015. 2016. 2017 ان نسبة العائد على اجمالي الأصول سالبة في سنة 2015 وقد بلغت 0,019 - وهذا راجع الى تحقيق نتيجة سالبة بينما في سنة 2016 و 2017 اتفع الى 0,001 و 0,006 ولكن تعتبر هذه النسب ضئيلة وهذا راجع لان حركة الأصول المتداولة بطيئة ولا تحقق أرباح.

ن17: نسبة هامش الربح الاجمالي:

من خلال النتائج المتوصل اليها نلاحظ ان نسبة هامش الربح الإجمالي منخفضة خلال فترة الدراسة 2015. 2016. 2017 حيث قدرة سنة 2015 ب 0,0015 - وهذا سببه تحقيق المؤسسة لخسارة ثم ارتفعت الى 0,0016 بسبب ارتفاع في قيمة اجمالي الربح لتصل الى اعلى مستوى لها 0,01 في سنة 2017 بسبب الارتفاع الملحوظ في قيمة النتيجة الاجمالية، وهذه النسب المنخفضة دليل على ان المؤسسة لا تقوم بالاستغلال الأمثل لمواردها حيث كلما ارتفع هذا المعدل دل ذلك على كفاءة المؤسسة في إدارة مواردها و بالتالي جذب المستثمرين حيث ان النسب المتعلقة بالربحية تلقى اهتماما كبيرا من قبل المستثمرين.

ن18: نسبة هامش الربح الصافي:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان نسبة هامش الربح الصافي خلال فترة الدراسة 2015. 2016. 2017 حيث كان يشير الى 0,017 - سنة 2015 كون المؤسسة حققت خسارة ولم تحقق أي ربح، في سنة 2016 شهدت هذه النسبة ارتفاع حيث قدرت ب 0,001 وهذا راجع الى تحقيق نتيجة موجبة ليصل سنة 2017 الى 0,08 وهذا الارتفاع راجع الى الارتفاع المعتبر في النتيجة و كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مقبولا حيث تسمح هذه النسبة بمعرفة ما تحققه مبيعات المؤسسة من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وجميع المصاريف الأخرى.

ن19: معدل العائد على الاستثمار:

نلاحظ ان معدل العائد على الاستثمار منخفض خلال فترة الدراسة 2015. 2016. 2017 حيث قدر سنة 2015 ب 0,024 - وهذا بسبب تحقيق المؤسسة لخسارة ثم ارتفع الى 0,0017 في سنة 2016 حتى وصل

الى 0,011 سنة 2017 وهذا الارتفاع راجع الى ارتفاع في النتيجة الصافية لكن هذه النسب تبقى منخفضة لان المؤسسة لم تقم باستثمار الاموال المتاحة لديها خلال فترة درستها وهذا يدل علي عدم كفاءة المؤسسة في استغلال اموالها و على وجود ضعف في الأداء المالي للمؤسسة حيث يساعد معدل العائد على الاستثمار المؤسسات في اختيار افضل الأنشطة وبالتالي المساعدة في اتخاذ القرارات.

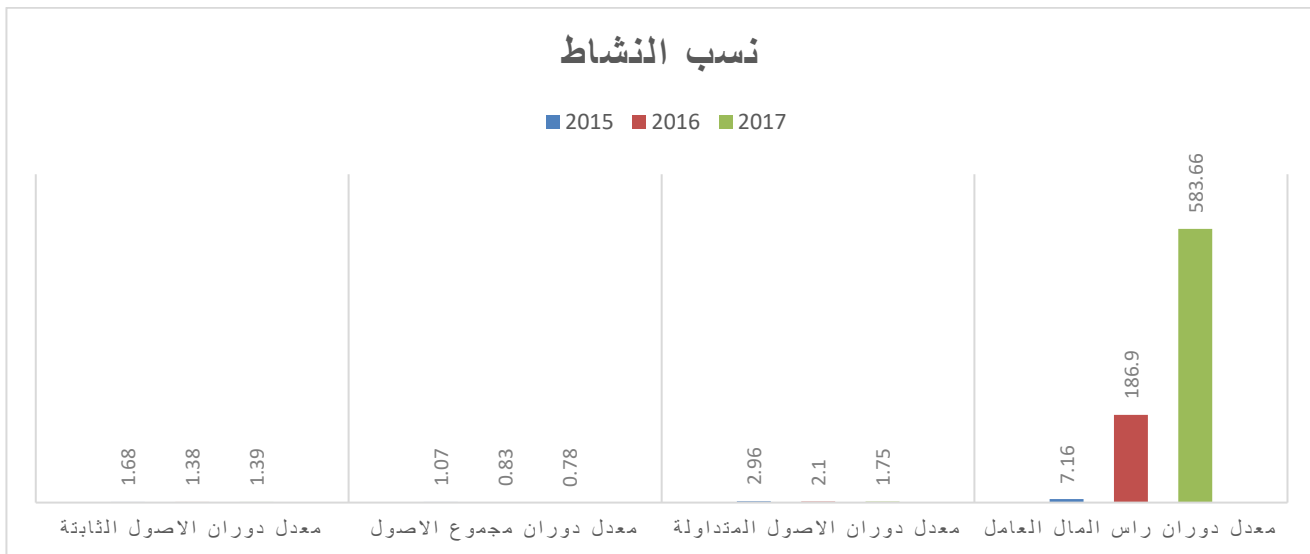
8. نسب النشاط:

جدول رقم(26): يمثل حساب نسب النشاط للسنوات 2015-2016-2017

البيان	العلاقة	2015	2016	2017
نسب النشاط	ن20: معدل دوران الأصول الثابتة	307562063,76	232571390,86	218886372,53
	المبيعات / الأصول الثابتة	183171704,40	168328013,62	157345843,45
	النسبة	1,68	1,38	1,39
نسب النشاط	ن21: معدل دوران مجموع الأصول	307562063,76	232571390,86	218886372,53
	مجموع الاصول / المبيعات	287720956,15	278962140,78	282294198,93
	النسبة	1,07	0,83	0,78
نسب النشاط	ن22: معدل دوران الأصول المتداولة	307562063,76	232571390,86	218886372,53
	الأصول المتداولة / المبيعات	104003251,75	110634127,16	124948355,48
	النسبة	2,96	2,10	1,75
نسب النشاط	ن23: معدل دوران راس المال العامل	307562063,75	232571390,86	218886372,53
	المبيعات / راس المال العامل	42971895,79	1244332,26	375022,51
	النسبة	7,16	186,90	583,66

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم(24): يمثل اعمدة بيانية لتغير في نسبة النشاط خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

ن20: معدل دوران الأصول الثابتة:

من خلال النتائج ان معدل دوران الأصول الثابتة سنة 2015 قدر ب 1,68 ويعني ان كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 1,68 دينار من المبيعات ثم انخفض في سنة 2016 و2017 وكان على النحو التالي 1,38، 1,39 وهذه النسب متقاربة في سنوات الدراسة لكن الانخفاض في سنة 2016 و2017 راجع الى انخفاض في قيمة المبيعات لذلك يمكن الحكم على هذا الانخفاض بتراجع كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها ومن اجل تجنب هذا الانخفاض يجب على المؤسسة استغلال كامل أصولها او التنازل عن بعض أصولها غير المستعملة.

ن21: معدل دوران مجموع الأصول:

تراوح معدل دوران مجموع الأصول بين 1,07 و0,78 في السنوات الثلاثة المدروسة حيث كان المعدل سنة 2015 يشير الى 1,07 ليصل الى 0,83 سنة 2016 ثم 0,78 سنة 2017 وهذا الانخفاض راجع الى انخفاض في قيمة المبيعات وهذه المعدلات تبين عدم قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لأصولها حيث يشير الاستغلال الأمثل للأصول الى فعالية الإدارة وهذا ما ينعكس على مقدار المبيعات.

ن22: معدل دوران الأصول المتداولة:

معدل دوران الأصول المتداولة خلال فترة الدراسة 2015. 2016. 2017 كان على النحو التالي 2,96، 2,1، 1,78 وهذا المعدل مرتفع مقارنة بمعدل دوران الأصول الثابتة أي ان المؤسسة تعتمد أكثر على أصولها المتداولة في توليد مبيعات وهذا المعدل يعتبر جيدا إذا تمكنت المؤسسة من تحصيل ايراداتها من زبائنهم في اجالها المحددة وهذا يوفر للمؤسسة سيولة تساعد في تجنب المخاطر والوفاء بالتزاماتها.

ن23: معدل دوران رأس المال العامل:

من خلال الجدول أعلاه نرى ان معدل دوران رأس المال العامل كان مرتفعا خلال فترة الدراسة 2015. 2016. 2017 حيث قدر سنة 2015 ب 7,16 ثم ارتفع سنة 2016 و 2017 وكان على النحو التالي 186,90 و 583,66 وهذا الارتفاع راجع الى الانخفاض الكبير في رأس المال العامل مقارنة بالمبيعات، يقيس هذا المعدل مدى فعالية المؤسسة في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لها حيث كلما زاد هذا المعدل دل ذلك على فعالية المؤسسة في استغلال مواردها.

9. نسب المديونية:

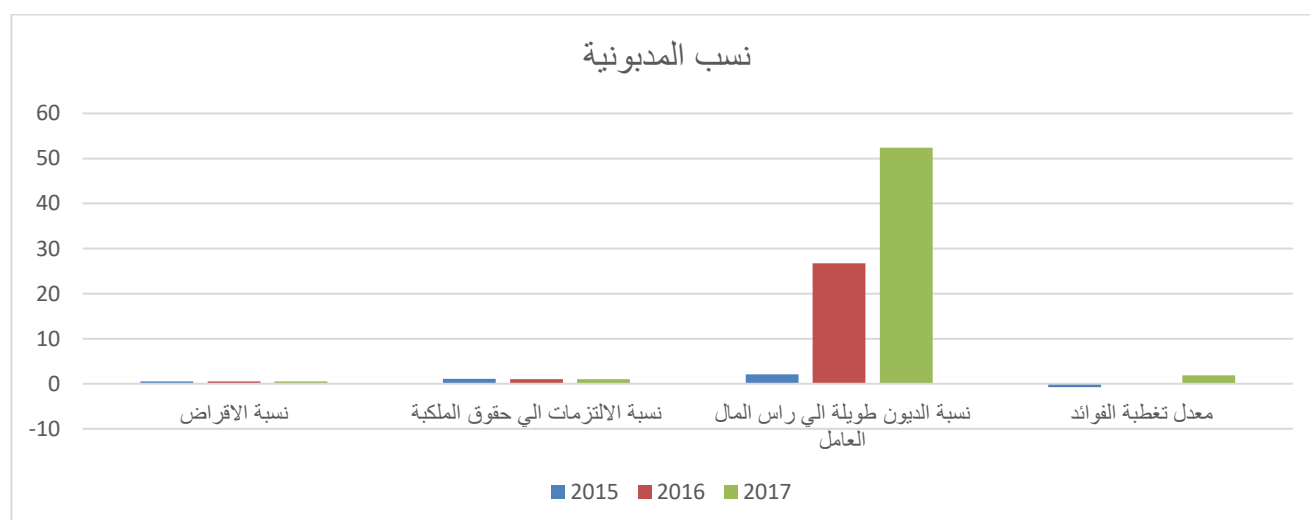
جدول رقم(27): يمثل حساب نسب المديونية للسنوات 2015-2016-2017

البيان	العلاقة	2015	2016	2017	نسب المديونية
ن24: نسبة الاقتراض	اجمالي الديون / مجموع الاصول	151712831,76 287720956,15	142669236,37 278962140,78	144233162,08 282294198,93	
النسبة		0,53	0,51	0,51	
ن25: نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية	مجموع الديون / الأموال الخاصة	151712831,76 136008124,39	142669236,37 136292859,41	144233162,08 138061036,85	
النسبة		1,12	1,05	1,04	

19659829,11	33279486,47	90681475,80	الديون طويلة الاجل / رأس المال العامل	ن26:نسبة الديون طويلة الى رأس المال العامل
375022,51	1244332,26	42971895,79		
52,42	26,74	2,11		النسبة
2296333,18	369784,45	-4622817,31	صافي الربح قبل الضرائب / الفوائد المدفوعة	ن27: معدل تغطية الفوائد
1249727,04	7028065,95	6252876,36		
1,84	0,053	-0.74		النسبة

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم(25): يمثل اعمدة بيانية لتغير في نسبة المديونية خلال الفترة 2015-2017



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

التعليق:

ن24: نسبة الاقتراض:

نلاحظ ان نسبة الإقراض مرتفعة خلال السنوات الدراسة الثلاثة 2015. 2016. 2017 هذه النسبة يجب ان تكون اقل من 0,5 حتى تصبح مقبولة، حيث قدرت سنة 2015 ب 0,53 ثم انخفضت سنة 2016 و 2017

لتصل لى 0,51 وهذا الانخفاض راجع الى انخفاض قيمة اجمالي الديون نتيجة تسديد دفعات من ديون طويلة الاجل ومنه المؤسسة قادرة على تغطية ديونها باستعمال اجمالي الأصول، وكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك أفضل.

ن25: نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية خلال فترة الدراسة 2015. 2016. 2017 محصورة بين 1,12 و 1,04 حيث كانت في سنة 2015 تقدر ب 1,12 ثم انخفضت سنة 2016 و 2017 الى 1,05 و 1,04 وهذا الانخفاض راجع الى انخفاض في قيمة الديون نتيجة تسديد دفعات من ديون طويلة الاجل و ارتفاع في قيمة الأموال الخاصة نتيجة عدم توزيع نتيجة السنة المالية هذه النسب حتى تصبح مقبولة ان تكون تساوي 1 او اقل و كلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك في صالح المؤسسة أي اعتمادها على أموالها الخاصة يفوق اعتمادها على الديون في هذه الحالة تقترب من تحقيق الحد الأدنى للاستقلالية المالية أي تساوي ديونها مع أموالها الخاصة.

ن26: نسبة الديون طويلة الى راس المال العامل:

من خلال دراستنا لهذه النسبة نلاحظ ان هذه النسبة في ارتفاع مستمر خلال سنوات الدراسة الثلاثة حيث بلغت 2,11 في سنة 2015 و 26.74 في سنة 2016 لتصل الى 52,42 سنة 2017 وهذا الارتفاع راجع الى انخفاض في قيمة ديون طويلة الاجل وقيمة راس المال العامل نتيجة تسديد دفعات من ديون طويلة الاجل ومنه المؤسسة غير قادرة على تغطية ديون طويلة الاجل باستعمال راس المال العامل.

ن27: معدل تغطية الفوائد:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان معدل تغطية الفوائد سالب في سنة 2015 حيث بلغ 0,74 - نتيجة تحقيق المؤسسة صافي ربح قبل الضرائب و الفوائد سالب وهذا يعني ان المؤسسة عاجزة عن تغطية فوائد الديون بالأرباح بينما في سنة 2016 كان موجب لكن بنسبة منخفضة بلغت 0,053 وهذا يعني ان المؤسسة غير قادرة على تغطية فوائد من خلال الأرباح و في سنة 2017 ارتفع نتيجة ارتفاع النتيجة صافي الربح قبل الضرائب حيث بلغ 1,84 وهذا يعني ان المؤسسة قادرة على تغطية فوائد الديون باستعمال النتيجة قبل الضرائب و الفوائد بمقدار 1,84 مرة.

المطلب الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرارات

من خلال دراستنا التطبيقية على مستوى مؤسسة "SOFDIMAC" يمكننا القول ان التحليل المالي أداة ضرورية لتقييم الأداء، فمن خلال مؤشرات التوازن المالي حيث تبين لنا ان المؤسسة في حالة توازن مالي في سنة 2015 بينما في سنة 2016 و 2017 ليست في حالة توازن مالي، فقد اظهر لنا التحليل المالي نقاط القوة التي تتمتع بها المؤسسة ونقاط الضعف التي تعاني منها مثال على ذلك نسبة الاستقلالية المالية التي كانت نتيجتها إيجابية فقد دلت على ان المؤسسة تتمتع بمديونية منخفضة ولها استقلالية في اتخاذ قراراتها ونسبة السداد كذلك في صالح المؤسسة وأكدت ان الشركة قادرة على سداد ديونها من خلال أصولها في حالة مواجهتها لخطر الإفلاس، بينما بعض النسب لم تكن في صالح المؤسسة كنسب الربحية التي دلت ان المؤسسة تعاني من ضعف في تحقيق إيرادات و كذلك نسب النشاط التي أظهرت ان المؤسسة لا تستغل أصولها و امكانياتها بشكل جيد و هذا يبرز دور التحليل المالي في تقييم الأداء اما دوره في ترشيد القرارات فيظهر ذلك من خلال المعلومات الدقيقة و الشاملة لوضعية المالية للمؤسسة التي يوفرها من عملية تقييم الاداء.

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل التعرف على الوضعية المالية لمؤسسة "SOFDIMAC" وذلك بالإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الشركة، حيث قمنا بتقديم عام للمؤسسة ثم إعطاء لمحة عن وحدة المحاسبة والمالية بالإضافة الى عرض جدول حساب النتائج والميزانية المختصرة لسنوات الدراسة 2015، 2016، 2017 وبالإعتماد على هذه المعلومات قمنا بتحليل الوضع المالي للمؤسسة بإستخدام النسب والمؤشرات المالية، حيث يعتبر التحليل المالي أفضل أداة لتقييم أداء المؤسسة في الماضي ومعرفة ما سيكون عليه في المستقبل، و هذه المعلومات الناتجة عن عملية تقييم الأداء تساعد المؤسسة في تبني الإجراءات التصحيحية واختيار القرار الرشيد، ومن اهم النتائج التي توصلنا اليها ما يلي:

. الخزينة موجبة في سنة 2015 وهذا يعني وجود أموال مجمدة لم تقم المؤسسة بإستغلالها بينما في سنة 2016 و2017 كانت الخزينة سالبة هذا يعني ان المؤسسة في حالة عجز .

. المؤسسة قادرة على سداد ديونها من خلال عناصر الأصول في حلة وقوعها في حالة افلاس .

الخاتمة

قامت هذه الدراسة بإبراز استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة ترشيد قراراتها، وقد أظهرت النتائج أن عملية تقييم الأداء ضرورية لأي مؤسسة حيث تمكنها من مراقبة نشاطها وتبني مجموعة من القرارات الرشيدة اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة.

لذلك تم إختيار التحليل المالي كموضوع لدراسة لأنه يعتبر ضروريا لتخطيط المالي السليم بالإضافة الى أهميته في تقييم أداء المؤسسات حيث يعمل المحلل المالي على القيام بدراسة تفصيلية للقوائم المالية والبيانات كون هذه الأخيرة تعتبر نقطة البداية لعملية التحليل وذلك عن طريق مجموعة من الأدوات كالنسب والمؤشرات المالية التي تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، لذا ينبغي الاستفادة من نتائج التحليل في عملية تقييم الأداء حيث تساعد النتائج المؤسسة في اكتشاف مواطن الضعف والقوة في السياسات المتبعة وتحديد أسبابها وبعد ذلك يتم تقديم حلول و توصيات لتدارك النقاط السلبية و تحسين أداء المؤسسة، ويعتبر التحليل المالي وسيلة لأصحاب المؤسسة والغير للحكم على صحة مركزها المالي وسلامته، بالإضافة لذلك فإن التحليل المالي هو أفضل أداة للكشف عن الانحرافات وإتخاذ الإجراءات التصحيحية لها، كما انه يلفت الإنتباه إلى النقاط الحساسة التي يجب دراستها بغرض إتخاذ القرارات الرشيدة اللازمة لتجنب الوقوع في المخاطر وتحسين الأداء المالي والمساعدة في تحقيق الأهداف المستقبلية، لذا أصبح من الضروري على المحلل المالي دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال قوائمها المالية بإعتبارها المرآة العاكسة للأداء الحقيقي لأي مؤسسة.

أولاً: نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: تم نفي هذه الفرضية من خلال الفصل الثاني حيث تبين ان مؤسسة " SOFDIMAC " تتمتع بحالة من التوازن المالي في سنة 2015 بينما في سنة 2016 و 2017 ليست في حالة توازن مالي.

الفرضية الثانية: تم إثبات صحة هذه الفرضية في الفصل الثاني من خلال إجراء دراسة للقوائم المالية لمؤسسة " SOFDIMAC " بواسطة النسب والمؤشرات المالية حيث ان استعمال أدوات التحليل المالي تمكن من إكتشاف نقاط القوة والضعف في المؤسسة.

الفرضية الثالثة: تم إثبات صحة هذه الفرضية في الفصل الثاني من خلال تواجدها في مؤسسة " SOFDIMAC " تعرفنا على طرق تقييم الأداء حيث تبين لنا ان المؤسسة تعتمد على التحليل المالي في عملية تقييم الأداء وإتخاذ القرارات.

ثانياً: نتائج الدراسة

نميز بين نوعين من النتائج

أ. نتائج نظرية: تم التوصل اليها من خلال البحث نذكرها فيما يلي

. التحليل المالي من اهم الأساليب المساعدة في عملية تقييم الأداء وإِتخاذ القرارات.

. يساعد التحليل المالي المستخدمين من التقليل من حالة عدم التأكد عند إِتخاذ القرارات.

. يساعد التحليل المالي في التخطيط و بناء الخطط المستقبلية معتمداً على النتائج.

. يسمح التحليل المالي بمعرفة الوضعية المالية الحقيقية.

. يحول الأرقام الموجودة في القوائم المالية الى معلومات تستفيد منها المؤسسة في عملية تقييم الأداء و إِتخاذ القرارات.

ب . نتائج الدراسة التطبيقية: تم التوصل اليها من خلال تحليل القوائم المالية لمؤسسة SOFDIMAC

. المؤسسة في حالة توازن مالي سنة 2015 لتحقق شروط التوازن المالي اما في سنة 2016 و 2017 ليست في حالة توازن مالي.

. يعد رأس المال العامل مؤشر جيد لوضعية المؤسسة.

. المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات رأس المال العامل بمكوارد الدورة.

. الخزينة موجبة في سنة 2015 وهذا يعني وجود أموال مجمدة لم تقم المؤسسة بإستغلالها بينما في سنة 2016 و 2017 كانت الخزينة سالبة هذا يعني ان المؤسسة في حالة عجز.

. إستطاعت المؤسسة تغطية الأصول الثابتة بالموال الدائمة أي حققت توازن هيكلي.

. المؤسسة غير قادرة على تغطية الأصول الثابتة بالاموال الخاصة.

. المؤسسة قادرة على سداد ديونها من خلال عناصر الأصول في حلة وقوعها في حالة افلاس.

. تستطيع المؤسسة تغطية الخصوم المتداولة بإستخدام الأصول المتداولة.

. المؤسسة حققت نسب ربح ضئيلة وهذا يعني انها تعاني من ضعف في الأداء المالي.

. المؤسسة كانت قريبة من تحقيق الاستقلالية المالية خاصة في سنة 2016 و 2017.

. المؤسسة لاتقوم بتوظيف أموالها ولم تقم بأي إستثمار خلال فترة الدراسة.

. عدم قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لاصولها المتداولة.

. عدم إستغلال الديون طويلة الاجل خلال فترة الدراسة.

ثالثا: التوصيات

يمكن من خلال النتائج المتوصل اليها اقتراح بعض التوصيات:

. ننصح المؤسسة بالتقليل من الإحتفاظ بالسيولة وتوظيفها للحصول على عائد.

. ننصح المؤسسة في استغلال ديونها طويلة الاجل في زيادة استثماراتها المالية.

. نوصي شركة "SOFDIMAC" بإستخدام نتائج التحليل المالي في إتخاذ القراراتها.

. نقترح على هذه المؤسسة إعطاء المكانة اللازمة لتحليل المالي لاتخاذ القرارات رشيدة.

. نقترح على المؤسسة القيام بدورات تدريبية في مجال اتخاذ القرار لمتخذي القرار لزيادة قدرة متخذي القرارات

على التعامل بفاعلية مع نتائج التحليل المالي.

. القيام بإستشارة مختصين ودكاترة لكسب معرفة تساعد المؤسسة على تجاوز العقبات التي تواجهها لتحسين

أدائها.

رابعا: افاق الدراسة

بعد معالجة موضوع دور التحليل المالي في تشييم الاداء واتخاذ القرارات، يمكن اقتراح مجموعة من الاشكاليات

التي لم نتطرق اليها:

. اثر تطبيق التحليل المالي في تحسين الاداء والتوازن المالي في المؤسسات.

. إستخدام التحليل المالي كألية للحد من ظاهرة الفشل المالي.

. استخدام التحليل المالي في تطوير استراتيجية المؤسسة.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. الكتب:

1. أحمد بن عبد الرحمان الشميمري، د عبد الرحمان أحمد هيجان، د. بشرى يدير المرسى غنام، مبادئ إدارة الأعمال، مكتبة العبيكان، الرياض، ط6، 2009.
2. أحمد رجب، الإدارة وفن اتخاذ القرار، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)، الهرم، الجيزة، مصر، 2023.
3. أحمد محمد الشايب، عنان محمد أبو حمور، مفاهيم إدارة معاصرة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، ط1، 2014.
4. احمد يوسف عريفات، توفيق صالح عبد الهادي، حسين احمد الطراونة، عبد المعطي سليمان ابو الرب، المفاهيم الادارية الأساسية النظرية والتطبيق، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.
5. أيتن محمود سامح، تقييم الأداء المؤسسي في المنظمات العامة الدولية، دار النشر للجامعات، مصر، القاهرة، ط1، 2008.
6. إيمان عباس الخفاف، الذكاء الانفعالي تعلم كيف تفكر انفعاليا، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013.
7. أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2007.
8. بشرى حسن محمد التوبي، عقيل دخيل الأعاجيب، ميثم عبد كاظم الموسوي، محاسبة القوائم المالية، دار الحلاج للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، ط1، 2021.
9. بهاء زكي محمد، قلم المدير العام، دار امجد لنشر و التوزيع، عمان، ط2 المحدثه، 2018.
10. جابر شعيب الإسماعيل، المالية للقادة - أفضل الممارسات للقادة و كبار التنفيذيين، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، 2018.
11. جمال محمد عبد الله، ادارة الاعمال مبادئ ومفاهيم، دار المعترف للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، ط1، 2014.
12. حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014.
13. راجح سرير عبد الله، القرار الإداري، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2012.
14. رائد محمد عبد ربه، مبادئ المحاسبة المالية ج 2، الجنادرية للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، ط1، 2016.

15. رائد محمد عبد ربه، **نظرية المنظمة والمؤسسات**، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2013.
16. رزق الحسيني، **تحليل مالي لصناعة القرارات وتقييم الشراكة الاستراتيجية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2020.
17. رؤوف حسين الزبيدي، **مبادئ العلاقات العامة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2014.
18. زياد أحمد القرطانة، **اساليب القيادة واتخاذ القرارات الفعالة**، شركة دار الاكاديميون لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2017.
19. سالم محمد عبود، د. احمد محمد فهمي البرزنجي، **التحليل المالي منهج تحليلي لتقويم اداء ودعم العملية الإدارية**، دار الدكتور العلوم الإدارية والاقتصادية، ط1، 2019-2020.
20. سامي محسن الختاتنة، **علم النفس الاداري**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2011.
21. سيد عبد النبي محمد، **إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز**، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)، مصر، ط2019، ص181.
22. شعيب محمد عبد المنعم، **الإدارة المعاصرة تقييم الأداء الجودة الشاملة اعتماد المستشفيات**، دار النشر للجامعات، مصر، القاهرة، ط1، 2014.
23. شنوف شعيب، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي** دار زهران لنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015.
24. شنوف شعيب، **المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسب المالي SCF**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2016.
25. شوقي طارق سعيد، **محاسبة الشركات**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2019.
26. طارق عبد الرؤوف عامر د. إيهاب عيسى المصري، **صناعة واتخاذ القرارات**، مؤسسة طيبة لنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، ط1، 2016.
27. عبد العظيم صبري عبد العظيم، د. حمدي احمد محمود، **فن صناعة القرار عند القائد الصغير**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط2015.
28. عبد الله محمود الحوامدة، **النظرية الاقتصادية والاقتصاد الاداري**، دار ابن النفس لنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، ط1، 2020.
29. فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2010.

30. كامل أحمد ابو ماضي، بطاقة الأداء المتوازن كأداة تقييم أداء المؤسسات الحكومية وغير حكومية، مكتبة نيسان لطباعة والتوزيع فلسطين، غزة، 2018.
31. مايك بايير، المحاسبة بمنتهى البساطة، دار حميثر للنشر، مصر، ط1، 2023، ص36-37-38.
32. مايكل جريفيين، كيفية قراءة وتفسير القوائم المالية، دار حميثرا للنشر، مصر، القاهرة، ط1، 2023.
33. مجدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم، الحكمة لطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2014.
34. مجيد الكرخي، تقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2014.
35. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، الإدارة المالية، دار النشر للجامعات، مصر، القاهرة، ط1، 2014.
36. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التحليل المالي الأكاديمية الحديثة الكتاب الجامعي، مصر، القاهرة، ط1، 2022.
37. محمد المبروك ابو زيد، التحليل المالي شركات واسواق مالية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 2009.
38. محمد عبد الله شاهين محمد، محافظ الأوراق المالية إدارة - تحليل - تقييم، مصر، القاهرة، دار حميثرا لنشر، ط1، 2017.
39. محمد مدحت غسان الخيري، التحليل المالي الكشف عن الانحراف والاختلاس، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013.
40. محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2011. محمد
41. مصطفى يوسف كافي، إدارة المؤسسات الطبية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2021.
42. منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، ط3، 2008.
43. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.

44. مؤيد عبد المحسن الفضل، نظريات اتخاذ القرارات، دار المناهج لنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013.
 45. نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2018.
 46. نعيم حسين، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط1، 2016.
 47. نوال عبد الكريم الأشهب، اتخاذ القرارات الادارية أنواعها ومراحلها، دارامجد لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2015.
 48. وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ط2011.
 49. وليد بن محمد الشباني، مبادئ المحاسبة والتقرير المالي العبيكان لنشر، الرياض، المحمدية، ط1، 2014.
 50. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2009.
 51. وليد ناجي الحياي، علي خلف عبد الله، التحليل المالي لرقابة على الأداء والكشف عن الانحراف، مركز الكتاب الأكاديمي، الاردن، عمان، ط1، 2015.
2. المذكرات:
- ا. رسائل دكتوراة:
1. منير عوادي، استخدام تحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2019-2020.
- ب . رسائل ماجستير:
1. لزعر محمد، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، جامعة منتوي -قسنطينة-، 2011-2012.
 2. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية، 2008-2009.
3. المجالات:
1. أحمد شعشوع، أبو بكر بوسالم، قرارات الاستثمار للسندات المبنية على التحليل المالي وعلاقتها بتقييم أداء شركات - دراسة تحليلية لمجمع صيدال خلال الفترة، (2002-2017)، مجلة مجاميع المعرفة، 2019، م 05، ع 02.

2. اسماعيل سيتي، الزواوي احمد المهدي، الأخضر لقليطي، استخدام مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة، حوليات جامعة الجزائر 1، م35، ع4، 2021.
3. رحيش سعيدة، استخدام مؤشرات التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية في شركات التأمين الجزائرية، مجلة افاق للبحوث والدراسات، م 4، ع1، 2021.
4. سميرة خالد علي الدباس، التحليل المالي أنواعه وأهميته المؤسسات، المجلة العربية لنشر العلمي، الإصدار الخامس، ع 50، 2022.
5. صحراوي ايمان، د. يباله فريد، اهمية تحليل القوائم الماليه المعدة وفق النظام المحاسب المالي في تحقيق جودة المعلومات المالية، مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة المالية، م8، ع1، 2019.



قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): يمثل أصول مؤسسة " SOFDIMAC " لسنة 2015

SARL SOFDIMAC 2015

Route Nle N°24 Takdempt Dellys Dellys

N° D'IDENTIFICATION:000035072294082

EDITION_DU:25/05/2023 12:34

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2015			2014
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		20 470 200,00	92 700,00	20 377 500,00	20 449 600,00
Immobilisations corporelles					
Terrainsx		86 004 000,00		86 004 000,00	86 004 000,00
Bâtiments		35 310 000,00	23 415 435,07	11 894 564,93	16 470 552,56
Autres immobilisations corporelles		191 363 087,38	126 513 188,77	64 849 898,61	79 134 042,57
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		38 250,00		38 250,00	38 250,00
Impôts différés actif		553 490,86		553 490,86	553 490,86
TOTAL ACTIF NON COURANT		333 739 028,24	150 021 323,84	183 717 704,40	202 649 935,99
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		31 450 488,03		31 450 488,03	14 759 910,91
Créances et emplois assimilés					
Clients		22 447 045,83		22 447 045,83	25 525 228,88
Autres débiteurs		35 871 599,89		35 871 599,89	27 628 083,33
Impôts et assimilés		6 435 332,81		6 435 332,81	6 906 637,34
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		7 798 785,19		7 798 785,19	4 172 059,85
TOTAL ACTIF COURANT		104 003 251,75		104 003 251,75	78 991 920,31
TOTAL GENERAL ACTIF		437 742 279,99	150 021 323,84	287 720 956,15	281 641 856,30

الملحق رقم (02): يمثل خصوم مؤسسة " SOFDIMAC " لسنة 2015

SARL SOFDIMAC 2015

Route Nle N°24 Takdempt Dellys Dellys

N° D'IDENTIFICATION:000035072294082

EDITION_DU:25/05/2023 12:34

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 741 000,00	1 741 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		174 100,00	174 100,00
Ecart de réévaluationx		101 808 487,41	101 808 487,41
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-5 347 816,40	1 084 377,40
Autres capitaux propres - Report à nouveau		37 632 353,38	36 547 975,98
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		136 008 124,39	141 355 940,79
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		90 442 376,31	43 661 436,81
Impôts (différés et provisionnés)		239 099,49	239 099,49
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		90 681 475,80	43 900 536,30
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		7 288 129,52	14 220 486,61
Impôts		3 841 302,07	1 529 045,91
Autres dettes		46 786 244,12	36 863 785,59
Trésorerie passif		3 115 680,25	43 772 061,10
TOTAL III		61 031 355,96	96 385 379,21
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		287 720 956,15	281 641 856,30

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (03): يمثل جدول حسابات النتائج لمؤسسة " SOFDIMAC " لسنة 2015

SARL SOFDIMAC 2015

Route Nle N°24 Takdempt Dellys Dellys

N° D'IDENTIFICATION:000035072294082

EDITION_DU:25/05/2023 12:34

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2015	2014
Ventes et produits annexes		307 562 063,76	432 261 174,28
Variation stocks produits finis et en cours		10 231 456,22	4 806 320,52
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		317 793 519,98	437 067 494,80
Achats consommés		-255 678 459,00	-367 988 520,19
Services extérieurs et autres consommations		-17 226 322,64	-15 700 637,51
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-272 904 781,64	-383 689 157,70
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		44 888 738,34	53 378 337,10
Charges de personnel		-21 616 360,47	-21 733 710,56
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 531 924,57	-7 769 413,83
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		17 740 453,30	23 875 212,71
Autres produits opérationnels		818 071,40	2 364 848,22
Autres charges opérationnelles		-59 110,42	-23 849,66
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-23 122 231,59	-24 419 513,18
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-4 622 817,31	1 796 698,09
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-4 622 817,31	1 796 698,09
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			-323 904,93
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		318 611 591,38	439 432 343,02
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-323 234 408,69	-437 959 549,86
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-4 622 817,31	1 472 793,16
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		-724 999,09	-388 415,76
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-724 999,09	-388 415,76
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-5 347 816,40	1 084 377,40

الملحق رقم (04): يمثل جدول تدفقات النقدية الخزينة لمؤسسة " SOFDIMAC " لسنة 2015

SARL SOFDIMAC 2015

EDITION_DU:25/05/2023 12:35

Route Nle N°24 Takdempt Dellys Dellys

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

N° D'IDENTIFICATION:000035072294082

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2015	2014
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		371 446 547,34	495 270 011,87
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-353 331 210,89	-476 678 691,66
Intérêts et autres frais financiers payés		-6 252 876,36	-4 837 001,01
Impôts sur les résultats payés			-1 981 376,00
Opérations en attente de classement (47) !!!!		-1 000 000,00	
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		10 862 460,09	11 772 943,20
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		770 006,64	1 952 622,36
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		11 632 466,73	13 725 565,56
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-14 130 300,04	-33 512 559,53
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-14 130 300,04	-33 512 559,53
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		66 324 000,00	15 081 000,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-19 543 060,50	-11 898 000,00
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		46 780 939,50	3 183 000,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		44 283 106,19	-16 603 993,97
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		-39 600 001,25	-22 996 007,28
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		4 683 104,94	-39 600 001,25
Variation de la trésorerie de la période		44 283 106,19	-16 603 993,97
Rapprochement avec le résultat comptable		49 630 922,59	-17 688 371,37

الملحق رقم (06): يمثل خصوم لمؤسسة " SOFDIMAC " لسنة 2016

SARL SOFDIMAC

Route Nle N°24 Takdempt Dellys Dellys

N° D'IDENTIFICATION:099935280358313

EDITION_DU:17/04/2023 11:18

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 741 000,00	1 741 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		174 100,00	174 100,00
Ecart de réévaluationx		101 808 487,41	101 808 487,41
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		284 735,02	-5 347 816,40
Autres capitaux propres - Report à nouveau		32 284 536,98	37 632 353,38
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		136 292 859,41	136 008 124,39
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		33 040 386,98	90 442 376,31
Impôts (différés et provisionnés)		239 099,49	239 099,49
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		33 279 486,47	90 681 475,80
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		3 723 675,18	7 288 129,52
Impôts		1 682 274,67	3 841 302,07
Autres dettes		57 950 373,81	46 786 244,12
Trésorerie passif		46 033 471,24	3 115 680,25
TOTAL III		109 389 794,90	61 031 355,96
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		278 962 140,78	287 720 956,15

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (07): يمثل جدول حسابات النتائج لمؤسسة " SOFDIMAC " لسنة 2016

SARL SOFDIMAC

Route Nle N°24 Takdempt Dellys Dellys

N° D'IDENTIFICATION:099935280358313

EDITION_DU:17/04/2023 11:18

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2016	2015
Ventes et produits annexes		232 571 390,86	307 562 063,76
Variation stocks produits finis et en cours		24 373 397,27	10 231 456,22
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		256 944 788,13	317 793 519,98
Achats consommés		-199 456 130,54	-255 678 459,00
Services extérieurs et autres consommations		-16 507 951,20	-17 226 322,64
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-215 964 081,74	-272 904 781,64
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		40 980 706,39	44 888 738,34
Salaires et charges de personnel		-22 065 602,64	-21 616 360,47
Impôts, taxes et versements assimilés		-3 635 905,15	-5 531 924,57
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		15 279 198,60	17 740 453,30
Autres produits opérationnels		553 796,85	818 071,40
Autres charges opérationnelles		-73 520,22	-59 110,42
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-15 389 690,78	-23 122 231,59
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		369 784,45	-4 622 817,31
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		369 784,45	-4 622 817,31
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-85 049,43	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		257 498 584,98	318 611 591,38
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-257 213 849,96	-323 234 408,69
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		284 735,02	-4 622 817,31
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			-724 999,09
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			-724 999,09
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		284 735,02	-5 347 816,40

الملحق رقم (08): يمثل جدول تدفقات النقدية الخزينة لمؤسسة " SOFDIMAC " لسنة 2016

SARL SOFDIMAC

Route Nle N°24 Takdempt Dellys Dellys

N° D'IDENTIFICATION:099935280358313

EDITION_DU:17/04/2023 11:18

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2016	2015
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		299 189 124,78	371 446 547,34
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-283 947 834,92	-353 331 210,89
Intérêts et autres frais financiers payés		-7 028 065,95	-6 252 876,36
Impôts sur les résultats payés		-30 708,00	
Opérations en attente de classement (47) !!!!		28 909,09	-1 000 000,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		8 211 425,00	10 862 460,09
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		478 132,71	770 006,64
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		8 689 557,71	11 632 466,73
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			-14 130 300,04
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)			-14 130 300,04
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		75 000 000,00	66 324 000,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-132 401 989,33	-19 543 060,50
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		-57 401 989,33	46 780 939,50
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-48 712 431,62	44 283 106,19
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		4 683 104,94	-39 600 001,25
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		-44 029 326,68	4 683 104,94
Variation de la trésorerie de la période		-48 712 431,62	44 283 106,19
Rapprochement avec le résultat comptable		-48 997 166,64	49 630 922,59

الملحق رقم (10): يمثل خصوم لمؤسسة " SOFDIMAC " لسنة 2017

BILAN 2017

EDITION_DU:17/04/2023 11:15

Route Nle N°24 Takdempt Dellys Dellys

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

N° D'IDENTIFICATION:099935280358313

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 741 000,00	1 741 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		174 100,00	174 100,00
Ecart de réévaluationx		101 808 487,41	101 808 487,41
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		1 768 177,44	284 735,02
Autres capitaux propres - Report à nouveau		32 569 272,00	32 284 536,98
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		138 061 036,85	136 292 859,41
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		19 420 729,62	33 040 386,98
Impôts (différés et provisionnés)		239 099,49	239 099,49
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		19 659 829,11	33 279 486,47
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		5 016 260,12	3 723 675,18
Impôts		3 498 818,39	1 682 274,67
Autres dettes		69 650 607,73	57 950 373,81
Trésorerie passif		46 407 646,73	46 033 471,24
TOTAL III		124 573 332,97	109 389 794,90
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		282 294 198,93	278 962 140,78

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (11): يمثل جدول حسابات النتائج لمؤسسة " SOFDIMAC " لسنة 2017

BILAN 2017

Route Nle N°24 Takdempt Dellys Dellys

N° D'IDENTIFICATION:099935280358313

EDITION_DU:17/04/2023 11:15

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
Ventes et produits annexes		218 886 372,53	232 571 390,86
Variation stocks produits finis et en cours		-14 630 306,40	24 373 397,27
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		204 256 066,13	256 944 788,13
Achats consommés		-158 973 609,34	-199 456 130,54
Services extérieurs et autres consommations		-12 084 000,41	-16 507 951,20
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-171 057 609,75	-215 964 081,74
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		33 198 456,38	40 980 706,39
Charges de personnel		-18 803 399,49	-22 065 602,64
Impôts, taxes et versements assimilés		-3 180 561,79	-3 635 905,15
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		11 214 495,10	15 279 198,60
Autres produits opérationnels		2 135 180,98	553 796,85
Autres charges opérationnelles		-71 172,73	-73 520,22
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-10 982 170,17	-15 389 690,78
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		2 296 333,18	369 784,45
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		2 296 333,18	369 784,45
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-528 155,74	-85 049,43
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		206 391 247,11	257 498 584,98
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-204 623 069,67	-257 213 849,96
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 768 177,44	284 735,02
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 768 177,44	284 735,02

الملحق رقم (12): يمثل جدول تدفقات النقدية الخزينة لمؤسسة " SOFDIMAC " لسنة 2017

BILAN 2017

Route Nle N°24 Takdempt Dellys Dellys

N° D'IDENTIFICATION:099935280358313

EDITION_DU:17/04/2023 11:15

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		240 867 766,10	299 189 124,78
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-228 239 296,06	-283 947 834,92
Intérêts et autres frais financiers payés		-1 249 727,04	-7 028 065,95
Impôts sur les résultats payés			-30 708,00
Opérations en attente de classement (47) !!!!			28 909,09
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		11 378 743,00	8 211 425,00
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		2 063 450,68	478 132,71
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		13 442 193,68	8 689 557,71
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)			
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		1 213 298,90	75 000 000,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-14 832 956,26	-132 401 989,33
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		-13 619 657,36	-57 401 989,33
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-177 463,68	-48 712 431,62
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		-44 029 326,68	4 683 104,94
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		-44 206 790,36	-44 029 326,68
Variation de la trésorerie de la période		-177 463,68	-48 712 431,62
Rapprochement avec le résultat comptable		-1 945 641,12	-48 997 166,64